

التكفير الحسيني

كَيْفَ كَانَ الإِمَامُ الحُسَيْنُ عليه السلام يُكَفِّرُ غَيْرَ الشِّيعَةِ؟!

تَقريرٌ لِمُحاضَراتٍ صادِمَةٍ

لِلشَّيخِ ياسِرِ الحَبِيبِ

التكفير الحسيني ..

التكفير الحسيني

كيف كان الإمام الحسين عليه السلام يكفّر غير الشيعة؟

تقرير لمحاضراتٍ صادمة

للشيخ ياسر الحبيب

الطبعة الأولى | ٢٠٢٥ | ١٤٤٦ هـ


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين

تَقْديم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين.، ولعنة الله على قتلتهم و أعدائهم أجمعين..

إن الحديث عن **التكفير الحسيني** ليس من السهل طرقه عند كثيرٍ من المتصدّين للدعوة الدينية، لما ارتبط به هذا العنوان من حساسية في الأذهان، وما أُلصِق به من تهم التطرّف والإرهاب والتشدد.

لكن الحق أن التكفير في معناه الشرعي الصحيح حقٌّ من حقوق الدين، كما بيّنته نصوص القرآن الكريم، وأحاديث العترة الطاهرة عليهم السلام، وفي مقدمتهم مولانا سيد الشهداء أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

وهذا الكتاب الذي نقدّمه للقرّاء الكرام هو خلاصةُ سلسلةٍ من المحاضرات ألقاها سماحة الشيخ ياسر الحبيب عام ١٤٤٢هـ (٢٠٢١م)، في ثلاثٍ وعشرين محاضرةً متتابعة، تناول فيها هذا الموضوع المهم، كاشفًا جوانبه المجهولة، ومحررًا معناه الأصلي الذي غُيّب طويلًا عن المنابر.

وقد جاءت هذه المحاضرات لتعيد إلى الأذهان أن الحسين عليه السلام، كما عُرف بالرحمة والموعظة والشهادة، فقد عُرف أيضًا بمواقفه الحاسمة الواضحة في بيان حدود الإيمان والإسلام، وفي إعلان البراءة والتكفير بضوابط الشرع، بعيدًا عن الإفراط والتفريط، وعن دعاوى «الوسطية» الزائفة التي تميع الدين وتجرده من جوهره.

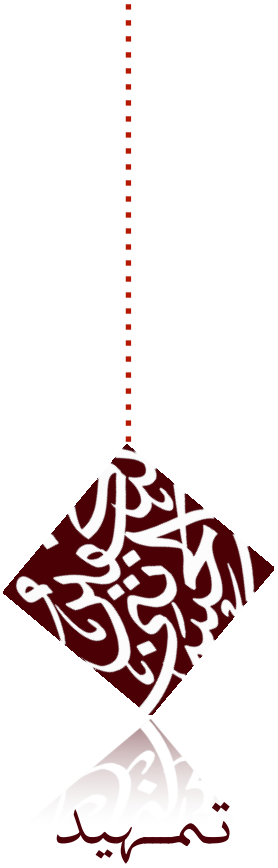
وقد رأينا من الواجب جمع هذه المحاضرات وإعدادها في هذا الكتاب لأهميتها البالغة، ولما تحمله من كشفٍ لحقائق مغيّبة وتفصيلٍ لأدلّة نصية وسندية، تُعيد إلى الأذهان جوانب من منهج الحسين عليه السلام ومواقفه الصريحة في التمييز بين المؤمن والمنافق، والناجي والهالك، والحق والباطل.

وإذ نقدّم هذا العمل إلى القارئ الكريم، نرجو أن يكون ذخرًا للباحثين عن الحق، وأن يفتح نافذةً جديدة لفهم ميراث سيد الشهداء عليه الصلاة و أزكى السلام..

والله ولي التوفيق

لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب

٢٠٢٥ | شهر محرم الحرام ١٤٤٦هـ


تمهيد

التطرُّقُ إلى هذا المبحثِ يُعدُّ عند كثيرٍ من المشتغلينَ بالدعوةِ الدينيّةِ أو الوعظِ الدينيّ أمرًا مُحرِجًا؛ يُحرجُهم أن يتطرّقوا إلى هذا العنوانِ والالتزامِ بلوازمه، (عنوان التكفير)، لأنّه في الحقبةِ المتأخّرةِ صار هذا العنوانُ ذا مدلولٍ سلبيٍّ في أذهانِ عامّةِ الناس..

فإذا نطقَ أحدٌ مثلًا بتكفيرِ أحدٍ، وإنْ لم يُعَيّنه، وإنّما وضعَ ضوابطَ معيّنةً، وقال:

- «**هذه الصفاتُ إذا ما تلبّسَ بها أحدٌ فهو كافرٌ أو مرتدٌّ**».

حتى وإنْ كان سياقُ كلامِه بهذا السياق، كثيرًا ما يُوصمُ هذا المتحدّثُ بالتطرّف، ويُقال: إنّه متطرّفٌ، خارجٌ عن منهجِ الوسطيةِ والاعتدال.

لعلكم تلاحظون أنّ هذا الاصطلاحَ - اصطلاح الوسطية، واصطلاح الاعتدال - قد صار رائجًا كثيرًا.

لعلّه نشأ أوّلَ ما نشأ في أوساطِ مخالفينا، ثمّ شيئًا فشيئًا بدأ يتسلّلُ إلينا

وبين قوسين، أذكر أنّ هناك أغلاطًا استدلاليّة تُذكَر لتدعيم هذا المنهج؛ فمثلًا، يُؤخَذ قوله تعالى:

- ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾[1]

---

[1] البقرة:١٤٣

لكي يدعموا هذا المنهج الذي انتهجوه، وكأنّ مفادَ هذه الآيةِ أو دلالتَها هو ما يقولونه، كأنّ معنى قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾..

أي: كونوا على هذه الوسطية التي هم وضعوا أُطُرها.

في حين أنّ هذه الآيةَ الكريمةَ لا تتحدّث عن ذلك إطلاقًا، فالوسطيةُ في هذه الآيةِ ليستْ كما يقولون.

معنى هذه الآية – كما ورد في تفاسير أهل البيت عليهم السلام، وحتى في تفاسير غيرهم – هو ما دلّ عليه ذيلُ الآية، حيث قال الله تعالى:

﴿**لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾[1]

أي: أنتم أناسٌ في الوسطِ ما بينَ بلاغِ النبيِّ صلّى الله عليه وآله وتبليغِه، وما بين الناسِ المتلقّين.

فأنتم تشهدون على الناس الذين تلقَّوا منكم ما تلقَّيتموه من رسولِ الله صلّى الله عليه وآله، والرسولُ صلّى الله عليه وآله شهيدٌ عليكم.

يعني: أنتم وسطٌ، أي واسطةٌ في التبليغِ والبيان.. وفي رواياتنا: أنّ هؤلاء المعنيّ بهم هم أئمتنا عليهم السلام، هم الأئمّةُ، الوسطُ بين النبيِّ صلّى الله عليه وآله وبين الأمّة.

---

[1] البقرة:١٤٣

أما عند مخالفينا، فقد تعدّدت أقوالُهم. وممّا ببالي: أنّهم يقولون إنّ المراد بـ"الوسط" هم الصحابة.

فلاحظوا إذًا: معنى هذه الآية، وتأويلها، يختلف عن الذي يقولونه.

الآيةُ تتحدّثُ في دلالتِها عن "الوسط" بمعنى "واسطة التبليغ"، بينما ما يقولونه هم هو: "الوسطية" بمعنى "الاعتدال"، أي أن لا يتطرّف الإنسان.

ونحن - بطبيعةِ الحال - لسنا ممن يُنكر أنّ على الإنسانِ المسلمِ أن لا يتطرّف، ولا يُفرِط.. هذا أمرٌ مُسلَّمٌ عندنا.

ولكن، من جانبٍ آخر، عليه أن لا يُفَرِّطَ أيضًا، لا إفراطَ ولا تفريط.

فإذا كان هناك شخصٌ قد أفرطَ في التكفير، فهذا بلا شك خارجٌ عمّا أمرت به الشريعةُ وحددته.. وفي المقابل، إذا ما فرَّط أحدٌ، فلم يُكفّر إطلاقًا، واعتبرَ الكلَّ مسلمين، مؤمنين، ناجين، فهذا أيضًا لا شك أنّه خارجٌ عمّا أمرت به الشريعةُ وما حدّدته.

انتبهوا جيّدًا: في الوقتِ الذي نحنُ ندينُ فيه أولئكَ الذين اصطلح عليهم بـ"التكفيريين" - أولئك الذين يكفّرون كلَّ الناسِ إلّا أنفسَهم - فإنّنا، في ذاتِ الوقت، ندينُ أيضًا أولئكَ الذين سمّوا أنفسَهم "الوسطيين" و"المعتدلين"، الذين يقبلون كلَّ الناس، ويقولون: "كلُّ هؤلاء مسلمون،

مؤمنون، ناجون"، حتى وإنْ تلبّسوا بما ينقض الإسلام، أو بما يُعدُّ ارتدادًا في الإسلام.. خاصّةً إذا ما زعموا أنّ كلَّ من يشهد الشهادتين ناجٍ يوم القيامة.. والحالُ ليس كذلك.

فإنْ كان الحالُ كذلك، فكيف إذًا تواترَ عن رسولِ الله صلّى الله عليه وآله قولُه:

- «**تفترقُ أُمّتي إلى ثلاثٍ وسبعينَ فرقة، كلُّها في النارِ إلّا واحدة**»؟[1]

بقيّةُ الفِرَق، أما يشهدون أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله؟

بلى، يشهدون.. لكنّهم ليسوا بناجين.

هناك فرقةٌ واحدةٌ ناجية.

فإذًا، طرقُ هذا المبحث، وبهذا العنوان، يتحرّجُ منه كثيرون، ويُقال: إنّه مناقضٌ أو مخالفٌ لما سموه بـ"منهجية الوسطية والاعتدال".ونحن، لا نتحرّج، إن شاء الله، من ذلك.

بل ما زادَ الأمرَ حساسيّةً هو هذا الأمر:

أنّ "التكفير" كثيرًا ما تطوّرَ إلى مبرّرٍ للإجرامِ وللقتل.. هذه الجماعاتُ الإرهابية – تلاحظون – يُصطلح عليها أيضًا بأنّها "جماعات تكفيريّة".

---

[1] رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم.

لماذا؟

لأنّه، من دونِ أن تُكفّر في رتبةٍ سابقة، ليس لها أن تستحلّ الدم، وتقتل. فهي تهتمُّ كثيرًا بهذا الأمر، وهو "التكفير"، حتى تُستَحلَّ الدماء، فصار هناك نفورٌ عامٌّ من كلِّ من يتكلّم بالتكفير: ضوابطِه، أصولِه، شرائطِه.

نحن، في المقابل، يجبُ أن لا نكون ممّن تأثّرَ بهذا النفور، وكذلك الواعون من الذين يستمعون إلينا، عليهم أن لا يتأثّروا بهذا النفور.

حين نعقدُ سلسلةً كهذه تحت هذا العنوان الصادم – "التكفير الحسيني" – يجب أن لا يتنفّرَ أحد، إذا كان عاقلًا. لأنّه لا بدّ أن يفهم أولًا: ما المراد بالتكفير الحسيني.

لا شكّ أنّ "التكفير الحسيني" يختلفُ تمامًا عن التكفير الذي نجده عند الجماعات الضالّة والمنحرِفة والإرهابية والإجرامية.

فبشكلٍ عام، طرقُ هذا المبحث – وإن كان حساسًا، وإن كان مُحرِجًا، وإن كان قد تستغلّه أطرافٌ من العدو، وكعادتها تُحرّف سياق الكلام، وتصرفه إلى مساقٍ آخر، وتُلبِس على الناس – كلّ ذلك لا يُعطّلُ ضرورةَ طَرق هذا المبحث.

خصوصًا في وسط هذا الاحتدام الفكري الذي تعيشه الأُمّة، لماذا يتحسّسون كلَّ هذا التحسّس، إذا ما قام طرفٌ متديّنٌ، أو ناطقٌ باسمِ دينِ

الله عزّ وجل، بحسبِ رؤيتهِ واجتهاده، وتحدّث عن هذا "التكفير"، وطرح هذا العنوان؟

لعلكم تلاحظون، إخواني، أنّه بالفعل دينُ الله مظلوم.

يعني، هؤلاء الذين يقولون: "لا تكفّروا أحدًا، ليس لكم الحقُّ في أن تكفّروا أحدًا" — إذا تأمّلتم اعتراضهم جيّدًا، تجدون أنّه في الحقيقة تجريدٌ للدينِ، ولحملتِه، ومن تفقّه فيه، من حقٍّ عظيم: حقّ سلبِ الشرعيّة عمّن لا يستحقّها.

فهل يا ترى، لو سلّمنا بهذا المبدأ جدلًا، وقلنا إنه مبدأ، فهل هذا المبدأ يجري في سائر المجالات الأخرى؟

يعني مثلًا: هل يُتاحُ الحقُّ لأولئك المشتغلينَ بالطبّ في جامعةٍ مرموقةٍ، أن يسلبوا الشرعيّة من شخصٍ يدّعي أنّه طبيب أم لا؟

إذا ما نظروا، ووجدوا أنّه منتحلٌ للطب، منتحلٌ لصفةِ الطبيب، وليس بطبيبٍ في الحقيقة، كاذبٌ، وربما أخذ معلوماتٍ بسيطة من هنا وهناك.

- **أنا أتذكر: في الكويت، اكتشفوا بعد قرابة عشرين سنة، أنّ هناك طبيبًا وافدًا، لديه عيادة، وبالفعل عالجَ أُناسًا، وكان ممدوحَ السيرة، بالمناسبة. وكان مشهورًا جدًا، والناسُ يتهافتون للوصول إليه، وضربِ المواعيدِ**

معه حتى يعالجهم وفي النهاية، اكتُشف أنّ شهادتَه مزوّرة، وأنّه ليس بطبيبٍ حقيقي.

فلو فرضنا نموذجًا ما، والمجمعُ الطبيّ – الذي يمكن أن نطلق عليه مجازًا "فقهاء الطب" – اجتمعوا، ونظروا، ووجدوا أن هذا الشخص منتحلٌ لصفةِ الطبيب، فلابدّ من أن يُجرَّد من هذه الصفة، خاصّةً إذا كان يدّعي أنّه متخرّجٌ من هذه الجامعة ذاتها.

هل لهم الحق في تجريده من هذه الصفة؟

لا يوجد عاقل في الدنيا يقول: "ليس لهم الحق".

بل الجميع يقول: نعم، هؤلاء هم أهل التخصص، هم علماء الطب، ولهم الحق، حتى وإن افترضنا أنهم أخطؤوا في بعض الأمور، لأنّه، أحيانًا، حتى بين المدارس الطبية تقع نزاعات؛ بعضهم يقبل علاجًا أو دواءً ما، ويمضيِه، والبعض الآخر لا يمضيه.

وعادةً، في الدوريات الطبية التخصصية، يمكن الوقوف على هذه النزاعات.. ومع هذا، الكل يعطي الحق لكل جهة علمية أن تُبدي رأيها في من هو طبيب، ومن ليس كذلك، وأن تسحب الاعتراف عمّن لا يستحقّه.

هذا التجريد من الصفة، في الحقيقة، يُشبه "التكفير" من حيث المبدأ! دعونا نسمّيه مجازًا: "تكفيرٌ طبي"..

وما معنى "التكفير" عندنا أصلًا في الدين؟ معناه أنّنا ننظر إلى الإنسان فنقول: هذا الإنسان ليس ممّن يتّصفُ حقًّا بهذا الدين، ليس ملتزمًا به، أو أن الشرائط التي وضعها هذا الدين، والتي يجب توفّرها لكي يُقال عن أحدٍ إنّه "مسلمٌ" أو "مؤمنٌ" أو "ناجٍ"، غير متوفّرة فيه، فهناك شرائط معيّنة مفقودة.

هذا هو معنى "التكفير" في الحقيقة.

لكن سبحان الله، إذا كان هذا الكلام صادرًا من فقهاء الدين، الخبراء بالدين، فورًا تُصوَّب إليهم الأسلحة، وتُطلق عليهم القذائف، ويُقال: "من أنتم حتى تكفّروا الناس؟!".

لكن إذا كان نفس هذا الكلام صادرًا في مجال الطب، أو الهندسة، أو الجيولوجيا، أو الفلك، أو أي علم من العلوم، لا أحد يقول لهم: "من أنتم؟" أو "ما حقّكم في نزع الصفة عمّن يدّعيها؟" هذه في الحقيقة أزمة، وهي أزمة بخسِ الدين.

الدين عند عامّة الناس – مع الأسف – في أدنى المراتب.. هذه واحدة من الشواهد على هذا الدنو، وهذا التهاون.. الناس لا يهتمّون كثيرًا بمن ينتحل الصفة الدينية. بل تجدهم يقبلون العامّي والشامي، كما يقال. أيّ شخص

يظهر بمظهرٍ دينيّ، يقبلونه، ويتعاملون معه بأريحية، بل ويدينون الله بكلامه!

لكن لو اكتُشف – كما حصل في الكويت مثلًا – أن فلانًا كان ينتحل صفة طبيب طوال عشرين عامًا، فالناس تنفجر عليه، والجرائد تكتب، ويوبّخون السلطات، ويقولون: "أين أنتم؟ كيف تسمحون له؟! هذا كان يتعامل مع أرواح البشر!" إذا كان الإنسانُ مزوّرًا لشهادته، وينتحل صفة الطب، ويعالج الناس، فالمجتمع لا يقبل به إطلاقًا.

أما في الدين؟ أن يأتي شخص متمرجع، يدّعي المرجعية، وهو ليس بمرجع؟ مزوّرٌ لشهادته؟ لا ضير عند الناس!

ربما توجد أطراف تتحرك دفاعًا عن الدين، ولكن النسبة العامّة ضئيلة جدًّا، جدًّا. كذلك، من أوجه بخس الدين: أنّ الإنسان إذا احتاج مشورةً طبيّة، يبحث ويسأل، من هو الطبيب الحاذق؟ من هو الطبيب الأعلم؟ لأنّه لا يريد أن يُسلّم روحه بيد طبيب من الدرجة الرابعة!

لكن إذا أراد حكمًا دينيًّا، لا يسأل، ولا يتحقّق.

يسأل أي شخص في الشارع، أي معمّم، أي إمام جامع، ولا يسأل: هل هذا فقيه؟ هل هذا ناقل فتوى؟ هل هو مأذون؟ هل هو أهل لذلك..

يعني، لو احتاج إلى إجراء عمليةٍ جراحية، يبحث عن أفضل طبيب، وإذا أراد أن يبني بيتًا، يفتّش عن أفضل مهندس، وإذا أراد أن يشتري سلعة، يدقّق من هو البائع، وهل سمعته طيبة أم لا، لكن في الدين؟ الذي هو إما تذكرتُك إلى الجنة، أو – والعياذ بالله – إلى النار؟ يسلّمه لأول من يلقاه، دون تحقيق أو تدقيق.

نستطيع أن نقول – من دون مبالغة – إن ٩٥٪ من الناس، إذا لم يكن أكثر، يسألون أيَّ شخصٍ معمّم، ولو لم يعرفوا اسمه أو درجته، فيأخذون منه الحكم الشرعي، ويذبحون في رأسه ويخرجون سالمين!

يسأل إمام المسجد، أو رجلًا في الطريق، من دون أن يتحرّى: هل هذا الشخص يستوفي الشرائط التي تجعله مفتيًا؟ هل هو ناقل فتوى؟ هل هو مأذون بالفتيا من المرجع؟ أم هو متطفل على الدين؟

ولا يسأل: من هو مرجعك؟ وما درجتك العلمية؟ ولا: هل هذا الحكم صحيح أم لا؟

بينما هذه المسائل تتعلّق بـ مصيرك الأبدي، بالجنة والنار! فكيف تُسلّم دينك بيد من لا أهلية له

من هنا، نفهم أن المشكلة الكبرى التي تعاني منها الأمة هي أزمة بخس الدين. يعني، إذا اعتدى أحد على مال الناس، وسُرّبت معلومة أن فلانًا

"سارق"، الناس ترفضه مباشرة، وتحتقره، وتلعنه. لكن إذا جاء شخص منتحل صفة دينية – كمنتحل صفة المرجع، أو الفقيه، أو الشيخ – وسرق من الدين، وحرّف أحكام الله، فالمجتمع لا يرفضه، بل يتقبله عاديًّا.

نسبةٌ ضئيلة فقط من المؤمنين الغيورين هم الذين يرفضونه، أما السواد الأعظم، فلا يرون في ذلك بأسًا.

وهنا نأتي إلى أمر التكفير؛

الناس يشمئزّون من هذا المصطلح، إذا ما عُقدت جلسة، وقال قائل: "**نحن أصحاب منهجٍ في التكفير، وهذه ضوابطُنا، وهذه شرائطُنا، فانظروا في الأدلة واحكموا**".

لماذا يُشمَئزّون؟

أليس لله الحقّ في أن يسلب الاعتراف عن إنسانٍ مدّعٍ أنّه على دينه؟ هل يُعقل أن يكون للطبيب أو البروفيسور الحق في أن يقول: "هذا الشخص ليس بطبيب"، بينما الله – جلّ وعلا – لا يُسمح له أن يقول: "هذا ليس على ديني"؟!

يأتي الأستاذ في الطب ويقول: "أنا أستاذ هذا التلميذ، وأعرفه، هذا ليس طبيبًا"، والجميع يقبل كلامه. لكن إذا جاء نبيّ، أو إمام، أو فقيه، وقال: "هذا الإنسان ليس على الدين"، يقال له: "من أنت؟!"

أما اللهُ تعالى – جلّ شأنه – أليس له الحقّ أن يُحدّد من هو على دينه، ومن ليس على دينه؟ وإنْ كان المنتحِلُ لهذا الدين قد حمل شعارًا أو قال قولًا؟!

قد يقول قائل: "المشكلة أننا لا نسمع الله مباشرةً". صحيح، أنت لا تسمع الله مباشرة، لكن الله ترك لك ما تسمعه.

ألم يترك لك كتابه المجيد؟ اسمع كتابَهُ، انظر ماذا يقول.

هذا القرآن الكريم كفّر كثيرين، فهل ستُنكر عليه؟ هو الثقل الأوّل.

ثمّ ترك لك الثقل الثاني: العترة الطاهرة عليهم السلام.

نطقوا، وتكلّموا، ودوَّن المحدّثون عنهم رواياتٍ واضحةً في التكفير، وتحدّثوا بعباراتٍ حاسمةٍ عن هذا المفهوم.

من ألمع نجوم العترة الطاهرة، وكلّهم لامعون، إمامنا الشهيد الحسين بن عليٍّ عليهما السلام، هذا الإمامُ العظيم، هو نائبُ الله في الأرض، حجة الله على خلقه، والممثّلُ الرسميّ لدين الله جلّ وعلا، **قد نطق بالتكفير!**

لكن الناس لم تسمع، لأنّ الخطباء أنفسهم يتحرّجون.. كما قلنا، الخطباءُ على المنابر في محرّم، أو صفر، لا يتحدّثون عن هذا الذي قاله الحسين عليه السلام، ولا ينقلونه للناس، خشية أن يُقال عنهم إنهم متطرّفون.

لاحظتم المسألة أين تقع؟

نحن نقول: إنّ من حقّ الحسين عليه السلام علينا، أن نُفشي كلّ ما نطق به، وأن نُوصله إلى الناس، لأنّ هذا الذي قاله، هو الذي يرسم ملامح منهج الحسين عليه السلام.

وظيفةُ الخطيب الحسيني أن يُرشد الناس إلى منهج الحسين، لا إلى ما يُريح المجتمع.

فلماذا تبقى هذه المساحة في الظلّ؟

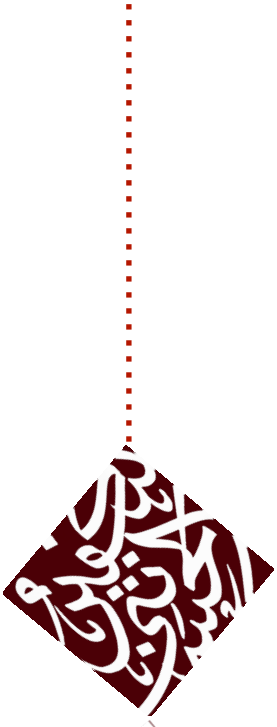
لماذا لا تخرج إلى النور؟

هذه روايات الحسين التكفيرية – إن جاز التعبير – لماذا لا تُخرَج إلى العلن؟

لهذا السبب، قرّرنا – بعون الله تعالى – أن نشرع في هذه السلسلة:

لكي نعرض هذه الروايات الشريفة، الأحاديث الحسينية المنقولة بألفاظها، ثم نُحلّلها، ونشرحها، ونتوسّع فيها توسّعًا معقولًا، لكي يفهم الناس معنى "التكفير الحسيني" فهمًا صحيحًا.

تمهيد



أحاديث حبابة الوالبية

هناكَ فرقٌ ملحوظٌ – من وجهةِ نظرِنا – ما بينَ الحسينِ عليهِ السلام، وما بينَ خطبائِه، مع احترامِنا الأكيدِ لجميعِ الخطباءِ الحسينيين من ذوي النقاوةِ والصدقِ والإخلاص. نحنُ نعتبرُ وظيفةَ الخطيبِ الحسيني: وظيفةً لا أشرفَ منها، الخطيبُ الحسيني أعلى من أعلى وظيفة، يكفيه شرفًا أنه منسوبٌ إلى أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

الخطيبُ الحسيني يرقى هذهِ الدرجات، درجاتِ المنبر، ويصعدُ إلى الأعالي، ويكونُ دونهُ جالسًا على الأرض أعاظمُ الفقهاءِ يستمعون إليه، يكونُ جالسًا على الأرض دونهُ أعظمُ الملوك، أعاظمُ الرؤساء، أعاظمُ المسؤولين.

هذا هو الخطيبُ الحسيني، مقامُه عالٍ، طبعًا بشرطِ الإخلاصِ والنقاءِ والاستقامةِ في العقيدةِ وفي السلوكِ بطبيعةِ الحال. فحينما ننتقد نحن بعضَ خطبائنا الأعزاء، أرجو أن لا يكون هذا الكلامُ مفهومًا على نحوِ أنه انتقاصٌ منهم، أبدًا، بل هو تنبيهٌ ونصيحةٌ إن شاء الله.

نحن بالفعل نتلمّس هذه الظاهرة، خاصةً في زمانِنا هذا، أن هنالك فرقًا واضحًا بين الحسين عليه السلام وبين خطبائه.

يمكن تلمُّس هذا الفرق مثلًا فيما نحن بصددِه في هذا المبحث، في هذه السلسلة: سلسلة التكفير الحسيني.

هل سمعتم من قبل أحدًا من الخطباءِ الحسينيين طرحَ مثلَ هذا المبحث، وتكلّمَ على المنبر بما تكلّم به الحسين عليه السلام من تكفير؟

مع العلم أن الروايات الواردة أو المروية عنه صلواتُ الله عليه في هذا الجانب، ليست روايةً أو روايتين، بل أكثر من رواية، وتعدّدت طرقُها، ومع العلم أنها في مضمونِها متكثّرة، هذا المضمونُ متكثّر، لا على لسانِ الحسين عليه السلام فحسب، بل على لسانِ الأئمةِ من ذريّتِه صلواتُ اللهِ عليهم أجمعين.

أولا يكونُ هذا الأمرُ مهمًّا أن يُطرح للناس؟ فلماذا لا يطرحهُ الخطباء؟

للذي قلناه في الدرسِ الأول، أو في المحاضرةِ الأولى من هذه السلسلة، إنه التحسّس والتخوّف. يخافُ الخطيبُ أنه بمجردِ أن يطرحَ عنوانَ "التكفير"، يُقال: إنه تكفيري، إنه مجرم، إنه إقصائي، إنه كذا وكذا، وخاصةً إذا سمّى الأشياءَ بمسمّياتِها حقًّا.

يعني إذا قال على المنبر:

"أيها الناس، أنا خطيبٌ حسيني، فلا أَعترفُ بأنَّ أحدًا على مِلَّةِ الإسلام إلا الشيعة، لا أَعترفُ بالمذاهبِ الأخرى، والطوائفِ الأخرى".

ماذا سيُقال عن هذا الخطيب؟

إنْ لم يُعتقلْ في بعضِ البلاد، كما لو نطقَ بهذا الكلامِ مثلًا في الجزيرةِ المحمدية، أو نطقَ به في الكويت، أو البحرين، أو دولِ الخليج... فإنْ لم يُعتقلْ، فَلنَقُلْ إنه في العراق ولم يُعتقل، فأقلُّ ما هنالكَ أنه ستجدُ الإعلامَ يُصوّبُ سِهامَه إليه، يجرحه، يذمّه.

الناسُ – حتى الشيعةُ أنفسُهم – يذمّونه، ويصفونه بـ الدَعشنة.

وآخرون متنطّعون يخرجون ويقولون:

"كلا وحاشا، فالحسينُ كان داعيةَ الوحدة، وداعيةَ السلام، وداعيةَ الوئام، وما كان تكفيريًّا، هذا افتراءٌ على الحسين عليه السلام".

إلى ما هنالكَ من أقوال.

فخشيةً من هذه الارتدادات والمضاعفات، يلجمُ الخطيبُ الحسيني نفسَه – إنْ كان مُطّلعًا طبعًا على هذا التراثِ الحسيني المنسي، المجهول، المغيّب – إنْ كان مطّلعًا، يلجمُ نفسَه عن إفشائه أو الإعلان عنه على المنبر، لا يقول: "قال الحسين كذا".

معنى ذلك: أن هناك فرقًا بين هذا الرجلِ الذي ينسبُ نفسه إلى الحسين عليه السلام، وبين الحسينِ نفسه.

فالحسينُ عليه السلام، من جانبِه، ما كان يتحرّجُ أن يتكلمَ بمثلِ هذا الكلام، في حين أن هذا الخطيبَ يتحرّج أن يتكلمَ بمثلِ هذا الكلام.

فهل هناك فرقٌ أم لا؟ ألم تكن هذه الاعتباراتُ – التي قد يعتبرها هذا الخطيبُ – سببًا لكتمانِ هذه الحقيقة؟ ألم تكن حاضرةً أيضًا؟ ولربّما بما هو أدعى في زمانِ الحسين عليه السلام؟

بلى، بالفعل كانت أدعى.

فلماذا لم يُمسك الحسينُ عليه السلام لسانَه؟ بل أطلقَه بشجاعة، وحدث بهذه الأحاديث، وبيّن هذا الموقف، وكفّر، نعم كفّر، مع علمِه – خاصةً أنه إمامٌ معصوم – بما ستتطوّرُ إليه الأمور. فالشيعةُ يُضطهدون، ويُقتلون، فإذا كان مما يُسوّغُ قتلَهم أنهم يُكفّرون الآخرين، فهذا بلا شكٍّ يؤدي إلى استفحالِ قتلِهم، واستفحالِ الإجهاز عليهم، لا أقلّ: أنه يُحدِثُ شيئًا من الصدام، ويُحدِثُ شيئًا من الحزازة بين نفوس المسلمين.

الحسينُ عليه السلام في الحقيقة مظلومٌ حتى من بعضِ خطبائِه، فإنك لا تجدُ عادةً خطيبًا يتحدثُ عمّا قاله الحسينُ عليه السلام إذا كان حساسًا أو حرجًا، مثلًا: موقفُ الحسين عليه السلام تجاه أبي بكرٍ وعمر – لعنهما الله.

هذه الأحاديث التي نحنُ نقلناها – ولعلّنا كنا أوّلَ من نقلها على الملأ العام – لا تجدُها تُذكَر عادةً على ألسنةِ الخطباء.

لعلّ بعضَهم ربما في السنواتِ الأخيرة بدأ يتشجّع، وهذا أمرٌ حسن، ولكن بشكلٍ عامّ: هناك تخوّفٌ من طرحِ هذه الأمور، مع أنها أقوالُ الحسين عليه السلام، وهذا هو منهج الحسين الذي يجب أن يُدعى الناسُ إليه.

نعم، كان الحسين عليه السلام حادًّا في دينِ الله عزّ وجلّ، وفي التمييزِ ما بين الحقِّ والباطل، وما بين المحقِّ والمبطل، وما بين الأصيلِ والدخيل، وما بين النقيِّ والملوّث، وما بين المسلمِ والمؤمنِ والناجي حقًا، وما بين الكافرِ والمنافقِ والهالك.

هناك تمييزٌ عند الحسين عليه السلام، هذا الخلطُ الموجودُ عند الناس ليس عند الحسين صلوات الله عليه.

نعم، كانت للحسين عليه السلام مواقف تكفيرية، وبملءِ الفم نقولها ولا نتحرّج: **كان الحسين يُكفّر**، نعم، بضوابطٍ وشرائط، وبمعنى خاص، وهذا ما ندرسه في هذه السلسلة.

من أبرزِ تلك المواقفِ التكفيرية للحسين عليه السلام، التي نطقَ فيها وأعلن تكفيرَ طوائفَ من هذه الأمة إعلانًا حسينيًّا عامًا، وبمنتهى الشجاعة:

موقفُه عليه السلام مع امرأةٍ صالحة تُدعى حَبّابة الوالبيّة رضوانُ الله تعالى عليها.. "الوالبيّة" – هذه النسبة – يُقال إنها يَمانيّة، من "والبة" في اليمن،

يعني أصلُها يماني، وأنها كانت امرأةً شريفة بدوية. وهناك من قال: إن الوالبيّة "والبة" بطنٌ من "أسد"، وهي في كل الأحوال أسدية.

عُمومًا، من هي هذه حَبّابة الوالبيّة؟

هي في الحقيقة قدّيسة من القدّيسات، رضوانُ الله تعالى عليها. روَتْ عن أمير المؤمنين، وعن الحسن، وعن الحسين، واستمرّت في التواصُل مع الأئمة عليهم السلام من ذرية الحسين، بإعجاز، وروت عن بعضِهم، كـ الصادق عليه السلام، ونالت من السجاد صلوات الله عليه كرامةً عظيمة:

بأن أومأ إليها بإصبعِه الشريف وهو يُصلّي، فعاد إليها شبابُها، وطال بها العمرُ حتى أدركت الإمام الرضا صلواتُ الله عليه. ولا يفوتني أن أذكر أنها نالت قبل هذه الكرامة من السجاد عليه السلام كرامةً أخرى، من الحسين عليه السلام، بأن شفاهَا من البَرَص، بأن وضع شيئًا من ريقِه الشريف على موضع البرص فيها، فاختفى تمامًا.

يعني: هي قدّيسةٌ نالت كراماتِ الأئمة عليهم السلام، وعمّرت كثيرًا؛ يعني أدركت من زمان أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان الإمام الرضا عليه السلام، سنين طويلة، نحو مئتي سنة تقريبًا.

ولما تُوفِّيت، عليها سلامُ الله، كفّنها الإمامُ الرضا عليه السلام بقمِيصِه، وصلّى عليها، وتولّى تلقينَها، وهي في القبر.

ثم قام على قبرِها بعدما دُفنت، يبكي. وحين يبكي المعصوم على أحد، فهذا ليس كبكائي أنا وأنت على أحد، ما هذا بكاءُ الدين على هذه القدّيسة.

وأكثر من هذا، وهذه صراحةً جدًا مؤثرة، أن الإمامَ الرضا صلوات الله عليه كفّنها بقميصه، وصلّى عليها، ولقّنها، ثم قام على قبرها يبكي، ثم قال: "**أبلغي آبائي مني السلام**".(١)

يعني: جعلها كأنها رسولٌ من قبله إلى آبائِه الأطهار عليهم السلام.

وهذا ليقينِه صلواتُ الله عليه أنها ملحوقةٌ بهم، لأنها كانت في الدنيا تُلازمهم دائمًا، لا تعرف أحدًا إلا آل محمد صلوات الله عليهم، وولاؤها المطلق لهم بشكلٍ استثنائي.

نُذكّركم بروايةٍ كنا قد عرضناها من قبل،

أخرجها الكليني رحمه الله في الكافي، والصدوق في كمال الدين.

- **عن حبّابة الوالبية، قالت: رأيتُ أميرَ المؤمنين عليه السلام في شرطة الخميس، ومعه دُرّةٌ لها سبّابتان – رأسَان – يضرب بها بياعي الجِرّي والمارماهي والزُمار.**

هذه الحيوانات البحرية، والأسماك.

---

١ مدينة المعاجز للسيد هاشم البحراني ج٣ ص١٩٠

- **ويقول لهم: "يا بياعي مسوخ بني إسرائيل، وجُند بني مروان!"**

تعلمون أن أهل الخلاف يُحلّون كلّ الحيوانات البحرية، فيما نحن لا نُحلّ إلا ما كان له فلسٌ منها، أو هذا الأربيان ، الذي الناس تسميه "روبيان"، والذي في الرواية يُسمّى لعله أربيان تقريبًا، وليس هو هذا الكبير الذي يسمونه أم الربيان.. فالإمامُ أميرُ المؤمنين عليه السلام كان ينهى هؤلاءَ نهيًا عن المنكر، بأن يضربهم بدرّتِه حتى ينتهوا عن هذا البيع.

تقول حبّابة، وهي تصف هذا المشهد:

- **فقام إليه فُرات بن أحنف، فقال: "يا أمير المؤمنين، وما جُند بني مروان؟عرفنا مسوخ بني إسرائيل، لكن من هم جُند بني مروان؟"فقال له: "أقوامٌ حَلَقوا اللحى، وفَتَلوا الشوارب، فمُسِخوا."**

ولذلك، المشهور طبعًا عند فقهائِنا حرمةُ حلقِ اللحية، والاستحبابُ – في الحقيقة – بحلق الشارب، فإذا عكست، كأنك تحولتَ إلى مسخ.

تقول:

- **"فلم أرَ ناطقًا أحسنَ نطقًا منه، أي: من أمير المؤمنين صلواتُ الله عليه. ثمّ اتبعتُه، فلم أزل أَقفو أَثرَه، حتى قعد في رَحبَةِ المسجد، مسجد الكوفة. فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما دلالة الإمامة؟ يرحمك الله." قالت: "فقال: أيتيني بتلك الحصاة، وأشار بيدِه إلى حصاة، فأتيتُه بها،**

فطبع لي فيها بخاتمه، ثم قال لي: يا حبابة، إذا ادّعى مدّعٍ الإمامة، فَقَدِرَ أن يطبع كما رأيتِ، فاعلمي أنه إمام مفترض الطاعة."

أعطاها هذه العلامة، وقال لها: أبقي عندكِ الحصاةَ هذه. والمفترض، إذا أحدٌ يضع خاتمَه على الحصاة، لا يَطبَع، لكن الإمام المعصوم أمرُه يختلف.

مثلما أن الإمامَ المعصوم إذا مشى على التراب لا يترك أثرًا، لكن إذا مشى على الصخر يَطبَع. فأعطاها هذه العلامة، وأعطاها علامةً أخرى..

- **قال: "والإمام لا يعزُبُ عنه شيءٌ يريدُه، لا شيءَ يستعصي عليه، بإذن الله تعالى وأمرِه." قالت: ثم انصرفتُ، حتى قُبض أميرُ المؤمنين عليه السلام، فجئتُ إلى الحسن عليه السلام، وهو في مجلسِ أمير المؤمنين عليه السلام، والناس يسألونه، هو القائم مقام أبيه. فقال، وبادر مباشرة** – الإمام الحسن عليه السلام – لأنه يعلم بما في ضميرِها: **"يا حبابة الوالبية." فقلت: "نعم، يا مولاي." فقال: "هاتِ ما معكِ." قالت: فأعطيتُه، فطبع فيها كما طبع أميرُ المؤمنين عليه السلام.**

فثبت عندها أن الإمام الحسن هو الإمام المفترض الطاعة بعد أبيه أمير المؤمنين عليه السلام.

قالت:

- **ثم أتيتُ الحسينَ عليه السلام، وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله..**

أي أنها انحدرت من الكوفة إلى المدينة المنوّرة تتتبع وتفتش عن إمام زمانها.

فقرب ورحّب بي، ثم قال لي:

- **"إن في الدلالة دليلاً على ما تريدين. أَتريدين دلالة الإمامة أيضًا؟" فقلت: "نعم يا سيدي." فقال: "هاتِ ما معكِ." فناولته الحصاة، فطبع لي فيها.**
- **قالت: ثم أتيتُ علي بن الحسين، وقد بلغ به الكِبرُ إلى أن أرعش – كما يرتعش كبار السن–، وأنا أعدُّ يومئذ مئةً وثلاث عشرة سنة،** –عمري هذا أيام السجاد عليه السلام–. **فرأيتُه راكعًا، وساجدًا، ومشغولًا بالعبادة، تقول: فيئستُ من الدلالة،**– الظاهر أنها انتظرت فترة طويلة، وهي أيضًا ترتعش وصارت امرأة عجوزًا كبيرة–.

فتقول:

"يئستُ، فأومأ إليّ بالسبّابة، وهو في صلاته – روحي له الفداء **– فعاد إليّ شبابي."**

وبالمناسبة، هناك رواياتٌ أخرى في هذا المضمون فيها تفصيلاتٌ أكثر، منها: أنها تقول ثم عندما رجعت وأصبحت شابة، فتّشتُ نفسي فوجدتُ أني حضتُ، بل وتقول: "فتّشت نفسي، فوجدتُ نفسي باكرةً."

يعني شيءٌ خيالي تمامًا.

تقول:

"**أومأ إليّ بالسبابة**" –و التعبير بـ "السبابة" من قِبلها، وإلّا فالتعبير الذي يُعتبَر من الأدب الديني أو الشرعي نقول: "المُسبّحة" – هذه التي نسبّح بها الله.

- **تقول: "أومأ إليّ بالسبابة، فعاد إليّ شبابي." قالت: فقلت: "يا سيدي، كم مضى من الدنيا، وكم بقي؟" فقال: "أما ما مضى، فنعم. وأما ما بقي، فلا."**

(أي: إذا تُريدين أن أبلغَكِ بما مضى من الدنيا.. فنعم، أما ما بقي منها، فلا أبلغك، لكونه من الأسرار.)

- **قالت: ثم قال لي: "هاتِ ما معكِ." فأعطيتُه الحصاة، فطبع لي فيها. ثم أتيتُ أبا جعفر عليه السلام – الإمام الباقر – فطبع لي فيها. ثم أتيتُ أبا عبد الله الصادق عليه السلام، فطبع لي فيها. ثم أتيتُ أبا الحسن**

موسى عليه السلام، فطبع لي فيها. ثم أتيتُ الرضا عليه السلام، فطبع لي فيها.

تقول الرواية:

- **وعاشت حَبّابة بعد ذلك تسعة أشهر، على ما ذكر محمد بن هشام.**(١)

هذا تمام رواية الكافي وكمال الدين للصدوق.

سؤالٌ مهم هنا: أنّ حَبّابة هذه، كيف بلغت هذا المقام؟إذ تنال كل هذه المكرمات، ليس أمرًا هيّنًا: يعود إليها شبابُها، وتُشفى كذلك، وتكون قريبةً جدًّا من الأئمة عليهم السلام، وقد علمنا أنه لما توفّيت رحمها الله، بكى عليها الإمام الرضا عليه السلام، وهو الذي تولّى أمرها والصلاة عليها.

نحن في زماننا، إذا مات أحدٌ، وصلّى عليه مرجعُ تقليد، انظروا كيف أهلُه يرفعون رؤوسَهم فخرًا، أنّ والدَهم صلّى عليه المرجعُ الفلاني، والعالِمُ الفلاني. فكيف إذا كان الإمامُ المعصومُ بنفسه؟بل: يبكي! بل: يقول لها "أبلغي آبائي عني السلام"؟ فأيُّ مقامٍ وصلت إليه هذه المرأة العظيمة؟

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ١ – الصفحة ٣٤٧ – كمال الدين وتمام النعمة – للشيخ الجليل الأقدم الصدوق – ج ١ – الصفحة ٥٦٥

زيادةُ عمرِها كذلك، ولها هذه الحصاة التي تكفينا، لو حصل أحدُنا عليها! الحصاةُ دارت بين أيدي ثمانية معصومين، وفيها طَبع من كل معصومٍ بخاتمه الشريف، هذا ليس بالهيّن!

فكيف بلغت حَبّابة، رضوانُ الله عليها، هذا المقامَ العظيم؟

نحن نقول: إنّما أمران:

١. العبادة والانقطاع لله.

٢. الولاء المطلق لآل محمد عليهم السلام.

تفصل نفسَها عن الدنيا، وتقول: لا أعرفُ غيرَ آل محمد، وتشغل أوقاتها بعبادة الله تبارك وتعالى، والتهجّد، والذكر، والتسبيح؛ لأن هذه هي الوظيفةُ الأساسية، نحن خُلقنا للعبادة.

في بصائر الدرجات للصفّار، روايةٌ تدلّنا على ما اتّصفت به هذه السيدة الجليلة من الانقطاع لآل محمد عليهم السلام:

- **عن حَبّابة الوالبية، قالت: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام – الإمام الصادق –: إنّ لي ابنَ أخ، وهو يعرفُ فضلَكم، وإني أحب أن تُعلّمني: أمن شيعتِكم؟**

ومجرد هذا السؤال منها، دالٌّ على مدى انقطاعِها، واهتمامها بأمر آل محمد عليهم السلام.

تقول:

"لي ابنُ أخ، وهو يعرفُ فضلَكم، دائمًا يتحدث بفضلِ أهل البيت عليهم السلام، ولكن أنا أريد أن أعرف: هذا من شيعتِكم أم لا؟ إذا لم يكن من شيعتِكم، لا يساوي عندي شيئًا."

وأنتم تعرفون، يا آل محمد، شيعتَكم، لديكم صحيفة فيها أسماءُ كلّ الشيعة، حتى الذين لم يُولدوا في زمانِ حضورِ الأئمة عليهم السلام، موجودة بها الأسماء.

- فتسأله: **"إنّ لي ابنَ أخ، وهو يعرف فضلَكم، وإني أحب أن تعلّمني: أمن شيعتِكم؟" فقال: "وما اسمُه؟" قالت: "قلت: فلان بن فلان." قال: "يا فلانة، هاتِ الناموس." –** ينادي إحدى جواريه **– فجاءت بصحيفةٍ تحملها، كبيرة، فنشرها، ثم نظر فيها، فقال: "نعم، هو ذا اسمُه واسمُ أبيه هاهنا."**(١)

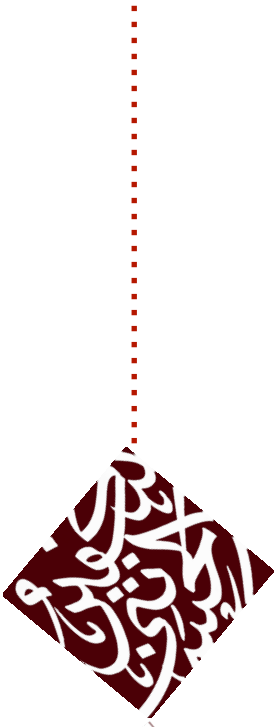
وهناك رواياتٌ أخرى تتحدث عن الجانب الآخر من شخصيّتها العظيمة، وهو: جانبُ العبادة.. قلنا: هذه اتصفت بصفتين مهمّتين:

---

١ بصائر الدرجات – محمد بن الحسن الصفار – الصفحة ١٩٠

العبادة، والاجتهاد في العبادة، والانقطاع لآل محمد عليهم السلام، وترك الدنيا إليهم. يعني: لا تعرف أحدًا إلا آل محمد صلواتُ الله عليهم.

وللحديث تتمة..



وسائر الناس براء !

كان كلامُنا في بيانِ مقامِ وعظمةِ حبابةَ الوالديةِ الأسديةِ (رضوانُ الله تعالى عليها)، وذلك لأنَّ هناك موقفًا ترويه هي، من المواقفِ التي أثبتَ فيها الحسينُ (عليه السلام) تكفيرَه لطوائفَ من هذه الأمة. فحتى نصلَ إلى ذلك الموقفِ ونتعرّفَ عليه، لا بدَّ أولًا من أن نتعرّفَ على هذه السيّدةِ الجليلةِ التي روته وحدثتْ به وأثبتته، حتى نعرفَ مقامَه.

عرفنا في ختامِ الفصل السابق أنَّ حبابةَ بلغتْ هذا المقامَ العظيمَ، الذي جعلها محلًا لنيلِ مكرماتٍ وكرائمَ، بل وكراماتٍ ومعاجزَ من الأئمةِ الأطهارِ (عليهم السلام)، حتى طال بها العمرُ، وعاصرتْ ثمانيةَ أئمةٍ من أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام) إلى الرضا (عليه السلام).

و قلنا إنَّ هناك خصلتينِ ملاحظتينِ في شخصيتها:

الخصلةُ الأولى: انقطاعُها التامُّ لآلِ محمدٍ (عليهم السلام).

الخصلةُ الثانية: شدةُ عبادتِها واجتهادُها في عبادةِ ربِّها.

وعرضنا روايةً دالةً على انقطاعِها، إذ سألتِ الإمامَ الصادقَ (عليه السلام) عن ابنِ أخٍ لها يذكرُ فضلَهم، لكنها أرادتْ أن تتأكدَ هل أنه من شيعتِهم أم لا؟ فأخرجَ الإمامُ (عليه السلام) صحيفةً طويلةً سمّاها (الناموس)، ونظرَ في تلك الصحيفة، فوجد اسمَه مثبَتًا واسمَ أبيه، فأكّد لها ذلك بمضمونِ هذه الرواية.

كذلك جاءتْ روايةٌ أخرى حدّثتْ أيضًا عن الصفةِ الأخرى لها، صفةِ شدةِ العبادةِ، وهذه أيضًا في المصدرِ ذاته الذي ختمنا به الجلسةَ السابقةَ، وهو (بصائرُ الدرجاتِ) للصفار.

- **يروي عن أبي بصيرٍ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن حبابةَ الوالبيةَ كانتْ إذا وفد الناسُ إلى معاويةَ، وفدتْ هي إلى الحسينِ (عليه السلام).**

وهذا يدلّك على انقطاعِها، تنقطعُ عن الناسِ وعن الحكامِ والسلاطين، مع أن بإمكانِها أن تفِدَ عليهم حتى تنالَ شيئًا من دنياهم.

وكانتْ هذه عادةٌ جارية، الناسُ يفِدون إلى معاويةَ (لعنه الله) مثلًا حتى يعطيَهم شيئًا من بيتِ المال، وهذا حقُّهم بالنتيجة، هذا حقُّ المسلمين، ولكن لا بدَّ لهذه الوفادةِ أن تشتملَ على شيءٍ من الاعترافِ والتعظيم، يعني إذا أرادتِ الدخولَ على معاويةَ، كيف ستسلّمُ عليه؟ لا بدَّ أن تقولَ: السلامُ عليكَ يا أميرَ المؤمنين!

ما كانتْ تقبلُ هذا الاعترافَ، لا بدَّ أن تعظّمَه مثلًا، أن توقّرَه، حتى يأمرَ لها بشيءٍ من الأعطيةِ من بيتِ المال.

من ذا الذي يقاومُ رغبتَه هذه؟ هذا القدّيس! تقولُ: لماذا أذهبُ إلى معاوية؟ إمامُ زماني موجود، إن أعطاني شيئًا، فمن فضلِ اللهِ تعالى وفضلِ

رسولِه (صلى الله عليه وآله)، وإن لم يُعطِني، أنا أعيشُ بما أنا عليه، بما أمكنني. ولكن لا أذهبُ وأخضعُ لطاغيةٍ متجبّر.

هل يا ترى رجالُنا في هذا اليومِ على هذه الصفة حقًا؟

على صفةِ هذه السيّدةِ الجليلة؟

أم عادةً تجدُ الناسَ حتى من يعتمرون العمامةَ المقدسةَ مع الأسف، لاهثينَ وراءَ الدنيا والحكامِ، ويتسابقونَ في تملّقِهم للحكامِ والتزلّفِ إليهم؟

هذه ليستْ هكذا.

هذه، كان إذا وفد الناسُ إلى معاويةَ، تفِدُ هي إلى مَن؟ إلى الحسينِ (عليه السلام)

- **يقول أبو بصير: وكانتْ امرأةً شديدةَ الاجتهادِ، يعني اجتهادَها في عبادتِها، وينقلُ شيئًا بالفعل هو استثنائيٌّ في شخصيتِها، يقول: وكانتْ امرأةً شديدةَ الاجتهادِ، وقد يبسَ جلدُها على بطنِها من العبادةِ.**

إلى هذه الدرجة، ليلُها ونهارُها في العبادةِ.

- **يقول: وإنها خرجتْ مرةً ومعها ابنُ عمٍّ لها غلامٌ، فدخلتْ به على الحسينِ (عليه السلام).**

يعني غلامٌ يبدو إلى الآن لم يحتلم، لم يبلغ، وفي هذه المرة ابنُ عمٍّ لها..

في المرةِ السابقة أو الروايةِ السابقةِ التي كانتْ متأخرةً في وقوعِها، زمانَ الصادقِ (عليه السلام)، جاءت تسألُ عن مَن؟ عن ابنِ أخٍ لها، وهذه الحادثةُ حدثتْ في زمانِ الحسينِ (عليه السلام)، جاءت تسألُ عن مَن؟ عن ابنِ عمٍّ لها.

لو كان بالغًا ليس لها أن تصاحبَه، لكن هو دونَ البلوغ.

- **خرجتْ مرةً ومعها ابنُ عمٍّ لها غلامٌ، فدخلتْ به على الحسينِ (عليه السلام)، فقالتْ له: جُعلتُ فداكَ، فانظرْ هل تجدُ ابنَ عمي هذا فيما عندكم؟ وهل تجدُه ناجيًا؟ فقال (عليه السلام): نعم، نجدُه عندنا، ونجدُه ناجيًا.**(١)

يعني هذا حالُها، تنظرُ في أقاربِها، تأخذُهم عند الإمامِ المعصومِ، ينظرون هل هؤلاء منهم أم لا؟ حتى تعرفَ، إذا لم يكونوا منهم، لا يكونُ لهم قيمةٌ عندها.

روايةٌ أخرى أيضًا في بصائرِ الدرجاتِ، و هذه عن صالحِ بن ميثم الأسدي..

من يكون صالح بن ميثم الأسدي؟

بصائر الدرجات – محمد بن الحسن الصفار – الصفحة ١٩١

هو ابنُ ميثمِ التمار (رضوان الله تعالى عليه)، وهذا البيتُ بيتٌ عريقٌ في التشيّعِ والرَّفْض، وهذا الرجلُ العظيم، ميثمُ التمار، من أعظمِ الرموزِ في تاريخِنا الرافضيِّ المجيد، وأيضًا مجهولُ القدر، مع أنه يُذكرُ على المنابرِ، وأحوالُه تُذكر، لكن مع الأسف، قليلٌ من يتنبهُ إلى أنَّ منهجيّتَه هي منهجيةُ أهلِ العالمِ الأول(١)، يعني رجلٌ لم يكنْ يعملُ بالتقيةِ، ولهذا السببِ استُشهد. هو أساسًا أنبأه أميرُ المؤمنينَ (عليه السلام) بذلك من قبل، أميرُ المؤمنينَ، ذات مرةٍ، قال له: كيف أنت يا ميثم إذا دعاك دعي بني أمية عبيد الله بن زياد إلى البراءة مني؟

هذا الطاغيةُ معاويةُ سيتغلّبُ فيما بعدُ، ويعتقلُك، ويدعوك -أو يأتي من بعدِه كذلك يزيدُ، و زيادُ بن أبيه- يدعونك إلى ذلك، فماذا تفعل؟

---

١ و أهل العالم الأول كما عرفهم الشيخ؛ هم أؤلئك الذين يعتقدون بالتشيّع بلا انحرافات، وأن للتقية مواردها الشرعية الخاصة، فلا ينبغي أن يبالغ فيها وتطبّق في غير مواردها بما يؤدي إلى الذل، الذي هو إذلال الإنسان الشيعي، ويؤمنون في منهجيتهم أنه لابد في عالم انكشاف الأوراق العقائدية والفكرية والثقافية والسياسية والإيديولوجية وتطور وسائل الإعلام، فإنه لا إمكانية لاخفاء ما في طيّات الكتب من أمور العقيدة والأمور الحساسة لدى الطوائف الأخرى فيما هو موجود في روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبالتالي فلا مصلحة في إخفائها فهذا يعطي انطباعًا لدى الخصم بأننا مرتكبون جريمة ونحاول أن نتستر عليها، بل الأفضل شرح هذه الأمور وبيان الحق فيها والتصريح بموقفنا من ظلمة وقتلة أهل البيت عليهم السلام والتأكيد على ثوابتنا العقائدية بالدليل والبرهان والمنطق والصراحة والثقة بالنفس..

- **فقال: أنا والله لا أبرأ منك..**
- **قال عليه السلام : إذا والله يقتلك ويصلبك.**
- **فقال ميثم : أصبر فذاك في الله قليل.**
- **فقال له علي عليه السلام: يا ميثم إذًا تكون معي في درجتي.**[1]

وبالفعل، انظرْ كيف روحُه! ثوريةٌ، هادرةٌ، هائلةٌ، روحٌ رافضيةٌ أصيلةٌ، تتوقدُ إباءً واستبسالًا.

أخذوه، واعتقلوه، وصلبوه، وهو حيّ.

الرواياتُ تقول: أبى وهو مصلوبٌ ويعاني، إلا أن يُحدّث بفضائلِ عليٍّ (عليه السلام) ومثالبِ أعدائه.

يعني هو على أيِّ منهجيةٍ؟ على هذه المنهجيةِ!

أنه ليس يحقُّ لنا أن نكتمَ مثالبَ أعداءِ آلِ محمدٍ، كما نحدّثُ بفضائلِ آلِ محمدٍ (عليهم السلام)، يجبُ أن نقرنَ بذلك مثالبَ، مطاعنَ، مخازيَ أعدائِهم. نبدأُ من أبي بكر، إلى آخرِ واحدٍ.

---

[1] وسائل الشيعة للحر العاملي ج١٦ ص٢٢٧

وهذا ما فعله هذا الرجلُ الجليل، فلم يتحمّلوه، فجاؤوا وطعنوه برمحٍ وقتلوه، وهو مصلوبٌ .. يعني إلى آخرِ لحظاتِ حياتِه، إلى آخرِ رمقٍ فيه، كان يتكلّم، يحدّث، يُبلّغ بالفضائلِ والمثالبِ.

فهذا الرجلُ الجليلُ، الشهيدُ العظيمُ، الذي هو الآن في درجةِ أميرِ المؤمنينَ، الآن في الجنةِ، في الفردوسِ الأعلى، عند شجرةِ طوبى، وهذه الدرجةُ أنبياءُ اللهِ يتمنّونها، هذه درجةُ محمدٍ (صلى الله عليه وآله) ..

فهذا الرجلُ الجليلُ ربّى أبناءه، كان له أبناءٌ صلحاءُ رافضةٌ من الطرازِ الأول، أحدُهم هذا الرجلُ صالحُ بن ميثم التمار، الآن هو الراوي..انظروا ماذا يقول:

- **يقول: دخلتُ أنا وعبايةُ بن ربعي على امرأةٍ في بني والبة، قد احترقَ وجهُها من السجودِ.**

أبو بصير كيف وصفها؟ يبسَ جلدُها على بطنِها من كثرةِ العبادةِ، وصالحُ بن ميثم التمار يقول: احترقَ وجهُها من السجودِ.

هكذا امرأةٌ تنالُ الذي نالته من آلِ محمدٍ (عليهم السلام).

- **فقال لها عباية: يا حبابة، هذا ابنُ أخيكِ.**

ويقصدُ بابنِ أخيكِ باعتبار أنه أسديٌّ، يعني من نفسِ القبيلة.

- **قال: هذا ابنُ أخيكِ. قالت: وأيُّ أخٍ؟ قال: صالحُ بن ميثم..**

هذا ابنُ ميثم التمار، الشهيدُ العظيم.

- **قالت: ابنُ أخي واللهِ حقًّا، يا ابنَ أخي، ألا أُحدّثك حديثًا سمعتُه من الحسينِ بن عليٍّ (عليهما السلام)؟ قال: قلتُ: بلى يا عمّة. قالت: كنتُ زوّارةَ الحسينِ بن عليٍّ (عليهما السلام)، يعني تُكثرُ من الزيارة، قالت: فحدثَ بين عينيَّ وضَحٌ - يعني برص، هذا البياضُ الذي يظهرُ في منطقةِ الجبهةِ ونحوِها- فشقَّ ذلك عليَّ، واحتبستُ عليه أيّامًا عليه.**

احتبستُ، كنتُ زوّارة الحسين (عليه السلام)، فاحتبستُ عن الحسينِ، ما عُدتُ أزوره، كأنّها تخجلُ من نفسِها، وطبيعةُ المرأةِ أن تخجلَ إذا ظهرَ شيءٌ في وجهِها وفي محاسنِها،

- **فاحتبستْ عليه أيّامًا.**

لكن الإمامَ الحسينَ، إذا يفقدُ أحدًا من زوّارِه، يفتّشُ عنه، وينظرُ في حالِه، ماذا حدثَ له؟

- **تقول: فسألَ عنّي: ما فعلتْ حبابةُ الوالبية؟ فقالوا: إنّها حدثَ بها حدثٌ بين عينيها. فقال لأصحابِه: قوموا إليها. فجاء مع أصحابِه، حتى دخلَ عليَّ، وأنا في مسجدي هذا.**

هي تُحدثُ عبايةَ بن ربعي وصالحَ بن ميثم التمار، وهي في ذلك الموضع، تقول: في مسجدي هذا، يعني في مكاني الذي هو المخصصُ للعبادة، ليس عندها مكانٌ آخر.

- **نقول: دخلَ الحسينُ (عليه السلام) مع أصحابِه عليَّ في مسجدي هذا، فقال: يا حبابةُ، ما أبطأَ بكِ عليَّ؟ قلتُ: يا ابنَ رسولِ الله، حدثَ هذا بي، قالت: فكشفتُ القناع، فتفلَ عليه الحسينُ بن عليٍّ (عليه السلام).**

طبعًا تفلَ ليس بمعنى أنه رمى بصقة عليها، لا، وإنما بمعنى أنه وضعَ شيئًا، مثل ما فعلَ النبيُّ الأعظمُ (صلى الله عليه وآله) لعيني أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام)، العربُ تقول: "تفلَ فيه" بمعنى أنه وضع شيئًا من ريقِه الشريفِ الطاهرِ على الموضع، ريقُ الحسينِ (عليه السلام) شفاءٌ من كلِّ داء، إذا تربةُ الحسينِ (عليه السلام) شفاءٌ من كلِّ داء، فكيف بريقِه الشريف؟

- **تقول: فتفلَ عليه الحسينُ بن عليٍّ (عليه السلام)، فقال: يا حبابةُ، أحدثي لله شكرًا، فإنّ اللهَ قد درأَه عنكِ، قالت: فخررتُ ساجدةً، قالت: فقال: يا حبابةُ، ارفعي رأسَكِ، وانظري في مرآتكِ. قالت: فرفعتُ رأسي، فلم أُحِسَّ منه شيئًا. قالت: فحمدتُ الله. (١)**

كرامةً من سيّدِ الشهداءِ (صلواتُ الله عليه).

---

١ بصائر الدرجات – محمد بن الحسن الصفار – الصفحة ٢٩١

هذا حدّثتْ به حبابةُ لِمَن؟ لصالحِ بن ميثم وعبايةَ بن ربعي.

و هذه الروايةُ في (بصائرِ الدرجاتِ).

و لها تتمةٌ في مصدرٍ آخر، وهو كتابُ (دلائل الإمامة) للطبرِيّ.

هذه التتمةُ هي مطلوبُنا في هذه السلسلة، سلسلةِ التكفيرِ الحسينيّ.

هذا الموقفُ الذي جمع ما بين الحسينِ (عليه السلام) وما بين حبابةَ الوالديةِ (رضوانُ الله تعالى عليها)، وسجّل الكرامةَ الحسينيةَ من جانب، كما سجّل الموقفَ الحسينيَّ الشديدَ في التكفيرِ من جانبٍ آخر.

ما هي هذه الزيادةُ الموجودةُ في (دلائل الإمامة) للطبرِيّ؟

- **تقول: فحمدتُ الله، وقال لي الحسينُ (عليه السلام): يا حبابةُ، نحن وشيعتُنا على الفطرةِ، وسائرُ الناسِ منها براء.**[1]

هذا موقفٌ تكفيريٌّ!

ما معنى: "نحن وشيعتُنا على الفطرةِ"؟

يعني الآخرون ليسوا على الفطرة، أي ليسوا على الدين. فالدينُ دينُ الفطرة.

[1] دلائل الامامة – محمد بن جرير الطبري – الصفحة ١٨٧

هذا ما جاء في (دلائل الإمامة) للطبرِيّ، وكذا أيضًا جاء في كتاب (الدعوات) للراوندي، وقال هناك إنه أخرجَه عن ابنِ بابويه (رضي الله عنه)، ويعني به الصدوق (رحمه الله).

قد يُناقش أحدٌ، يقول: هذه كلمةُ "الفطرة"، "نحن وشيعتُنا على الفطرة"، أعمُّ من أمرِ الدين، مثلًا: تقليمُ الأظفار من الفطرة، لكن إذا أحدُهم أطالها، لم يخرج عن الدين، وإنما خرج عما هو المستحبّ، إلى ما هو المكروه، لا أكثر.

نقول: لا، الفطرةُ المعنيُّ بها هنا هي الدين، ملةُ إبراهيم (عليه السلام)، ملةُ التوحيد في الحقيقة، وهذا ما توضّحه الألفاظُ الأخرى، في الرواياتِ الأخرى التي تحدّثتْ عن عين هذه الواقعةِ..

إخواني.. لقد تحدثنا مرارًا عن الأصولِ الأربعمائةِ القديمة، والتي قلنا إنّه وصلنا منها بتمامِه ستةَ عشرَ أصلًا، وقلنا: هذه تقريبًا فوق الوثاقة، يعني موثوقةٌ عند جماهيرِ العلماء، والسببُ أنها أقدمُ ما لدينا من أصولٍ روائية.

هذه منها أخذ الكلينيُّ ووضع في (الكافي)، ومنها أخذ شيخُ الطائفةِ الطوسيُّ ووضع في (التهذيب) و(الاستبصار)، وكذلك الصدوقُ أخذ ووضع في (من لا يحضره الفقيه) و(مدينة العلم) الموسوعةِ التي فُقدتْ، أيضًا والكتبِ الأخرى.

يعني هذه هي الجذورُ، المصادرُ الأساسيةُ.

والأصلُ، يعني ماذا؟

يعني كلُّ راوٍ من أصحابِ الباقرِ أو الصادقِ (عليهما السلام)، من تلامذتهما، كان يذهب ويكون أولَ من دوّن ما سمعه هو من الإمام (عليه السلام)، أو ممن يروي عن الإمام، فهذا، حيث أنه أولُ ما دُوِّن، يُسمّى "الأصل"، لأنّ البقية يأخذون منه، يستنسخون عنه.

معظمُ هذه الأصولِ الأربعمائةِ فُقدتْ -مع الأسف- بسبب عواملِ الجور، وكذلك الإهمالِ أحيانًا، وتمادي الزمان، ولكن وصل منها ستةَ عشرَ أصلًا، كلُّها مطبوعةٌ الآن.

إحدى تلك الأصول، أصلُ عاصمِ بن حميد الحناط، هذه إحدى تلك الأصول.

من هو عاصمُ بن حميد الحناط؟

- **قال النجاشي: "عاصمُ بن حميد الحناط الحنفي، أبو الفضل، مولى كوفي، ثقةٌ، عينٌ".**[1]

ماذا يُعنى بـ"عين"؟

[1] رجال النجاشي - النجاشي - الصفحة ٣٠١

لما تسمعون أو تقرؤون في التراجم أو في كتب الرجال: "عين"، يعني شخصٌ عظيمُ القدر، بحيث يُسمّى "عين"، يعني أنه واحدٌ من الأعيان، كمجلسِ الأعيان، واحدهم "عين"، يعني مقامٌ عظيم.

هذا من الأعيان، أعيانِ الشيعة، ثقةٌ عينٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يعني له أصل.

في هذا الأصل، انظروا ماذا نجد: نجد روايةً يرويها عن عليِّ بن أبي المغيرة والفضيلِ الرسان.

من هو الفضيلُ الرسان؟

هذا رجلٌ كان من كبارِ رؤوسِ الزيدية، كان خصيصًا بـ"زيد" الذي يُسمّى "زيد الشهيد"، و تعلمون أنا متوقّف في شأنِ زيد، ولكن مع ميلانٍ إلى صلاحه.

الفضيلُ الرسان هذا، شخصٌ مشهور، تُرجم له عندنا، وتُرجم له عند مخالفينا، وكان ملازمًا دائمًا لزيد، ولكنه، بعد مضيِّ زيد، لازمَ الأئمةَ الأطهارَ (عليهم السلام)، لازمَ الباقر، ولازمَ الصادق، وكان يسألهما عن حالِ زيد، وعن كثيرٍ من الأمور.

ولذا استشفَّ بعضُ العلماء أنه قد يكون تحوّل إلى الإمامية، وصلحت حالُه، علمًا أنه حتى حينَ كان زيديًّا، وهو من الرؤوسِ فيهم، ما كان بَتْريًّا، مع أن كثيرًا من الزيدية آنذاك كانوا بتريّة، بل كان رافضيًّا.

هناك محاورةٌ لطيفة، جرتْ بينه وبين زيد، ويرويها أبو الصلاح الحلبي:

- أنه سأل زيدًا عن أبي بكرٍ وعمر -لعنهما الله-، فقال زيد: "**قل فيهما ما قال علي، كف كما كف لا تجاوز قوله**".

كأنه استخدمَ جوابًا دبلوماسيًّا معهم، حتى يكفَّ لسانُه عن أبي بكر وعمر، وحتى لا يُخرّبَ مشروعَه الثوري، لأنه كان يهتمّ زيد -بالمناسبة- بجمعِ الناسِ حولَه، حتى يُطيحَ بحكمِ بني أمية، وهو يعلم أن هناك طائفةً من الناسِ مخالفين، يُجِلّون أبا بكرٍ وعمر، فلعلّه كان يستخدمُ دبلوماسيةً مفرطة.

فلمّا أجابَ زيدٌ الفضيلَ الرسانَ بهذا الجواب، قال له الفضيل ما مضمونُه:

- "**أخبرني عن قلبي أنا خلقته؟ قال: لا**". **فقال: فإني أشهد على الذي خلقه أنه وضع في قلبي بغضهما، فكيف لي بإخراج ذلك من قلبي**..

كان يقول: "ليس لي تحكُّمٌ، فأنا أشهدُ أن اللهَ عزّ وجلّ أودعَ في قلبي بُغضَهما".

فكأنّ هذه الكلمة من الفضيلِ الرسان فتحت المجالَ لزيدٍ أن يتحدّثَ بطلاقة.. فقال له-: "**أنا واللهِ الذي لا إلهَ إلّا هوَ إنّي لأبغضُ فيهما مِن بغضهما**".(١)

يعني يقول: من شدةِ بُغضي لأبي بكرٍ وعمر، حتى أُبغضَ أبناءَهما وذرّيتَهما.

فالشاهد: هذا الفضيلُ الرسان، هو أحدُ رواةِ هذه الرواية، في أصلِ مَن؟ أصلِ عاصمِ بن حميد الحناط، الثقةِ العين، **يروي عن عليِّ بن المغيرة والفضيلِ الرسان، عن عِمرانَ بن ميثم**، (هذا ليس صالحَ بن ميثم، عِمران بن ميثم، الأخ الآخر، وهو أجلُّ منه وأعظمُ منه).

و قد يُقال: إنّ هناك روايتَينِ فيما جرى بين حبابةَ الوالبية، وما بين هذا الذي جاءها زائرًا، وحدثتْه بحديث الحسين (عليه السلام)، إحداهما كانتْ للأخِ الأول، والثانيةُ كانتْ للأخِ الآخر، حدثتْ مرةً لعِمران بن ميثم، والأخرى لصالح بن ميثم.

ولكن الظاهرَ عندي أنّها روايةٌ واحدةٌ، ومرويةٌ لعِمران بن ميثم، وليس لصالحِ بن ميثم.

هذا بعد سَبْرِ الرواياتِ، وضمِّها بعضِها إلى بعض، كما سيتبيّن إن شاء الله.

---

١ تقريب المعارف - أبو الصلاح الحلبي - الصفحة ٢٥٠

- **علي بن أبي المغيرة والفضيل الرسان ، عن عمران بن ميثم قال: دخلتُ أنا وعبايةُ بن ربعي على امرأةٍ من بني أسد، يُقال لها: حبابةُ الوالبية، قد ذهبَ أثرُ السجودِ بوجهِها،** (التي هي عبارةٌ أخرى عن العبارةِ التي مرّتْ معنا، أنه قد احترق وجهُها من السجودِ، وكلّها كناياتٌ عن كثرةِ سجودِها (رضوانُ الله عليها)).. **فقال لها عباية: يا حبابةُ، تعرفين هذا الشابَّ معي؟ قالت: لا.. قال: هذا ابنُ أخيكِ، فقالت: ألا أُحدثَكم بحديثٍ سمعتُه من أبي عبد الله الحسينِ بن عليٍّ (عليهما السلام)؟ فقلنا: بلى. فقالت: سمعتُ الحسينَ بن عليٍّ وهو يقول: "نحنُ واللهِ وشيعتُنا على الفطرةِ التي بعثَ اللهُ عليها محمدًا (صلى الله عليه وآله)، وسائرُ الناسِ واللهِ من ذلك براءٌ".**(١)

إذًا، يُقسمُ الحسينُ (عليه السلام) في إعلانِه التكفيريِّ هذا، يُقسمُ:

أن لا أحدَ على الفطرةِ التي بعثَ اللهُ عليها محمدًا (صلى الله عليه وآله)، إلا نحنُ وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براءٌ.

إذًا، ليس مفهومُ "الفطرة" -بحسب الروايةِ السابقةِ- هو هذا المفهومُ الذي يشملُ أمثالَ المستحبّاتِ والمكروهاتِ، لعلّ أحدًا متنطّعًا يحاول أن

---

١ الأصول الستة عشر من الأصول الأولية - أصل عاصم بن حميد الحنّاط - الصفحة ١٨٣

يصرفَ معنى "الفطرة" إلى مثلِ هذا، فيقول: كأنَّ الشيعةَ هم الأكملُ في التزامِهم بالفطرة، بما في ذلك المسنوناتُ والمستحبّاتُ والمكروهات...

لا بقرينة أنه في هذا اللفظ في أصل عاصم بن حميد الحناط أنه يقول: "الفطرة التي بعث الله عليها محمدًا (صلى الله عليه وآله)"، فهذا يُقرب أكثر أن "الفطرة" بمعنى أصول الدين، بمعنى الملة، ملة التوحيد، ملة الإسلام، التي بُعث بها النبي محمد (صلى الله عليه وآله).

وحتى يتضح أكثر، نعطف هاتين الروايتين على الروايات الأخرى، التي تحدثت عن الواقعة نفسها في مصادر أخرى، لما تضم الروايات بألفاظها المتنوعة بعضها إلى بعض، يتجلّى لك المعنى الحقيقي والدقيق: ما المراد من كلام المعصوم؟

فلنذهب وإياكم إلى مصدرٍ آخر من أهم مصادرنا الرجالية، وهو رجال الكشي، نجده يروي هذه الرواية بسنده.

يقول محمد بن مسعود، وهو العياشي (رحمه الله)، المفسر العظيم، محمد بن مسعود العياشي السمرقندي، الذي كان من علماء المخالفين، ثم تشيّع، وأوقف كل ما ورثه من أبيه لصالح نشر دين محمد وآله (عليهم السلام)، وتعليم الناس، وأوقف سكنه الكبير الذي ورثه من والده –وكان ثريًّا– وحوّله إلى حوزة علمية يُعلِّم فيها الطلبة مجانًا.

- **محمد بن مسعود قال: حدثني جعفر بن أحمد، قال: حدثني العمركي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عنبسة بن مصعب، وعلي بن المغيرة، عن عِمران بن ميثم، قال: دخلتُ أنا وعباية الأسدي –عباية بن ربع الأسدي– على امرأة من بني أسد، يُقال لها: حبابة الوالبية. فقال لها عباية: تدرين من هذا الشاب الذي معي؟ قالت: لا، قال: هو ابنُ أخيكِ ميثم. قالت: إي والله، إي والله، يعني: هذا ابنُ أخي حقًا.. ثم قالت: ألا أُحدثكم بحديثٍ سمعته من أبي عبد الله الحسين بن علي (عليهما السلام)؟ قلنا: بلى، قالت: سمعتُ الحسين بن علي (عليهما السلام) يقول: "نحن وشيعتنا على الفطرة التي بعث الله عليها محمدًا (صلى الله عليه وآله)، وسائر الناس منها براء."**

الرواية لها ذيلٌ وتتمة..

- **تقول: وكانت قد أدركت أمير المؤمنين (عليه السلام)، وعاشت إلى زمن الرضا (عليه السلام)، على ما بلغني، والله أعلم.([1])**

تليها مباشرةً هذه الرواية في نفس المصدر:

- **حمدويه، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نجران، عن إسحاق بن سويد الفراء، عن إسحاق بن عمار، عن صالح بن ميثم،** (لاحظ أن هناك

[1] اختيار معرفة الرجال للكشي – ج ١ – الصفحة ٣٣٢

تردّدًا ما بين "عِمران بن ميثم" و"صالح بن ميثم")، **قال: دخلتُ أنا وعباية الأسدي على حبابة الوالبية، فقال لها: هذا ابن أخيكِ ميثم. قالت: ابن أخي، واللهِ حقًّا. ألا أُحدثكم بحديثٍ عن الحسين بن علي (عليهما السلام)؟ فقلت: بلى. قالت: دخلتُ عليه، وسلّمتُ، فردّ السلام، ورحّب، ثم قال: ما أبطأ بكِ عن زيارتنا والتسليم علينا يا حبابة؟ قلتُ: ما أبطأني إلا علة عرضت.** (هذا الوضح والبرص الذي بين العينين). **قال: وما هي؟ قالت: فكشفتُ خماري عن البرص. قالت: فوضع يدَه على البرص، ودعا.**

لاحظوا: كل رواية فيها بعض الفروقات، لكن لما تجمعها، تفهم تلك الرواية التي تقول: "فتفل عليه الحسين (عليه السلام)"، لما تضمها إلى هذه الرواية التي تقول: "وضع يده الشريف على الموضع"، إذن تفهم أن المعنى: وضع شيئًا من ريقه الشريف، ثم وضعه على الموضع حتى تشفى.

وبالمناسبة، هذا التماسّ في حق المعصوم جائز، فالمعصوم معصومٌ مأمون، ليس كمثل الرجل الأجنبي. قالت: فكشفت خماري عن برص، فوضع يده على البرص، ودعا، فلم يزل يدعو حتى رفع يده، وكشف الله ذلك البرص.

- **ثم قال: يا حبابة، إنه ليس أحدٌ على ملة إبراهيم في هذه الأمة غيرنا وغير شيعتنا، ومن سواهم منها براء.**[1]

لاحظ: هذا اللفظ يختلف الآن عن لفظ "الفطرة"، من دون قرينة أو تحديد "الفطرة التي بعث الله عليها محمدًا (صلى الله عليه وآله)"، فذاك – فلنُسلّم– ولنقل مثلًا أنه لفظٌ عام.

في اللفظ الثاني، وهو: "الفطرة التي بعث الله عليها محمدًا"، صار أخصّ. فهمنا أن الأمر يتعلق بأصول الدين، أركان الدين.

ثم قرأنا الفصل الثالث، صار الأمر أوضح وأوضح.. اللفظ هنا ليس فيه "الفطرة" أصلًا، فيه "الملة"، وملة إبراهيم، قال تعالى: ﴿**مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾.[2]

يقول:

يا حبابة، إنه ليس أحدٌ على ملة إبراهيم في هذه الأمة غيرنا وغير شيعتنا فقط، ومن سواهم الطوائف الأخرى، المذاهب الأخرى، أيا كانت، منها براء.. يعني: ليسوا على ملة إبراهيم (عليه السلام).موقفٌ تكفيريٌّ صارخ!

---

[1] اختيار معرفة الرجال – الشيخ الطوسي – ج ١ – الصفحة ٣٣٢

[2] آل عمران:٦٧

من يحتمل أن يُحدِث به من الخطباء على المنبر؟ تخيّلوا لو أن خطيبًا بالفعل الآن يقوم، يصعد المنبر، ويقول: "هذا إعلان مني: لا أحد على ملة إبراهيم إلا الشيعة، يعني لا أحد على التوحيد إلا الشيعة."

فماذا يُقال فيه؟ تكفيري! إقصائي! داعشي! يُقال عنه أيضًا: طائفي! يُقال له: ما هذه الطائفية المقيتة؟! فقط أنتم الذين على ملة إبراهيم؟ ونحن عباد أصنام كلنا؟!

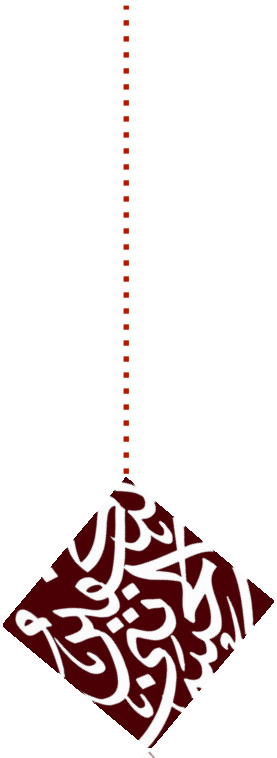
قل: نعم!

هذا موقف الحسين بن علي (عليهما السلام)! وأنا خطيبٌ حسينيٌّ، فلا بد أن أُحدثكم بمواقف الحسين، وبيانات الحسين.

وهذا بيانٌ رسميٌّ من الإمام سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين بن علي (عليهما السلام)، يتضمن هذا البيان سحب الاعتراف ببقية الطوائف التي تدّعي أنها إسلامية، سحب الاعتراف بإسلاميتها، بأنها على دين الله، على ملة إبراهيم، على التوحيد.

الحسين لا يعترف إلا بطائفة واحدة: نحن وشيعتُنا، أهل البيت وشيعتهم. هذا هو التكفير الحسيني، الذي يحتاج إلى بيان وتفصيل.

فنحن معكم إن شاء الله تعالى، إن أحيانا الله ووفقنا ، لكي نُبيّن ونُفصّل ما أمكننا..



مناقشة سندية

نتمُّ وإياكم ما رُوي عن إمامِنا سيِّدِ الشهداءِ (صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه) في التكفير، وكلُّ هذا المرويِّ يتمحورُ حول الذي جرى بينه وبين تلك السيِّدةِ المؤمنةِ الفاضلة حبابة الوالبية الأسدية (رضوانُ اللهِ تعالى عليها).

من تلكم الآثارِ والرواياتِ ما رواه البرقيُّ (عليه الرحمة) في كتابِه الشهير (كتاب المحاسن)، في باب (ما على ملَّةِ إبراهيم غيركم)، هذا عنوان الحديث:

- **عنه، عن أبيه، عن حمزة بن عبد الله، عن جميل بن درَّاج، عن حسان بن أبي علي العجلي، عن عمران بن ميثم (رحمهم الله)، عن حبابة الوالبية. قال** -القائل عمران-: **دخلنا على امرأةٍ قد صفَّرتها العبادة.**

(وهذا لفظٌ آخر يُضمُّ إلى تلك الألفاظِ الأخرى ويشرحُ معناها؛ مرَّ معنا لفظٌ يقول: دخلنا على امرأةٍ قد احترق وجهُها من السجود، و المراد بالاحتراق ها هنا هو ظهورُ هذه الصفرةِ في الوجه، كأن وجهَها صار شاحبَ اللونِ من كثرةِ إجهادِ نفسِها في السجودِ والعبادة).

- **يقول: دخلنا على امرأةٍ قد صفَّرتها العبادة، أنا وعباية بن ربعي، فقالت: من الذي معك؟ قلتُ: هذا ابنُ أخيك ميثم. قالت: ابنُ أخي واللهِ حقًّا،**

أما إنِّي سمعتُ أبا عبد الله الحسين بن عليٍّ (عليهم السلام) يقول: (ما أحدٌ على ملَّةِ إبراهيمَ إلا نحن وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء).(١)

الحديث التالي :

- **عنه، عن أبيه، وابن أبي نجران، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن مختار، عن عبد الرحمن بن سيابة، عن عمران بن ميثم، عن حبابة الوالبية. قال: دخلتُ عليها، فقالت: من أنت؟ قلتُ: ابنُ أخيك ميثم. فقالت: أخي والله، لأُحدِّثنَّك بحديثٍ جمعتُه من مولاك الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام). إنِّي سمعتُه يقول: (والذي جعل أحمس خير بجيله، وعبد القيس خير ربيعة، وهمدان خير اليمن، إنكم لخير الفِرَق)، ثم قال: (ما على ملَّةِ إبراهيم إلا نحن وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء).(٢)**

ما معنى قولِه (صلواتُ الله عليه): (والذي جعل أحمس خير بجيله)؟ هذا حلفٌ بالله تعالى، والمراد به أنَّ هذه البطونَ خيرُ قبائلِها، كما أنّه يُقال إن بني هاشمٍ خيرُ قريش، فكذلك أحمس خير بجيله.

---

١ المحاسن للبرقي ح٥٤

٢ المحاسن للبرقي ح٥٥

النسبةُ إليهم أحمسي بجلي، كذلك يقول: وعبد القيس خير ربيعة.

ربيعةُ طبعًا واسعةٌ وعظيمةٌ جدًّا، خيرُها عبدُ القيس، يعني بطن عبد القيس الذين ينتمي إليهم أولئك الأماجدُ الأعظمُ الذين نصروا أميرَ المؤمنين (عليه السلام)، ومنهم مثلًا ذلك الشابُّ الشهيدُ الذي رفع القرآنَ يحتجُّ به على عائشة اللعينة وجندِها في معركة الجمل، وهو مسلم العبدي، العبدي أي نسبةً إلى عبد القيس.

كذلك منهم صاحبُ الثفنات هذا العظيم حكيم بن جبلة العبدي (رضوان الله تعالى عليه) الشهيد، كذلك هذا نسبةٌ إليه.

وهذه بالمناسبة كلها قبائل يمانية وبطون يمانية: (**والذي جعل أحمس خير بجيلة، وعبد القيس خير ربيعة، وهمدان خير اليمن، إنكم لخير الفِرَق، إنكم** -أي أنتم الشيعة الموالون- **ثم قال: ما على ملَّة إبراهيم إلا نحن وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء**).

لا بأس ها هنا أن نتوقَّفَ وقفةً لنناقش مناقشة سنديَّة لهذه الآثار، لأنَّه قد يأتي بعضُهم ويقول: هذه الآثارُ مردودةٌ لضعفٍ في أسانيدِها مثلًا، فلا نسلِّم بأن الحسين (عليه السلام) كفَّر أحدًا من هذه الأمة، أو كفَّر طوائفَ من هذه الأمة، وقصَرَ الاعترافَ على هذه الطائفة فقط، وهي طائفة الشيعة.

نقول: أوَّلًا إن من سبر معنا الرواياتِ التي مرَّت والتي تعمَّدنا أن نذكر أسانيدَها، يعلم أن الأسانيدَ هاهنا متنوِّعةٌ متعدِّدة، فهناك طرقٌ متعدِّدةٌ في روايةِ هذه الحادثة، ومع هذا التعدُّدِ والاستفاضةِ يتحقَّقُ الغُنى عن النظر في آحادِ هذه الأسانيد، إن لم ندَّعِ التواتر، فندَّعي الاستفاضة.

حدُّ الاستفاضة وحدُّ التواتر مختلفٌ عليه عند الفقهاء، ولكن إجمالًا:

المهم أن تتكثَّرَ الطرقُ، تتكثَّرَ الأسانيد إلى حدٍّ يُورث الاطمئنان بأن لمضمونِ هذه الرواية واقعًا.

ونحن بالفعل نلاحظُ ذلك، نلاحظ أن ها هنا تعدُّدًا في طرقِ هذه الرواية، وهذا فيه الكفايةُ والغُنى.

ثم إن مبنى جُمهرة عظيمة من علمائنا: أنَّه إذا وردت الروايةُ في أصل من الأصول، كان ذلك كافيًا للحكمِ باعتبارها، إلا أن تُبتلى بمعارض.

ونحن قد مرَّ معنا أن هذه الروايةَ رُويت في أصلٍ قديمٍ من الأصولِ الأربعمائة القديمة، وهو أصل عاصم بن حميد الحناط، فهذا أيضًا يكفي ويُقوِّي صدورَ هذه الرواية والاحتجاجَ بها.

ثم هذه الأسانيد التي مرَّت معنا، فيها الثقاتُ والأجِلَّة، وفيها الذي يُركنُ إلى روايتِه، ويُطمأنُّ إليه، بل ويُطمأنُّ إلى انتقائه أحيانًا: أنه ماذا ينتقي فيروي؟

فعلى سبيل المثال: لو أخذنا سندًا من الأسانيد التي مرَّت معنا، وهو سند الكشِّي، الكشي روى هذه الواقعة بسندين، فلنأخذ سندًا واحدًا منهما:

سندُه يبدأ بـ محمد بن مسعود، وهو العياشي (رحمه الله)، صاحبُ التفسير المشهور، وهو فوق حدِّ الوثاقة، ثم عن جعفر بن أحمد، من هو؟

- قال النجاشي: **جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقندي أبو سعيد، يُقال له: ابن العاجز**.

هذا هو المطبوع، ولكن الصحيح -في ظاهر- أن الصحيح أنه مُصَحَّف: ابن التاجر، صُحِّفَت كلمة التاجر في النسخ إلى العاجز.

المهم: ماذا يقول النجاشي فيه؟

- **يقول: كان صحيحَ الحديث**.

عبارة (صحيح الحديث) تعني أنه ثقة، وأنه يروي الصحيحَ من الأحاديث، وهي تستبطن انتقاءً، أنه كان ينتقي الصحيح من الحديث فيرويه.

- **كان صحيحَ الحديث والمذهب**.[1]

[1] رجال النجاشي - الصفحة ١٢١

مذهبُه أيضًا صحيح، لأنَّك قد تجد (صحيحَ الحديث)، لكنه فاسدُ المذهب، يعني هو لا يكذب، فلنفرض أنه ينتقي ويتخيَّر ما يرويه مثلًا بحيث أنه لا يروي إلا ما يثق به، فلنفرض هكذا، ولكن قد يكون واقفيا مثلًا، أو فطحيا مثلًا.

هذا لا، هذا إماميٌّ المذهب صحيحٌ، كان صحيحَ الحديث والمذهب.

- **روى عنه محمد بن مسعود العياشي، ذكر أحمد بن الحسين (رحمه الله) أن له كتابًا اسمه: الرد على من زعم أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان على دين قومه قبل النبوة.** (١)

يعني هذا الرجل الجليل، شيخ العياشي، كان مؤلِّفًا ويتصدَّى لأهل البدع، أهل البدع يقولون -عياذًا بالله-: أن النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) قبل أن تأتيه البعثة، كان على دين قومه، يعني كان مشركًا (نعوذ بالله).

هكذا يقولون، وهكذا يفسرون قوله تعالى: {**وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى**}.(٢)

---

١ رجال النجاشي - الصفحة ١٢١

٢ الضحى:٧

هكذا يزعمون، نحن لا نفسِّر هكذا، نحن نفسِّر طبقًا لما أُثر عن أئمتنا (عليهم السلام): (ووجدك ضالًّا عند قومك فهدى إليك).(١)

أمعقول أن يبعث الله نبيًّا، وهو خيرُ الأنبياء وخاتمُهم (صلى الله عليه وآله)، ويكون قد تلبَّس بالشرك من قبل؟ محال. هذا في العقل أصلًا محال، فكيف بالنقل؟

فهذا الرجل الجليل جعفر بن أحمد السمرقندي، شيخُ العياشي، تصدّى لتأليفِ كتابٍ للرَّد على هؤلاء، وذلك كاشفٌ عن صحَّةِ واستقامةِ مذهبِه.

هذا الثاني في السند.

الثالث: يروي عن العمركي،

- **قال النجاشي: العمركي بن علي أبو محمد البوفكي**، -ولعلَّه مُصحَّف ابن محمد البوفكي-، **وبوفك قريةٌ من قرى نيسابور**.
- **النجاشي يقول فيه: شيخٌ من أصحابِنا، ثقة.**(٢)

---

١ روى الثقة الجليل، الشيخ الِدم القمي في تفسيره:علي بن الحسين ، عن البرقي، عن أبيه، عن خالد بن يزيد، عن أبي الهيثم. عن زرارة، عن الامامين عليهما السلام في قول الله تعالى: " ألم يجدك يتيما فآوى " أي فآوى إليك الناس " ووجدك ضالا فهدى " أي هدى إليك قوما لا يعرفونك حتى عرفوك.

٢ رجال النجاشي - الصفحة ٣٠٣

وذكر الشيخ الطوسي -شيخ الطائفة- أن العمركي كان من أصحاب إمامنا أبي محمد الزكي العسكري (صلواتُ الله عليه)، وتولّى بعضَ معاملاتِه في البيعِ والشراء، كان متولِّيًا من قبل الإمام (عليه السلام) في ذلك.(١)

فإذًا إلى الآن كلُّهم ثقاتٌ وأجِلَّة.

يروي عن الحسن بن علي بن فضال، قال الشيخ -ونحن في الحوزة لمّا نقول: قال الشيخ في مثل هذه الموارد، يُقصد به شيخ الطائفة الطوسي، ولكن عادةً في بحوثِ الفقهِ والاجتهاديات، لمّا نقول: قال الشيخ، يُقصد به الشيخ الأعظم، يعني الشيخ الأنصاري (رحمه الله)..

فنحن كلامُنا في شيخ الطائفة، ماذا يقول في الحسن بن علي بن فضال؟

- يقول: **كان فَطَحيًّا**، أي يقول بإمامة عبد الله الأفطح بن الإمام الصادق (عليه السلام)، **يقول بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم رجع إلى إمامة أبي الحسن (عليه السلام) عند موته.**(٢)

---

١ رجال الطوسي – الصفحة ٤٠٠

٢ الفهرست – الشيخ الطوسي – الصفحة ١٥٧

الحسن بن علي بن فضال كان في زمان الهادي والعسكري (عليهما السلام)، كان فَطَحيًّا، ولكن لما قرب موته اهتدى وعاد إلى الحق، وآمن بإمامة الكاظم (عليه السلام) ومن تلاه، وترك القول بعبد الله الأفطح (لعنه الله).

- يقول: **كان فطحيًّا، يقول بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم رجع إلى إمامة أبي الحسن (عليه السلام) عند موته، ومات سنة أربع وعشرين ومئتين، وهو ابن التيملي ابن ربيعة ابن بكر، مولى تيم الله ابن ثعلبة.**
- **روى عن الرضا (عليه السلام)، وكان خصيصًا به، كان جليلَ القدر، عظيمَ المنزلة، زاهدًا، ورعًا، ثقةً في الحديثِ وفي رواياتِه.**

حتى حين كان فطحيًّا، بالمناسبة، كان ثقةً في الحديث، ليس ممّن يكذب أو ممّن يتلاعب بالروايات.

يروي عن ثعلبة بن ميمون..

قال النجاشي فيه: **كان وجهًا في أصحابِنا -يعني من الوجهاءِ- قارئًا، فقيهًا، نحويًّا، لغويًّا، راويةً، وكان حسنَ العمل، كثيرَ العبادة والزهد.**

- **روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب، تختلف الرواة عنه، قد رواه جماعاتٌ من الناس.**[1]

هذا ما قاله النجاشي فيه.

- أمَّا الكشي فقال: **ثعلبة بن ميمون، ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى أن ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري، وهو ثقةٌ، خيِّرٌ، فاضلٌ، مقدَّمٌ.**[2]

يعني كان مقدَّمَ أصحابِنا، معلومٌ في العلماء والفقهاء الأجِلَّة من هذه العصابة.

يروي عن مَن؟ عن عَنبَسة بن مُصعب، وعلي بن المغيرة.

والظاهر أن الأصح: (وعلي بن أبي المغيرة)، هذا علي بن أبي المغيرة وثَّقه العلّامة[3]، -وأيضًا في دروس الحوزة، حين نقول العلامة ونسكت، فهذا ينصرف إلى العلامة الحلّي (رحمه الله)-.

---

[1] رجال النجاشي برقم ٣٠٢

[2] اختيار معرفة الرجال ج ٢ - الصفحة ٧١١

[3] خلاصة الأقوال - العلامة الحلي - الصفحة ١٩٠

يرويان عن عِمران بن ميثم -ابن ميثم التمّار-، وهذا الرجل قال عنه النجاشي: عمران بن ميثم بن يحيى الأسدي، مولى، ثقة.(١)

فإذًا: بعضُ هذه الأسانيد، بل كلُّ هذه الأسانيد في الحقيقة، مشحونةٌ بالأجِلَّة والثقات، ولا أقلّ، هناك سندٌ أو سندان مُصحَّحان على اختلاف المباني..

أمَّا حبابة (عليها الرحمة)، فقد اعتمد على خبرِها شيخ الطائفة، وكفى باعتمادِه توثيقًا وتصحيحًا. فقد اعتمد على خبرها في كتابِ الغيبة المشهور بغيبة الطوسي، حيث قال في معرضِ ردِّه على الواقفة الملعونة:

- **قال: وقصتُه مع حبابة الوالبية** -الضمير يرجع إلى الإمام الرضا (عليه السلام) لأنها توفّيت في زمانه-، **صاحبة الحصاة التي طبع فيها أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقال لها: (من طبع فيها فهو إمام)، وبقيت إلى أيام الرضا (عليه السلام)، فطبع فيها، وقد شهدت من تقدَّم من آبائه وطبعوا فيها، وهو (عليه السلام) آخرُ من لقيتْهم، وماتت بعد لقائها إيّاه، وكفّنها في قميصه.(٢)**

يستدلُّ شيخ الطائفة بهذه الحادثة المروية عن حبابة في رد مقالة الواقفة.

---

١ رجال النجاشي - الصفحة ٢٩٢

٢ الغيبة - الشيخ الطوسي - ج ١ - الصفحة ٩٩

و الواقفة: مَن هم؟

هم الذين وقفوا في الإمامة على الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)، وأنكروا إمامة الرضا (عليه السلام).

فهو في معرض احتجاجه عليهم، جاء بقصّة حبابة الوالبية.

تنبَّهوا إلى حكمة الرب: أنها طال بها العمر إلى تسعة أشهر من إمامة الرضا (عليه السلام) حتى يطبع في الحصى، ويكون ذلك حُجَّة على الواقفة الخبيثة، فتثبت إمامة الرضا (عليه السلام)، واحدةٌ ممّا يُستدلُّ بهنَّ في إثبات إمامة الرضا (عليه السلام)، وشيخ الطائفة اعتمد على هذا الخبر واحتجَّ به..

ثم -وهذه النقطة المهمَّة جدًّا لتصحيح هذه الروايات الشريفة-:

أنها متّحدة المضمون مع روايات كثيرةٍ أخرى، رُويت عن أئمّة آل الرسول (صلواتُ الله عليهم أجمعين)، وفيها أصحُّ الأسانيد والمتون.

يعني: هذه الأخبار التي فيها (ما على ملَّةِ إبراهيم إلا نحن وشيعتُنا)، (ما على ملَّةِ إبراهيم إلا أنتم)، (أنتم خير الفِرَق)، (ليس على الحنيفيّة إلا أنتم).

هذا المضمون، لا يقتصر فقط على الأخبار المروية عن سيّد الشهداء (عليه السلام)، بل رُويت عن الأئمة من ذريته (عليه السلام)، وهي كلُّها بمضمونٍ واحد.

وفي تلك الأخبار، ما هو الأقوى والأصحُّ سندًا ومتنًا.

فلاتِّحادِ هذا المضمون، نقول: إنَّ هذه الأخبار المروية عن سيّد الشهداء (عليه السلام) صحيحةٌ أو مُصحَّحةٌ معتبرة، يُؤخذ بها.

وهذه الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) أيضًا لا بدّ من المرور على بعضها، ونُرجئ ذلك -إن شاء الله- للفصل المقبل.



التكفير الباقري الحسيني !

وعدنا في ختامِ الفصل الماضي أن نأتي على ذِكرِ بعضٍ من الأحاديثِ الشريفةِ الأخرى، المرويةِ عن الأئمةِ الأطهارِ (عليهم السلام) من ذريةِ إمامِنا الحسينِ الشهيدِ (صلواتُ الله عليه)، ذاتِ المضمونِ المتحدِ مع ما رُويَ عنه في التكفيرِ، وذلك لكي يتبيَّنَ أن هذه الأحاديثَ المرويةَ عن سيدِ الشهداءِ (عليه السلام) ليست فريدةً أو شاذةً أو غريبةً أو عزيزةً، فلا يسعُ أحدًا ردَّها والادعاءَ بأن الحسينَ (عليه السلام) لا يُكفِّر أحدًا، خاصةً أن تكفيرَه هذا في أعينِهم تكفيرٌ واسعٌ، فقد كفَّرَ كلَّ الفرق، وقال: (ليس على ملةِ إبراهيمَ... وفي لفظٍ آخر: على الملةِ التي بُعِثَ عليها محمدٌ (صلّى اللهُ عليه وآله) إلا نحنُ وشيعتُنا).

هذا معناه أن عامةَ هذه الأمةِ ليست على ملةِ الإسلامِ، ليست على ملةِ إبراهيمَ، يعني: كافرةٌ.

هذا تكفيرٌ واسعٌ، فقد يأتي أحدٌ ويحاولُ ردَّ ذلك بدعوى أنها أحاديثُ ضعيفةٌ، وقد أبطلنا ذلك بطبيعةِ الحال، وحتى لو فُرِضَ أنها ضعيفةٌ، فإن لها شواهدَ تُقوِّيها من رواياتِ بقيةِ الأئمةِ (عليهم السلام)، وتلك الرواياتُ – كما قلنا – فيها أقوى الأسانيدِ وأصحُّها، وهي متحدةُ المضمونِ إلى حدٍّ أنه أحيانًا تُستعملُ ذاتُ العباراتِ، يعني نفسُ العباراتِ الصادرةِ عن الحسينِ (عليه السلام) يستعملُها الأئمةُ اللاحقون (صلواتُ اللهِ عليهم).

ولا عجبَ، فهم الذين توارثوا منه هذا التكفيرَ، أو هذا الموقفَ التكفيري.

على سبيلِ المثال: هذه روايةٌ من الرواياتِ الجليلةِ، رواها شيخُ الطائفةِ الطوسي (رحمه الله) في كتابِه الشهير، الذي يُعدُّ إحدى مصادرِنا الجامعةِ للحديثِ، وهو كتابُ (تهذيب الأحكام).

في هذا الكتابِ روايةٌ عن الحارثِ بنِ المغيرةِ النصري

- **قال: دخلتُ على أبي جعفرٍ (عليه السلام)**، والمرادُ الإمامُ الباقرُ (صلواتُ اللهِ عليه). **يقول: فجلستُ عنده، فإذا نجيّةٌ قد استأذن عليه.**

من هو نجيّةُ هذا؟

إنه نجيّةُ بنُ الحارثِ العطّار. وبعضُهم ظنَّهُ مجهولًا لأنه فتّش - مثلًا - في المعاجمِ أو فتّش في كتبِ الرجالِ، فلم يعثرْ على هذا الاسمِ إلا بما لا ترجمةَ له أو لا ذِكرَ له.

والحالُ: أنه مذكورٌ، لكن الحقيقةَ: وقوعُ شيءٍ من التصحيفِ في اسمِه.

والأظهرُ عندي أن نجيّةَ هذا هو نفسُه المذكورُ في الكتبِ الرجاليةِ والتراجمِ بنَجْبَة، يعني: هم صحّفوا إما نجيّةَ إلى نَجْبَة، وإما نَجْبَة إلى نجيّة. واشتهرَ بهذا اللقبِ: (القوّاس).

يقول لك: نَجْبَةُ القوّاس.

هذا الرجلُ، سواءٌ كان اسمُه نجيّة أو نَجْبَة، المشهورُ بالقوّاس، هو شيخٌ صادقٌ، كما نصَّ عليه الكشي.

المهم: الحارثُ بنُ المغيرةِ يقول: كنا جالسين عند الإمامِ الباقرِ (عليه السلام)، فدخل نجيّةُ أو هذا القوّاسُ الشيخُ الصادقُ، فأُذن له، فدخل، فجثا على ركبتيه، كان يبدو متأثرًا، ومتوسلًا، ومتخشعًا للإمامِ الباقرِ (عليه السلام)، لأنه يريدُ شيئًا يفكُّ به رقبتَه من النار.

- **دخل فجثا على ركبتيه، ثم قال: (جعلتُ فداك، إني أريدُ أن أسألك عن مسألةٍ، واللهِ ما أريدُ بها إلا فكاكَ رقبتي من النار).**

الحارثُ بنُ المغيرةِ يقول:

- **فكأنه رقَّ له**

يعني الإمامُ الباقرُ (عليه السلام) رقَّ لنجيّة..

- **فاستوى جالسًا، فقال له: (يا نجيّة، سَلْني، فلا تسألني اليوم عن شيءٍ إلا أخبرتُك به).**

لأن الأئمةَ (صلواتُ الله عليهم) أحيانًا كانوا يتحفَّظون عن الجواب، ما كلُّ مسألةٍ كانوا يُجيبون عنها، أولًا: قد يكون السببُ لوجودِ جواسيس، فما كان كلُّ حضورِ الأئمةِ (عليهم السلام) من المؤمنين والصلحاء، بل حتى من الشيعةِ.

أحيانًا حتى أبو حنيفة يحضرُ مثلًا، عيونُ السلطةِ كذلك قد يحضرون، في بعضِ الأحيان يكتمُ الأئمةُ (عليهم السلام) ذلك تحوُّطًا على شيعتِهم، وخوفًا عليهم.

فبعضُ الأمورِ ليس من الصالحِ أن يُبلَّغَ بها، أما لأنها تُعرّضهم للمساءلةِ القانونيةِ، وكان من طبعِ الشيعةِ - بالمناسبةِ آنذاك - ما لا يستطيعُ أن يُخفي شيئًا، ولذلك كانوا أحيانًا يتعرّضون للملامةِ.

نجيّةُ (رحمه الله) أراد من الباقرِ (عليه السلام) أن ينفتحَ عليه، وأن يُجيبه بكلِّ صراحةٍ، فجاء جاثيًا على ركبتيه، ويتوسلُ بالإمامِ (عليه السلام)، قائلًا: (**إني أريدُ أن أسألك عن مسألةٍ، واللهِ ما أريدُ بها إلا فكاكَ رقبتي من النار**).

فلذلك الإمامُ رقَّ له، واستوى جالسًا، وقال له: (**يا نجيّة، سَلْني، فلا تسألني اليوم عن شيءٍ إلا أخبرتُك به**).

والسؤالُ خطيرٌ، خصوصًا في تلك الأجواءِ، وذلك الزمانِ.

- **قال: (جعلتُ فداك، ما تقولُ في فلانٍ وفلان؟)**

يعني: في أبي بكرٍ وعمر.

هو طبعًا لم يقل: (فلان وفلان)، هو قال: في أبي بكرٍ وعمر، لكن الروايةَ حتى تصلَنا، أو حتى لا يتعرضَ الرواةُ والنساخُ إلى التحقيقِ والمسائلةِ من قبلِ السلطاتِ، اضطرارًا كتبوا: (فلان وفلان).

لماذا كان هذا يسألُ هذا السؤال؟

لأنه بالفعل كان هناك طائفةٌ مندسَّةٌ في أوساطِ الشيعةِ، تقول: (فلانٌ وفلانٌ من الصلحاءِ، نتولاّهما: أبو بكرٍ وعمر، لعنهما الله).

هذه الطائفةُ: البتريةُ الخبيثةُ، وكان لها رجالُها، ومتكلموها، وفقهاؤها، وبالمناسبةِ: كانوا من أهلِ الخشوعِ.

وإلا كيف كانوا يُؤثِّرون على الناس؟ لا بد أن يتخشعَ، ويتخضعَ، ويتباكى، ويقوم الليلَ مثلًا.

ارجع إلى تاريخِ الحسنِ بنِ صالح، هذا رأسٌ من رؤوسِ البتريةِ الكبارِ.

عندما تنظرُ في صلاتِه تتحسفُ على نفسِك وصلاتِك، يعني: أين صلاتي من صلاتِه؟ قيامُه للّيل، بكاؤُه لما يقرأُ القرآن، تأثُّرُه.

ولذلك فُرِضَ - بالمناسبةِ - احترامُه، لا فقط في الأوساطِ الشيعيةِ، بل حتى في الأوساطِ البكريةِ، بالمناسبةِ.

وطبعًا: طبيعي، لأنه اقترب إليهم أيضًا، يعني: تولَّى أبا بكرٍ وعمر، فهذا أمرٌ جيدٌ، ومرحبٌ به من قبلِهم.

فهؤلاء كانوا مندسّين في أوساطِنا، مثل السوسِ الذي ينخر من الداخل، فيتأثّرُ بعضُ ضعفاءِ الشيعةِ.

يعني: زرارةُ يأتي، يقولُ له: (ابرأ من أبي بكرٍ وعمر)، وهو شيخٌ صالحٌ من تلامذةِ الأئمةِ (عليهم السلام).

ويأتي نجيّةُ إلى شيخٍ آخرَ، يظنُّه صالحًا، وهو أيضًا من تلامذةِ الأئمةِ (عليهم السلام)، وهو الحسنُ بنُ صالحٍ مثلًا، ويقولُ له: (لا، حاشا لله! تولَّى أبا بكرٍ وعمر)، فماذا يفعل؟ ينحدرُ من الكوفةِ، يقول: أذهبُ للإمامِ، إمامِ زماني، هذا أسأله مباشرةً حتى أطمئن.

ثم يقول: (أنا أخاف، بما أن سؤالي هذا خطير، لا يُجيبني عليه، يخاف عليَّ مثلًا، أو هناك جواسيس، لأن هذه القضيةَ قد تؤدِّي للقتل).

فلذلك دخل على الإمامِ (عليه السلام) جاثيًا، متوسلًا، راجيًا أن يُجيبه الإمامُ (عليه السلام).

- **فقال عليه السلام : (يا نجيّة، إن لنا الخمسَ في كتابِ اللهِ، ولنا الأنفالَ، ولنا صفوَ الأموالِ).**

ما المناسبةُ ليذكرُ الإمامُ (عليه السلام) في بدايةِ كلامِه هذا الأمر؟

يُمهدُ لشيءٍ، وهو أن هؤلاءَ ظلموا أهلَ البيتِ (عليهم السلام)، وكان من أكثرِ ما تقصَّدوا ظلمَهم فيه: تجريدُهم من حقوقِهم الشرعيةِ، من هذا الحقِّ الذي يكونُ القدرةَ الماليةَ المطلوبةَ لحفظِ الإسلامِ.

انتبهوا جيدًا لهذه النقطة.

ليست نقطةَ أموالٍ وصدقاتٍ وزكواتٍ وتبرعاتٍ وأخماسٍ وصفوِ مالٍ وأنفالٍ ومشاكلَ.. لا، هذه القضيةُ: قضيةٌ يُعتمدُ عليها في حفظِ الإسلامِ.

وردَ عنهم (عليهم السلام): (**وإن الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالاتنا وعلى موالينا**). ([1])

لو لم يكن الشيعةُ ملتزمين بدفعِ الخمسِ للأئمةِ (عليهم السلام)، لما وصلني أنا و أنت التشيع..

عادةَ البشرِ يتشبثونَ بمصادرِ الرزقِ، ويبيعون أنفسَهم لمن يؤمِّنُ معيشتَهم وخبزتَهم، طبيعةُ البشرِ هذه.

---

[1] الكافي – الشيخ الكليني – ج ١ – الصفحة ٥٤٨

مصادرُ الرزقِ كانت مستولىً عليها من قبلِ الحكّامِ الجائرين، فهذا الرجلُ لكي يعيشَ لابد أن يتصلَ بالسلطةِ حتى تعطيَه العطاءَ، وهو إذا اتصلَ بالسلطةِ، إذا تحرّك أدنى تحركٍ معارضٍ، أهونُ ما هنالك يقطعون رزقَه.

حينئذٍ سيتحفظ، يقول: أنا لا، لن لازم أتكلم مثلًا على أبي بكرٍ وعمر، ولن أكشفَ مخازيَهما، لأنه يخاف على رزقِه ينقطع، فكيف أُعيلُ أبناءي؟

فإذا أردنا للدينِ أن يستمرَّ، وللحقِّ أن يستمرَّ ويُبلغَ، يجب أن نحققَ شيئًا مهمًا جدًا يسمى: (الاستقلال المالي).

هذا جدًّا مهم.

من دونِ الاستقلالِ المالي، حتى من له علمٌ، سيكتمُ علمَه طلبًا للرزقِ، وإذا كتمَ علمَه، ماذا يحصل؟ يموتُ الحقُّ.

لهذا كان حرصُ الأئمةِ (عليهم السلام) على الحقوقِ الشرعيةِ كالأخماسِ ونحوِها، حتى يتكوَّنَ الاستقلالُ المالي، وبهذا الاستقلالِ المالي كانوا يُصرفونَ على شيعتِهم، بحيث إن الإنسانَ المُحدّثَ مثلًا، أو العالمَ، أو الراويةَ، ما محتاجٌ إلى أن يدخلَ في بلاطِ السلاطينِ حتى يعيشَ، عطاءُه يأتيه من الإمامِ الحقِّ، فهو في حريةٍ، يعيش في حريةٍ تمامًا.

في زمانِنا هذا، رجلُ الدينِ الشيعي، المفترضُ أن يكونَ مستقلًّا ماليًّا.. من أين تأتيه معيشته؟ من مرجعِ التقليدِ.

إذا صار موظفًا في وزارةِ الأوقافِ، سيصبحُ حالُنا كحالِ الطائفةِ البكرية، يتلقّون رواتبَهم من الحكومةِ، فلابد أن يسايروا الحكومةَ في توجهاتِها، لا يستطيعون فعلَ شيءٍ آخر.

شيخُ الأزهرِ مثلًا موظفٌ حكوميٌّ، فلابد أن يمضيَ رغباتِ السيسي مثلًا.

نحنُ مراجعُنا ليسوا هكذا، علماؤُنا الأبرارُ ليسوا هكذا، طلبةُ العلمِ من الأبرارِ الخيرين ليسوا هكذا.

ولا نتكلمُ هنا عن الدنيويينَ والفاسدين، ففي كل طائفةٍ شريحةٌ من الفاسدينِ والمنافقينَ والدنيويينَ.

من الأمورِ التي تُعينُهم على دينِهم، كما قال الأئمةُ (عليهم السلام): (إن الخمسَ عونُنا على دينِنا)، هو هذا: الاستقلالُ المالي.

أبو بكرٍ وعمرُ (لعنهما الله) كانا مُدركَينِ لخطورةِ أن يكونَ للعترةِ الطاهرةِ استقلالٌ ماليٌّ.. هذا معناه: بقاءُ النسخةِ الأصيلةِ من الإسلامِ، معناه أن مشروعَ السقيفةِ سيفشل، النسخةُ المزيفةُ هذه لن تفرضَ نفسَها.

فلذلك غصبوا فدكًا، لذلك قطعوا الخمسَ عن أهلِ البيتِ (عليهم السلام)، لذلك قطعوا الأنفالَ ونحوَها.

فانتبهوا إلى عمقِ المؤامرةِ.

- قال له الإمامُ الباقرُ (عليه السلام): (**يا نجيّة، إن لنا الخمسَ في كتابِ الله، ولنا الأنفال، ولنا صفو الأموال، وهما - والله - أولُ من ظلمنا حقَّنا في كتابِ الله، وأولُ من حمّل الناسَ على رقابِنا، ودماؤُنا في أعناقِهما إلى يومِ القيامةِ بظلمِنا أهلَ البيت، وإن الناسَ - كلَّ الناسِ - ليتقلبون في حرامٍ إلى يومِ القيامةِ بظلمِنا أهلَ البيت**).

لأن هذه الموارِدَ الاقتصاديةَ في كتابِ الله، اللهُ جعلها حقًّا لأوليائِه في الأرضِ، حتى هم يُشرفونَ على توزيعِها بالعدلِ والقسطِ.

صارت بيدِ من؟

بيدِ هؤلاءِ الحكّامِ الذين ترونَهم، يكرعونَ بها الخمورَ، ويهتكونَ بها الأعراضَ، ويشنّونَ بها الحروبَ، ويفعلون الأفاعيلَ، ويُجوّعون شعوبَهم، كما ترَون.

من الذي أسّس لذلك؟

ذانك، لعنةُ اللهِ عليهما، ابنُ أبي قحافة، وابنُ الخطاب.

والناسُ الموظفون، هؤلاءِ يذهبونَ للحكوماتِ، يشتغلون في الدوائر الرسميةِ، يتلقّون رواتبَهم من هؤلاءِ، هو يتلقى ممن لا يملك، لأن هذا المالَ مغصوبٌ.

أنت حتى تُصحِّح هذه المعاملةَ، وتُطهرَ مالَك هذا، وتأكلَه حلالًا، لابد أن تُراجع نائبَ الإمامِ (عليه السلام)، مرجعَ التقليدِ الجامعَ للشرائطِ، تستجيز منه، تَسترخص منه: هل يجوز لي أن أقبضَ هذا المالَ، وآكلَ منه، وأطعمَ أبنائي منه، أم لا؟

الناسُ غافلةٌ عن هذه الأحكامِ، عامةُ الناسِ غافلون، يتصوّرُ أنه إذا توظّفَ وتلقّى راتبًا، أن راتبَه هذا حلالٌ.

لكن الراتبَ هذا من أين؟

أموالُ الراتبِ هذا أصلُه مثلًا من النفطِ، والنفطُ حقُّ الإمامِ، لأنه على وِزانِ المعادنِ، والمعادنُ من الأنفالِ، وهو حقُّ الإمامِ، هو الذي يملكُه.

هذه كلُّها الأموالُ توضع في بيتِ مالِ المسلمينَ، الذي القيّمُ عليه: الإمامُ (عليه الصلاة والسلام).

بل الخمسُ وما شاكلَ هذا أصلًا ليس مما يُوضَعُ في بيتِ مالِ المسلمين، هذا حقُّ الإمامِ، هو مباشرةً، هو يصرفُه كيفما يشاءُ، بحسبِ مقتضياتِ الحكمةِ.

يعني: هذا غيرُ الزكواتِ، وغيرُ الخراجِ مثلًا، الذي يدخلُ في بيتِ مالِ المسلمين، ولابد أن يُوزَّع.

هو الخمسُ، خمسُ الغنيمةِ، الأربعةُ أخماسٍ: هذه تدخل في بيتِ مالِ المسلمين.

أما الخمسُ، صفوُ المالِ، هذا يدخلُ للإمامِ (عليه السلام)، هو يتصرّفُ به.

من زمانِ النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) كانت هذه العادةُ الجاريةُ.

فالناسُ الآن يستقبلون هذا المالَ، يأكلون منه، فهم في الحقيقةِ يتقلّبون في حرامٍ إلى يومِ القيامةِ، حرامٍ في حرامٍ، الناسُ تأكلُ، ولهذا ساءت أخلاقُها، ضاعت أديانُها، لهذه الأسبابِ.

أنتَ عندما تأكلُ حرامًا، هذا يؤثرُ عليك، وعلى ذريّتِك.

والإمامُ يؤكدُ، يقول: (**وإن الناسَ ليتقلبون في حرامٍ إلى يومِ القيامةِ بظلمِنا أهلَ البيت**).

ارتاع نجيّةُ من وراءِ هذا الكلام، الإمامُ صارحه، وأعطاه الجوابَ الصريحَ في شأنِ أبي بكرٍ وعمر، وضرب مثالًا على جانبٍ من ظلمِهم، وهو سلبُ القدرةِ الماليةِ، والاستقلالِ المالي لأهلِ البيتِ (عليهم السلام)، وكيف أفضى ذلك إلى أن كلَّ الناسِ الآن يتقلبون في الحرامِ، وكلهم ظلمةٌ لأهلِ البيتِ (عليهم السلام).

تعلمون مدى الآثارِ الخطيرةِ لهذا؟

واحدةٌ منها: أن الأنكحةَ هذه أنكحةٌ بالحرامِ صارت، لماذا؟

لأن المالَ مغصوبٌ، فالمهرُ مغصوبٌ! والشخص يدفعُ مهرًا لامرأتِه، وهو لا يملكُ هذا المالَ في الحقيقةِ.

ولذلك ورد عنهم (عليهم السلام): (**إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا**).[1]

نجيّةُ سمع هذا الكلام، لما الإمامُ (عليه السلام) يقول: (إن الناسَ كلَّهم يتقلبون في الحرامِ بظلمِنا أهلَ البيت، والسببُ في ذلك أبو بكرٍ وعمر، لعنهما الله)، فقال نجيّة: (**إنّا لله، وإنّا إليه راجعون**)، ثلاثَ مراتٍ.

[1] الكافي – الشيخ الكليني – ج ٨ – الصفحة ٢٨٥

الراوي يقول: **ثلاثَ مراتٍ يكرّرها: (هلكنا وربِّ الكعبةِ..)**، تبيّن أننا كلّنا نأكل من حرامٍ، وظلمنا أهلَ البيتِ (عليهم السلام).

فماذا فعل الباقرُ (صلواتُ الله عليه) حتى يُطمئنَه، ويُطمئنَ أمثالَه، ويُطمئنكم أنتم؟ قال: **فرفع فخذَه عن الوسادةِ، فاستقبل القبلةَ، فدعا بدعاءٍ، لم أفهمْ منه شيئًا، إلا أنّا سمعناه في آخرِ دعائِه، وهو يقول: "اللهم إنّا قد أحللنا ذلك لشيعتِنا"**.

حتى تأكلوا الحلالَ، ولا تتقلبوا في الحرامِ، هذا بفضلِهم، بمنِّهم علينا (صلواتُ اللهِ عليهم)، نأكل لقمةً حلالًا، ونتزوج بحلالٍ، ونُنجِب أولادًا بحلالٍ، ببركتِهم (صلواتُ اللهِ عليهم).

حتى لو كان متشيِّعًا، الأئمةُ يُحلُّون له.

لذلك أقول لعمومِ المسلمين: تشيّعوا، فواللهِ ما تدرون يومَ القيامةِ ما الذي في أعناقِكم حينئذٍ بظلمِ أهلِ البيتِ (عليهم السلام).

اللهم إنّا قد أحللنا ذلك لشيعتِنا.. قال: ثم أقبلَ إلينا بوجهِه، وقال: **"يا نجيّة، ما على فطرةِ إبراهيمَ (عليه السلام) غيرُنا وغيرُ شيعتِنا"**.[1]

[1] تهذيب الأحكام - الشيخ الطوسي - ج ٤ - الصفحة ١٤٥

إذا لاحظتم: ذاتُ المضمونِ الذي تكلّم به الحسينُ (عليه السلام) من قبل، تكلّم به الباقرُ.

ولا عجبَ، فالباقرُ يُمثِّل الحسينَ (عليهما وآلهما السلام)، وورثَ منه هذا الموقفَ التكفيريَّ الصارمَ:

"**ما على فطرةِ إبراهيمَ (عليه السلام) غيرُنا وغيرُ شيعتِنا**".



خطبة الحسين عليه السلام في التوحيد

عرفنا في الفصول السابقةِ أن ما صدر عن الحسينِ سيدِ الشهداءِ (صلواتُ اللهِ عليه) من تكفيرٍ لطوائفَ تنتسبُ إلى هذه الأمة، وما صدر منه من عدمِ الاعترافِ بإسلاميةِ أيِّ طائفةٍ إلا طائفةِ الشيعة، لم يكن هذا الذي صدر منه (عليه السلام) فريدًا أو شاذًّا في الرواية، تقتصرُ الروايةُ فيه عليه، بل المضمونُ الذي رُوي عن الحسينِ (عليه السلام) في التكفيرِ وجدناه يترددُ أيضًا على ألسنةِ الأئمةِ الأطهارِ (عليهم السلام) من ذريتهِ، بذاتِ المضمون، بل وبذاتِ الألفاظِ تقريبًا.

وهذه الرواياتُ ذكرنا أنها متكثرةٌ، وفيها أصحُّ الأسانيدِ وأقواها، فلا يمكن بعدَ هذا دفعُها بحالٍ. لا يسعُ أحدًا أن يقولَ: إنَّ التكفيرَ ليس من منهجِنا، أو من منهجِ أئمتِنا (عليهم السلام)، إلا أن يكون هذا الرادُّ مكابرًا، وليس كلامُنا مع المكابرين، كلامُنا مع من يخضعونَ للعلم.

من جملةِ الرواياتِ أيضًا التي جاءت على ألسنةِ الأئمةِ الأطهارِ (عليهم السلام) من ورثةِ الحسينِ (عليه السلام) في مضمونِ التكفير، هذا ما رُوي في ذلك الباب من كتاب المحاسن للبرقي، حيث إنّا في إحدى الجلساتِ الماضية ذكرنا لكم روايتين من ذلك الباب، وهو باب: (ما على ملةِ إبراهيمَ غيركم).

نحن ذكرنا روايتين من هذا الباب، مرويتين عن سيدِ الشهداءِ (عليه السلام).

هناك روايتان أخريان في نفس هذا الباب: إحداهما مروية عن الصادق (عليه السلام)، والأخرى مروية عن الباقر (عليه السلام).

ترتيبُ صاحبِ المحاسنِ قدّم التي عن الصادقِ على التي عن الباقرِ (عليهما السلام)، لعلّه لنكتةِ الأثبتية.

الأولى؛ عنه - أي عن البرقي - عن أبيه (والد البرقي) ومحمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى - فوق الوثاقة - عن إسحاق بن عمار، عن عباد بن زياد، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام):

- **(يا عباد، ما على ملةِ إبراهيمَ أحدٌ غيركم، وما يقبلُ اللهُ إلا منكم، ولا يغفرُ الذنوبَ إلا لكم).**[1]

يعني الآخرون مهما اجتهدوا في عباداتِهم لا يُقبلُ منها شيءٌ، ليلَ نهارَ يصلِّي، يصوم، يحج، يزكِّي، يقرأ القرآن، يتهجّد، ما ينفعه بشيء، وكذلك لا يُغفر لهم ذنبٌ. هذه صعبةٌ وخطيرةٌ وثقيلةٌ، لا يُغفرُ لهم ذنبٌ، لأن غفرانَ الذنوبِ مختصٌّ بالشيعةِ فقط.

---

[1] الروايةُ المرقمةُ برقم (٥٦)،

لماذا؟ هل هي عنصريةٌ مثلاً؟ ليست عنصريةً، نحن كما قدمنا - في الفصل الأول - أن الله تعالى أنزل دينًا بأصولٍ معينة، بأسسٍ معينة، فمن يكون خارجًا عن هذا الدين، عن هذه الأصولِ والأسسِ، بانحرافاتٍ عقديةٍ معينة، لا يعترف به الله (عز وجل)، فلماذا يغفر له شيئًا؟

لماذا يثيبه على شيء؟ هو لم يأتِ لله عز وجل بالطريقِ الصحيح، جاءهُ بطريقةٍ خاطئةٍ لا يرتضيها الله عز وجل.

لاحظوا: **(يا عباد، ما على ملةِ إبراهيمَ أحدٌ غيركم، وما يقبلُ اللهُ إلا منكم، ولا يغفرُ الذنوبَ إلا لكم)**. هذه الروايةُ التي عن الصادقِ في المحاسن.

- أما التي تليها، فهي **عن الباقر (عليه السلام)**. **السند: عنه، عن ابن فضّال، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الله بن سليمان الصيرفي، قال: سمعتُ أبا جعفر (عليه السلام) يقول: (إنَّ أولى الناسِ بإبراهيمَ للذين اتبعوه، وهذا النبي، والذين آمنوا)، ما تفسيرُ ذلك من كتابِ الله (عز وجل)؟ يقول: ثم قال: (أنتم واللهِ على دينِ إبراهيمَ ومنهاجِه، وأنتم أولى الناسِ به)**.[1]

فغيرُنا إذن ليس على ملةِ إبراهيمَ، ولا على منهاجهِ (عليه السلام)، وهذه بكلِّ تأكيد كلمةٌ خطيرةٌ.

---

[1] الروايةُ في محاسن البرقي برقم (٥٧)

كما قلنا، هذه كلمةٌ عادةً لا يُجسرُ كثيرٌ من الخطباءِ على ذكرِها والتصريحِ بها، خشيةَ الارتداداتِ والمضاعفات، خشيةَ أن يتلقوا هجومًا من وسائلِ الإعلام، لعلّه من طوائفَ معينة، من أحزابٍ معينة، من جهاتٍ معينة، فلذلك بالفعل نحن نعيشُ في أزمةِ الافتراق، ما بين الحسينِ (عليه السلام) وكثيرٍ من خطبائهِ الذين ينتسبونَ إليه، ويقول كلُّ فردٍ منهم: أنا خطيبٌ حسينيّ، وتجده لا يُحدّثُ بما تكلّم به الحسينُ (عليه السلام)، ولا يُعلنُ مواقفَهُ لهذه الأمة.

الخطيبُ الحسينيُّ وظيفتُه إفشاءُ مواقفِ أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) في هذه الأمة، وهذا موقفٌ خطيرٌ منه.

نعم، هناك تكفيرٌ حسينيٌّ من طرازٍ خاصٍّ، طبعًا طرازٌ شريفٌ لامعٌ خاصٌّ، الحسينُ ومن ورثه من الأئمةِ (عليهم السلام)، الذين ورثوا منه هذا الموقفَ المبدئيَّ الصارم، كلهم مجمِعون على أنَّه ما على ملةِ إبراهيمَ إلا أنتم الشيعة، ما على التوحيدِ والفطرةِ إلا نحنُ الشيعة.

هل هذه كلمةٌ - عياذًا بالله - مبالغٌ فيها مثلاً؟ هل يمكن أن يقول أو يدّعي أحدٌ أن الحسينَ (عليه السلام) ومواريثهُ من الأئمةِ الأطهار (عليهم السلام) بالغوا في هذا التكفير، إذ أخرجوا عامةَ المسلمين إلا الشيعة؟

وكلُّهم يشهدون أن لا إلهَ إلا الله، وأن محمدًا رسولُ الله (صلى الله عليه وآله)، والكعبةُ قبلتُهم، والقرآنُ كتابُهم، كلُّ هؤلاءِ ليسوا على شيءٍ إلا هذه الفئة فقط؟ أليست هذه مبالغةً مثلاً؟

حاشا وكلا، أئمتُنا (عليهم السلام) لا يبالغون، معصومون، أذهبَ اللهُ عنهم الرجسَ وطهّرهم تطهيرًا، لا يمكنُ لهم أن يتعدّوا الطورَ أو يتجاوزوا الحدودَ حين يتكلمون. كلامُهم حقٌّ وفصلٌ

وإنَّ هذا الإنسانَ الذي يسمعُ هذا الكلامَ الآنَ منّا، وقد يشمئزُّ أو يرتاعُ، ويقول: إنها نبرةٌ تكفيريةٌ، نبرةٌ إقصائيةٌ، عليه - إن كان يطلبُ الحقَّ والحقيقةَ - أن يطويَ هذا الاشمئزازَ والارتياعَ جانبًا، يركنَه جانبًا، ويفتشَ ويطلبَ، حتى يكتشفَ أنَّ كلمةَ الحسينِ (عليه السلام) في الصميم، وفي محلّها، وأنه بالفعل ما على ملةِ إبراهيم (عليه السلام) في التوحيدِ الخالصِ النقيِّ الصافي إلا أتباعُ الحسينِ فقط، وأتباعُ الأئمةِ من ذريتهِ (عليهم السلام)، فهم الذين علموا هذه الأمةَ معنى التوحيد، والآخرون وقعوا في مطبّاتٍ كثيرةٍ تنقضُ أساسَ التوحيد.

هنالك قطعةٌ من كلامِ سيدِ الشهداءِ (عليه السلام)، من أروعِ القطع، الحسينُ (عليه السلام) لما تكلّم بالتكفير، وقال لحبّابة الوالبية (رحمها الله):

(**ما على ملةِ إبراهيمَ إلا نحن وشيعتنا، وسائرُ الناسِ منها براء**)، لم يكن ذلك مجرد ادعاءٍ دونَ بيانِ الدليلِ عليه، ليس هذا من عادةِ الحسينِ والأئمةِ (عليهم السلام)، الدليلُ موجودٌ، ولكن عليكَ أن تفتّشَ وتبحثَ في سائرِ كلماتِ الحسينِ والأئمةِ (عليهم السلام)، لكي تعرفَ ما هي مآخذُهم على غيرِ الشيعةِ في التوحيدِ، في أصلِ الأصول.

هذه القطعةُ التي أتلوها على مسامعِكم، والتي سبق أن ذكرتُها في بعضِ المحاضراتِ القديمة، لعله هذه قطعةٌ تاريخيةٌ عظيمةٌ جدًا، جديرةٌ بالتأمل، كلُّ سطرٍ من سطورِها درسٌ لا مثيل له في بيانِ التوحيد، كلُّ سطرٍ، تعلّموا التوحيدَ من الإمامِ أبي عبد الله الحسين، سيدِ شبابِ أهلِ الجنةِ (صلواتُ الله عليه)، هذا الذي يُعلّمكم التوحيد، لا ابن تيمية - نعوذ بالله - يُعلّمكم التوحيد.

أنظروا إلى مقدارِ غفلةِ هذه الأمة، أنها بدلًا من أن تتتبعَ الكلماتِ المأثورةَ عن عترةِ رسولِ الله (صلى اللهُ عليهم أجمعين)، عن الأئمةِ من آلِ الرسولِ (صلى اللهُ عليهم أجمعين)، بدلًا من أن تتتبعَ هذه الكلماتِ لتعرفَ دينَها، تتتبعُ كلماتِ من؟ واحد مثل ابن تيمية مثلاً، المشبّه، المجسّم، وإن أنكر، وإن رغمت معاطس.

كما لعلّنا نتطرقُ أيضًا في هذه السلسلة، حتى نبيّنَ الفرق، حتى نبيّن التكفيرَ الحسينيَّ ما منشأُه؟ أن على ماذا اعتمد الإمامُ الحسينُ (عليه السلام) حتى كفّر الجميعَ إلا الشيعة؟

القطعةُ الشريفةُ هذه من كلامِه البليغ، جاءت في كتاب (تحف العقول) لابن شعبة، يقول الحسينُ (عليه السلام) وهو يخاطبُ الناسَ خطبةً:

- **(أيها الناسُ، اتّقوا هؤلاءِ المارقةَ الذين يشبّهونَ اللهَ بأنفسِهم، يضاهئونَ قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب، بل هو اللهُ، ليس كمثلِه شيءٌ، وهو السميعُ البصير، لا تُدركُه الأبصارُ، وهو يُدركُ الأبصارَ، وهو اللطيفُ الخبير. استخلصَ الوحدانيةَ والجبروتَ، وأمضى المشيئةَ والإرادةَ والقدرةَ والعلمَ بما هو كائنٌ، لا منازعَ له في شيءٍ من أمرِه، ولا كُفْءَ له يُعادله، ولا ضِدَّ له ينازعُه، ولا سَمِيَّ له يُشابِهُه، ولا مثلَ له يُشاكله لا تتداولُه الأمورُ، ولا تجري عليه الأحوالُ).** (١)

- أنا تجري عليّ أحوال: مرّةً أكون يقظًا، ومرّةً أكون نائمًا، مرّةً أكون قائمًا، ومرّةً أكون قاعدًا، مرّةً أكون فرِحًا، ومرّةً أكون حزينًا، هذا تبدُّلُ الأحوال، تغيُّرُ الأحوال يدلُّ على أنَّ المتغيِّر مخلوقٌ، كلُّ متغيّرٍ مخلوقٌ، لأن كلَّ متغيّرٍ حادثٌ، وكلَّ حادثٍ لا بد له من محدثٍ. واحدةٌ من

---

١ تحف العقول – ابن شعبة الحراني – الصفحة ٢٤٤

الأمورِ التي تعتبر من التغيّر: الانتقال، هذا تغيّر. أنا الآن في هذا المسجد، بعد ساعة أكون في بيتي، هذا الانتقال دالٌّ على التغير، فأنا متغيّرٌ، إذن أنا حادثٌ، يعني أنا مخلوقٌ.

مصيبةُ أهلِ الخلاف - رغم أنها مسألةٌ عقليةٌ واضحةٌ - أنهم يؤمنون بالانتقال، أنَّ الله ينتقل من مكان إلى مكان، من طور إلى طور.

عندهم هذا الحديثُ الذي يُصحّحونه، ومشهورٌ: حديثُ النزول، الذي يقولون فيه: إنَّ الله تعالى - عياذًا بالله - ينزل إلى السماءِ الدنيا في الثلثِ الأخير من الليل، ويقولُ للناس: (من ذا يدعوني فأستجيب له؟ من ذا يستغفرني فأغفر له؟).

هو مجردُ الانتقال، أنَّ الله ينتقلُ وينزلُ ويصعدُ، هذه آيةُ الحدوث، آيةُ الإمكان، آيةُ التغيّر، كيف يكونُ إلهًا من تتداولُه الأمورُ، وتجري عليه الأحوال؟

الحسينُ (بأبي هو وأمي) من اليومِ الأول، قبل نشوءِ أصلًا هذه المذاهبِ الكلامية، والتفرّعاتِ المذهبيةِ العقديةِ التي ضربت أخماسًا بأسداس، وتاهت وضاعت وتخبّطت، قبل كلِّ ذلك، خطب بالناسِ يُحصِّنهم، ويُحذِّرهم من أن يقعوا في هذه الفخاخ، فينقضوا التوحيد.

أعطاهم هذه القواعدَ الذهبية، لماذا قلتُ: كلُّ سطرٍ، كلُّ حرفٍ أو كلُّ جملةٍ من جملِ هذه الخطبةِ الحسينيةِ الشريفةِ مدرسةٌ في التوحيد؟

يقول:

(**لا تتداولُه الأمورُ**)، إذن كلُّ ما يمكن أن يطرُقَ سمعَك من أقوالٍ، حتى لو أحاديث، اعرف أنها باطلةٌ إذا كانت تُثبتُ للهِ عز وجل تداولَ الأمورِ التي تعرضُ عليه، هذا غير ممكن).

(لا تتداولُه الأمور، ولا تجري عليه الأحوال، ولا تنزل عليه الأحداث، يتحول من حدث إلى حدث، كان في الأعلى فصار في الدنيا، كان فرحًا فصار حزينًا)...

حتى نحن، عندما نقول مثلًا: رضا الله من رضا فاطمة (عليها السلام)، "**إن الله يرضى لرضاكِ، ويغضب لغضبكِ**"، إذا توهّم أحدٌ أنَّ الرضا والغضب كرضانا وغضبنا، هذا كفرٌ، لأنه تغيّر.

أنا الآن أتغير: أنا الآن راضٍ، وبعد قليلٍ أغضب، هذا التحوّلُ والتغيرُ من الرضا إلى الغضب تغيّر، فهو آيةُ الحدوث، فكيف الله عز وجل يرضى ويغضب؟ رغم أن هذا ثابتٌ كتابًا وسنّةً، أنَّ الله يرضى ويغضب.

هنا يأتي دورُ العترة، هم الذين يوضحون هذه المعاني. هذه المذكرةُ التفسيريةُ للكتاب، لهذا الدستور - القرآن - من الذي يفسره؟ فقهاءُ هذا

الدستور، أصحابُ المذكرة التفسيرية القانونية الفقهية لهذا الدستور: العترة، لا غير.

النبيُّ هكذا قال: (كتابُ اللهِ وعترتي أهلَ بيتي).

فنحن نلجأُ إلى العترة. العترةُ تُبيِّنُ: رضا الله: ثوابُه، غضبُ الله: عقابُه، يعني لما نقول: إن الله يرضى لرضا فاطمة (عليها السلام) مثلًا، معنى ذلك: أن الذي يُرضي فاطمةَ (عليها السلام) ينال ثوابًا من الله.

وغضبُ الله = غضبُ فاطمةَ (عليها السلام)، معنى ذلك: أنَّ الذي يغضبُها (صلواتُ اللهِ عليها) ينال عقابَ الله.

مثل أبي بكر - لعنه الله - الآن في عقاب الله، في نار جهنم، في قعر جهنم، هذا معنى رضا الله وغضب الله.

وعلى هذه فقِسْ، هذه مبادئ عقلية، إذا الإنسان يتنازل عن عقلِه ويصبح صنميًّا في تقبُّل الحشّ النقلي، ما يُخضعه لميزانِ العقل، هذا يُضيِّع دينَه، لأنه يقول: هذه الأخبار رُويت عندي في الصحاح، نقول له: نعم، رُويت في الصحاح، لكنه شيءٌ يُناقض العقل.

يعني: رسولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله) - نعوذ بالله - يتكلمُ بما يُناقض العقل؟! لماذا لا تذهبُ إلى الطريقِ الثاني؟

رسولُ اللهِ عندنا له طريقان في الأحاديثِ التي تُروى عنه:

1. طريق: أبو هريرة، عائشة، أنس بن مالك.

2. وطريقٌ آخر: الحسن، الحسين، علي بن الحسين، الباقر، الصادق، الكاظم، أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

ذلك الطريقُ الثاني يفسِّر لك، إذا حديثٌ صحيح، يفسر لك وجهه ومعناه، وإذا كان حديثًا باطلًا، يكذّبونه، يقولون: كُذب على جدِّنا (صلى الله عليه وآله)، لم يقل هذا الكلام، هذا إسرائيليات، أبو هريرة مثلًا.

فأيهما أسلم؟

إذا كان عندنا طريقان إلى صاحب الشريعة، وطريقٌ منهما موافقٌ للعقل والمبادئ العقلية، وطريقٌ آخر، أقَلًّا فيه شبهة، أدنى كلام، نقول: هذا الطريق الآخر فيه شبهة مناقضة للعقل، أيها الأسلم لديني أن آخذ به؟ الطريق الذي يوافق العقل.

فكيف إذا كان هذا الطريق، كلُّ الوصايا النبوية تُرشد إليه؟

أذكّركم اللهَ في أهل بيتي...

أذكّركم اللهَ في أهل بيتي...

أذكّركم اللهَ أهل بيتي...

تركْتُ فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي.

أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا...

ماذا تريدون أكثر من ذلك؟!

أئمتُنا (عليهم السلام) يقولون: إنَّ الدين لا يُصلحه إلا العقل.. هذا الذي يكون جامدًا، يقبل أي شيء رُوي، حتى إذا كان في الصحاح وسندُه صحيح، فليكن! ولكن العقل يأباه، الفطرة تأباه.

هل فطرتُك تقبل أن الإله رب العالمين يأتي في الجنة لهؤلاء الذين أدخلهم الجنة، يتمازح معهم؟ هم يروون هذا في صحاحهم: أنه يأتي ربُّنا يوم القيامة، يجلس مع أهل الجنة، ويبدأ يتمازح معهم، ويذكّرهم بغدراتهم! يقول: يا فلان، تتذكّر عندما عصيتني في اليوم الفلاني أو الموقف الفلاني؟ فيُحرجه، فيرد عليه ويقول: يا إلهي، أَوَ لستَ قد غفرتَ لي؟ فيقول: نعم، لكنني أتمازح معك!

والله تضحك علينا الأمم! تقول: هذه عقيدتُكم أنتم المسلمين؟! هذا إلهكم؟!

هذا شيء تمجّه الفطرة، فطرة إبراهيم الخليل (عليه السلام) تمجُّ ذلك وتنبذه، حتى لو رُوي بسندٍ صحيح.

أعـمِلْ عـقلَك و اسـترشـد بـنور العترة (عـليهم السـلام)، هـم الـذيـن قالوا: "إنَّ الدين لا يُصلحه إلا العقل." هم أعطونا هذه القاعدة.

ولذلك حتى الرواياتُ التي عندنا، حتى لو كانت بأصح سند، لكن يرفضها العقل، لا نأخذ بها، لأن عندنا قاعدة من الأئمة (عليهم السلام): أنـه إذا كـان هـذا الشيء مـناقـضًا لـلعقل، لم نـقله، أو نـرده إلـيهم (عـليهم السلام) حتى يأتي صاحب الأمر (عليه السلام) ويفسّره لنا، لأنه ربما اشتباهٌ من الراوي، ربما السامعُ اشتبه عليه الأمر واختلطت الأحاديث.

حـتى لـو جـاء بحـديـث ذي سـند صـحيح، يـمكن أن الـسند الـصحيح مكذوب، لأنه الذي يضع الحديث لا يصعب عليه أن يضع سندًا للحديث أيضًا، يجعل له سندًا صحيحًا، يقول: عن فلان عن فلان، يختار له أسماء لامعة، كلها ثقات، حتى يوهمك بأن الحديث صحيح.

نحن عندنا قواعد، لسنا حشويةً نقبل كل شيء.

وطبعًا: العقل الذي عندنا، ليس بمعنى الذوق: "والله أنا عقلي لا يقبل هذا الحديث"، نقول له: كم قيمة عقلِك هذا؟

العقل بمعنى ما اجتمع عليه العقلاء، هذا معنى العقل عندنا، يعني: لا يُخالف فيه إلا شاذٌّ عن العقل، شاذٌّ عن الفطرة.

مثلًا: قبح الظلم، لا يوجد إنسان عاقل يقول: الظلم حسن، فإذا فرضنا أنه جاء أثر يُنسب الظلم لله تعالى مثلًا، وبالفعل عند المخالفين آثار في ذلك، أن الله عز وجل يعجبه - نعوذ بالله - أن الإنسان المطيع، المؤمن، يدخله النار.. والأشاعرة يقولون: إن لله أن يؤلم الأطفال في الآخرة، ومع ذلك لا يكون ظالمًا!

فلذلك، على هذه الأمة أن تعود إلى أئمةِ العترة (عليهم السلام)، أن تعود إلى الحسين (عليه السلام)، إلى مثل هذه القطعة البليغة من كلامه وخطبه (صلوات الله عليه)، لتتعلّم التوحيد والفطرة من جديد.

تفرّعنا شيئًا قليلًا ها هنا، وإن شاء الله في الفصل المقبل نتكلم عن هذا البيان الحسيني الذي يُبيّن موجبات ومبررات التكفير..



التوحيد كما وصفه الحسين عَلَيهِ السَّلامُ

كان الكلامُ في أنَّ التكفيرَ الحُسينيَّ لم ينشأ -عياذًا بالله- مبالغةً، أو كان تعدِّيًا للطَّور، بل نشأ من أسبابٍ موضوعيَّةٍ، يستأهلُ من تلبّس بها -بتلك الأسباب الموضوعيَّة- التكفير.

فسيدُ الشهداءِ (صلوات الله عليه) حينما كفَّر طوائفَ من هذه الأمَّةِ، كانت لديه الأدلةُ على ذلك.

ومن يكونُ أحكمَ من الحسينِ بنِ عليٍّ (صلوات الله عليهما) في هذا الدِّين، وفيما يكونُ مدخلًا فيه، وما يكونُ مخرجًا منه؟

هو الحاكمُ في مثلِ هذه الأمور.

أمَّا على اعتقادِنا فواضحٌ: فهو إمامٌ معصومٌ، حجَّةُ اللهِ على خلقهِ.

وأمَّا على اعتقادِ أهلِ الخلافِ: فلا أقلّ من أنَّهُم يعتبرونهُ إمامًا من أئمَّةِ الدِّين، سبطُ رسولِ الله (صلَّى اللهُ عليه وآله)، سيّدُ شبابِ أهلِ الجنَّة، كان من العلماءِ، وكان ذا حظٍّ عظيمٍ في ذلك، لإدراكهِ عصرَ النبوَّة، بل وتربيتِهِ في حجرِ النبوَّة.

فإذا لا محالةَ لا بدَّ من الاحتكامِ إليهِ في هذه المسألة.

قلنا: إنَّ الحسينَ (عليه السَّلام) لمّا حكم على طوائفَ من هذه الأمَّةِ بالكفرِ، ونفى عنها صفةَ التوحيد، قال: «ما على ملَّةِ إبراهيمَ، أو على ملَّةِ

محمَّدٍ (صلى الله عليه وآله)، أو على الفطرة» على اختلافٍ وتنوّع الروايات، «ما على ذلك إلَّا نحنُ وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء».

قلنا: إنَّه (عليه السَّلام) قرنَ مع ذلك بيانًا في موجباتِ هذا التكفير، ولماذا كان هذا التكفير؟ ما دواعيه؟

حينئذٍ انطلقنا معكم إلى تلك الخطبةِ العظيمةِ التي خطبَ بها سيدُ الشهداءِ (عليه السلام)، والتي رُويت في تحف العقول، والتي قلنا: إنَّ كلَّ قطعةٍ منها تُعدُّ مدرسةً في التوحيد، لما قال (صلوات الله عليه):

- **"أيُّها الناس، اتَّقوا هؤلاءِ المارقةَ الذين يُشَبِّهونَ اللهَ بأنفسِهم، يُضاهئون قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب... بل هو اللهُ، ليس كمثلهِ شيءٌ، وهو السميعُ البصيرُ، لا تُدركهُ الأبصارُ، وهو يُدركُ الأبصارَ، وهو اللطيفُ الخبير، استخلص الوحدانية والجبروت وأمضى المشيئة والإرادة والقدرة والعلم بما هو كائن لا منازع له في شيءٍ من أمرهِ، ولا كُفُؤ له يُعادلهُ، ولا ضدَّ له يُنازعهُ، ولا سَمِيَّ له يُشابهُه، ولا مِثلَ له يُشاكلهُ، لا تتداولهُ الأمورُ، ولا تجري عليهِ الأحوالُ، ولا تنزلُ عليهِ الأحداثُ، ولا يقدرُ الواصفون كُنهَ عظمتِه، ولا يخطرُ على القلوبِ مبلغُ جبروتِه، لأنَّه ليس له في الأشياءِ عديلٌ، ولا تُدركُه العلماءُ بألبابِها.**

يعني لا يمكنُ، مهما فكرَ ذووا الألبابِ العقلاءُ، مهما فكروا في كينونةِ اللهِ (عزَّ وجلَّ)، أو في ماهيتِه، أو في كُنهِه، لا يستطيعونَ أن يصلوا إلى شيءٍ.

التفكرُ في ذاتِ اللهِ (عزَّ وجلَّ) أصلًا هو حرامٌ، لأنَّه يقودُ الإنسانَ إلى الكفرِ.

فالشرعُ أدّبَنا أن نتفكرَ في آلاءِ اللهِ، في صفاتِ اللهِ، لا أن نتفكرَ في ذاتِ اللهِ؛ هذا أمرٌ فوقَ طورِ عقولِنا، لأنَّه لا يمكنُ للعاقلِ، مهما بلغتْ عقلانيتُه، ما دامَ ممكناً وموجوداً مخلوقاً، لا يمكنه أن يُحيطَ بواجدِهِ، بخالقِه؛ هذا غير ممكنٍ.

- **ولا تُدركُه العلماءُ بألبابِها، ولا أهلُ التفكيرِ بتفكيرِهم**

مهما تفكر، لا يمكنك أن تُدركَ اللهَ تعالى، إلا بالتحقيقِ إيقانًا بالغيبِ.

والآن، يوضحُ سيدُ الشهداءِ (عليه السَّلام) ما معنى هذا التحقيقِ إيقانًا بالغيبِ، "لأنه لا يُوصفُ بشيءٍ من صفاتِ المخلوقين"

أنتَ مخلوقٌ، فكلُّ ما تتوهَّمُه لا يخرجُ عمَّا تشاهدُه وتُدركُه وتَحسُّ به من صفاتِ المخلوقين.

اللهُ تعالى ليس بمخلوقٍ، هو الخالقُ، لذلك لا يمكنك، مهما أجلْتَ الفكر، لا يمكنك أن تصلَ إلى كُنهِ ذاتِه أو أن تُدركه.

- **"لأنَّه لا يُوصفُ بشيءٍ من صفاتِ المخلوقين، وهو الواحدُ الصمدُ. ما تصوِّر في الأوهامِ، فهو خلافُه."**

قاعدةٌ عظيمةٌ توحيديةٌ حسينيةٌ أعطاناها سيدُ الشهداءِ (صلوات الله عليه): أنَّه مهما تتصوَّر في وهمِك، أو تتصوَّرُه الأوهامُ على تعدُّدِ مراتبِها، سواءٌ كانوا عباقرةً، فلاسفةً، أو علماء، فقهاء، كلُّ شيءٍ يقع في الوهمِ أنَّه اللهُ (عزَّ وجلَّ)، فاعلمْ أنَّه خلافُه.

- **"ليسَ بربٍّ من طُرح تحتَ البلاغ"**

هذه العبارةُ مُشكَلةٌ بعضُ الشيءِ، استعصى فهمُها حتى على العلماءِ، ما المرادُ بها؟

هذا إن سلمنا بأنَّها سلمت من التصحيف.

العلامةُ المجلسيُّ (رحمه الله) يقول: **لعل المعنى أنه يكون محتاجا إلى أن يبلغ إليه الأمور**[1].. يعني هو يقول: إنَّ المراد بهذه العبارة: نفي من يكون محتاجًا أن تبلغه الأمورُ، أن يكون إلهًا.

فالله ليس بحاجة إلى أن يبلغه أحدٌ شيئًا، حتى الملائكةُ.

فيقول: هذا لعلَّه معنى **"ليس بربٍّ من طُرح تحتَ البلاغ"**.

---

[1] بحار الأنوار – العلامة المجلسي – ج ٤ – الصفحة ٣٠٢

يقول: لعل المعنى: **أنَّه يكون محتاجًا إلى أن يُبلَّغ إليه الأمور، إذ يكون تحتَ ثوبٍ يكون قدرُ كفايتِه محيطًا به.**

هو يقول: كأنَّه تحتَ ثوبٍ، فهو محيطٌ به، فيحتاج إلى من يُبلغه بالأمور.

ويقول: هذا الذي طُرح تحت البلاغ، يعني هو تشبيهٌ، سيد الشهداء (عليه السلام) يقول: "ليس بربٍّ من طُرح تحت البلاغ" كأنَّه كَنَّى أو استعار هذه الصورة، أنَّه يكون مُحاطًا بشيءٍ يحجبُ عنه، بحيثُ يحتاج إلى من يُبلغه الأمور.

هذا معنى..

معنى آخر يحتملُه المجلسي، يقول: ويُحتمل أن يكون تصحيف "التِّلاع".

يعني العبارةُ أصلًا "ليس بربٍّ من طُرح تحت التِّلاع".

التِّلاع جمع تَلعة، والتَّلعة في اللغة من الأضداد: تارةً يُراد بها الأرضُ المرتفعة، وتارةً يُراد بها الأرضُ المنخفضة.

فكأنَّه يقول: إذا قلنا إنَّها تصحيف، يعني هذه العبارة صُحِّفَت، "البلاغ" مصحّف "التِّلاع"، فكأنَّه (صلوات الله عليه) يقول:"ليس بربٍّ من طُرح تحت التلاع".

أي: ليس بربٍّ من يكون مطروحًا تحت المرتفعاتِ، بحيثُ -كما كانت عادة أهلِ الجاهليةِ وأهلِ الأوثانِ- أنَّهُم يضعون أحيانًا آلهتَهم تحتَ التلاع، أو فوقَها، على التلال، في الوديان، بحيثُ يكونُ محاطًا بشيءٍ، ومُجسَّمًا بشيءٍ.

وسيدُ الشهداءِ (عليه السلام) حين نطق بهذه الخطبة، ما كان هناك أهل جاهلية، قد انقرضوا، فما الداعي لأن يذكرَ ذلك؟

الحقيقة: **لأنَّها كانت جاهلية ثانية!**

التصوّرات والأوهامُ التي بدأوا يتصوّرون فيها الإله، ويتوهَّمون فيها صفاتِه، حيّزوه أخيرًا، وشبَّهوه، بل وجسَّموه أيضًا، كما سيتبيَّن إن شاء الله.

فصار حالُهم كحالِ أولئك الذين طرحوا أربابَهم تحتَ التلاع.

على أيِّ حالٍ، هذه عبارةٌ تحتملُ أكثر من معنى:

"ليس بربٍّ من طُرح تحتَ البلاغ" أو "ليس بربٍّ من طُرح تحتَ التِّلاع"، اللهُ العالم.

ثم يقول (عليه السَّلام):

"**ومعبودٌ** – أي: وليسَ بمعبودٍ – **من وُجِدَ في هواءٍ أو غيرِ هواءٍ.**"

لأنَّ طوائفَ من هذه الأمَّة، من المجسّمةِ، من المشبّهةِ أيضًا، ذهبوا إلى أنَّ اللهَ تعالى -عياذًا بالله- كان في هواء، كان في فضاءٍ مخلوقٍ ما.

فلذلك، سيد الشهداء (عليه السَّلام) ينفي، يقول: "هذا ليس المعبود".

معنى أن يُحيط بالمعبود هواءٌ أو حتى فراغٌ – هذا الفراغ، فلنسمّه الفراغ الفضائي مثلًا – هو، نحنُ نسمّيه فراغًا، لكنَّه في الحقيقة موجودٌ من الموجودات، لأنَّه مخلوقٌ.

هو نفسُ هذا الفراغ، بأبعادِه الفيزيائية، مخلوقٌ.

فكيف أحاطَ بالخالق؟!

فليس بمعبودٍ من وُجِدَ في هواءٍ أو غيرِ هواءٍ، حتى إذا تقول: لا يوجد هواء، ما دمتَ تحيطه بما هو مخلوق، بالأبعادِ، هذه أبعاد الزمان والمكان – هذه الأبعاد إذا جعلتَها محيطةً بالمعبود، فليس بمعبود.

هذا معبودٌ مُزيّف.

وهذا يعني أنَّ العقيدةَ الشائعةَ عند هذه الأمة هي عقيدةٌ كفريةٌ في الحقيقة.

إسألِ المخالف، قل له: أين الله؟

يقول لك: الله فوق، في السماء، الله فوق السماء السابعة، على العرش، جالس، وكذا...جعله متحيِّزًا بالهواء وغير الهواء، المقصود بما خَلَق.

هنا قد يسألُ أحدُهم، فيقول: أنتم تقولون الله في كلِّ مكان؟

هذا ما نحن قلناه سابقًا في دروسِنا الكلامية.

قلنا: هذا من ضيقِ العبارة، وإلا هناك بينونةٌ، وتعلّمنا هذا التوحيدَ الخالصَ الصافي من أئمَّتِنا، من سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين (عليهم السلام).

يقول الآن ويوضح لهذا الذي يقول: "أين الله؟"

مع أنَّ أصلَ السؤال خطأٌ، لأنَّ الله لا يُؤيَّنُ بـ"أين".

قال (عليه السَّلام):

"**هو في الأشياء كائنٌ، لا كينونةٌ محظورٌ بها عليه.**"

يعني: تحيط به كالحظيرة، هذه الأشياء، هو كائنٌ فيها، ولكن ليست محيطةً به.

"لا كينونةٌ محظورٌ بها – بالأشياء – عليه (على الله)، ومن جانبٍ آخر: **ومن الأشياء بائنٌ**، –منفصلٌ عن هذه الأشياء–، **لا بينونةَ غائبٍ عنها.**"

يعني: ليس غائبًا أيضًا.

عبارةٌ يشعّ نورُ التوحيدِ منها.

نحنُ عندما نسلِّم على سيد الشهداء كما في زيارة وارث، نقول: "**السلام عليك يا وارثَ إبراهيمَ خليلِ الله.**"

إبراهيمُ أبو التوحيد،﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[1]، هذا وارثُه، هو يُعلّمنا هذا التوحيدَ الإبراهيمي.

يقول:

- **"هو في الأشياء كائنٌ، لا كينونةٌ محظورٌ بها عليه."**

حتى لا يقول متقوّل: الله هنا، في هذا المكان.

ومن ثم يَرِدُ إشكال: أنَّه معنى ذلك – نعوذُ بالله – أنَّ الله يكون في موضعِ الخلاء! كذلك، نقول: الله في كل مكان، بلا مجانسةٍ، بلا كينونة محظورٍ بها عليه، وفي نفس الوقت: هو بائنٌ عنها، لكن هذه البينونة لا تجعله غائبًا عنها.

المكان، الزمان، مخلوقان لله (**عزَّ وجلَّ**)، فلا ينفكّان عنه.. والله تعالى لا يدخل في حيّز المكان والزمان، لكنَّه ليس ببائنٍ عنهما.

وهذا عقلًا: يمكن فهمُه؟ لا يمكن فهمُه!

لأنَّ معنى أن تفهم أنَّك أحطتَ بالله، وهذا عقلًا محال.

- **"ليس بقادرٍ من قارنه ضدٌّ."**

---

[1] النحل:١٢٣

يعني: هذا الله، أثبتت له صفةُ القادريةِ، أنَّه قادرٌ، لا يمكن أن يكون قادرًا إذا جعلتَ له ضدًّا، أو ساواه نِدٌّ.

يكون هناك ندٌّ لله (عزَّ وجلَّ) يُساويه في القدرات؟!

- **"ليس عن الدهر قِدَمُه."**

ولعلِّي أحتمل هنا وقوعَ تصحيفٍ، وأنَّ العين هي في الحقيقة ميمٌ، يعني: "ليس من الدهر قِدَمُه."

يعني: نحنُ لما نقول إنَّ الله قديمٌ، لا نعني بذلك القدَم الزماني، وإلا دخل الله في حيّز الزمان!

الله خارجُ حدود الزمان، حيث لا زمانَ ولا مكان.

ولذا يقول (صلوات الله عليه): "ما نحتمل ليس من الدهر قِدَمه"، قدمه خارج قوس الدهر.

- **"ولا بالنَّاحية أَمَمُهُ."**

"الأَم": أي القصد.. الله ليس في ناحيةٍ يُقصد إليها بالتوجّه إليها.

فنقول: ذاتُ الله ليست في ناحيةٍ تُؤمُّ، أي تُقصَد.

نحنُ لما نتوجه مثلًا إلى مكة المكرّمة، ونحج، ونقول: "هذا بيت الله"، ليس معنى ذلك أنَّه عنوان الله موجود هناك، وأنَّ الله -نعوذ بالله- موجودٌ هناك.

- **"ليس بالنَّاحية أَمَه"**

ذاتُ الله ليست هناك، وإنّما الله تعبّدنا بأنَّه لما نتوجّه إليه في الصلاة، نتوجّه إليه في مناسك الحج، نتوجّه إلى هذه القبلة.

وشَرَّف هذا البيت بأن نسبه إليه، وقال: إنَّه بيتُه، لا أنَّه كائنٌ هناك.

عندما نرفع أيدينا إلى السماء وندعو، ليس معنى ذلك أنَّ الله في هذا الاتجاه "ليس بالناحية أَمَه"، وإنما نتوجه إلى قبلة أخرى، وهي قبلة الدعاء: البيت المعمور.

هناك شرعٌ يتعبَّدُنا بأن نتوجَّه إلى قبلةٍ ما، مثلما تعبَّد اللهُ (عزَّ وجلَّ) الملائكةَ بأن جعل قبلتهم من؟ آدم (عليه السلام)!

"﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[1]"

يعني ماذا؟ لا يعني أنَّه صار إلهًا!

الله يأمر بالشرك؟! نعوذ بالله!

---

[1] البقرة:٣٤

وإنما جعل آدم (عليه السلام) قبلةً للملائكة.

"ولا بالنَّاحية أمَمَه"

لا يمكن أن يُؤمَّ الله، أن يُقصَد بناحيةٍ ما، بمعنى أن يكون القصد لذاته، ويُقال: إنَّه هناك، متحيّز هناك.

- **"احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار."**

"لا تُدركه الأبصار"، يلزم من ذلك أن يُقال: لا تُدركه العقول.

هذه عبارةٌ جدًّا مهمّة.

- **"وَعَمَّنْ في السماءِ احتجابُه، كمن في الأرض."**

لأنَّه أيضًا، التصوّرُ الشائعُ عند عوامّ المسلمين وأهل المذاهب المبتدعة:

أنَّ الله ظاهرٌ في السماء!

الملائكةُ يزورونه...

ابنُ عربي يقول -مثلًا-:

"إنَّ الله جالسٌ على العرش، وعلى يمينه نبينا (صلّى الله عليه وآله)، وعلى يمين النبي أبو بكر، وعلى يمين أبي بكر عمر، وعلى يمين عمر عثمان..."

وفي تصوّرهم: أنَّهُم لمّا يموتون، يرون ربَّهم يوم القيامة، ويرونه كالبدرِ في الليلة الظلماء، ويكشف عن ساقه، ثم يسجدون له!

فعندهم تصوّر: أنَّ الله في السماء ظاهرٌ، يعني ليس بمُحتجب، هو فقط عن أهل الدنيا محتجبٌ، وأحيانًا يأتي للدنيا أيضًا!

- "**وعن من في السماء احتجابُه كمن في الأرض.**"
- "**قربُه: كرامتُه.**"

لما نقول: هذا قريبٌ من الله – نبينا (**صلّى الله عليه وآله**) مثلًا – أقربُ الخلق إلى الله تعالى، بلغ في معراجه مبلغًا، أنَّه "قابَ قوسين أو أدنى"، ما معنى هذا القرب؟

يعني هل اقترب من ذات الله؟ من جسم الله؟ نعوذ بالله؟! كلا.

سيد الشهداء (عليه السلام) يقول: "**قربُه: كرامتُه.**"

يعني: هذا القريب من الله تعالى، يعني الكريم عند الله تعالى.

"**بعدُه: إهانتُه.**"

لما يُقال: هذا بعيد عن الله، ليس معناه: الله في مكان، وذاك أصبح جدًّا بعيد!

عمر – مثلًا – بعيدٌ عن الله، ملعون، و الملعون يعني: بعيد، لكن ليس معناه: أنَّ الله طرَده وجعلَه جدًّا بعيد، يعني: "لا أريد أن أراك، ولا تراني أبدًا!"

وإنما: "بعدُه: إهانتُه." يعني: عمر مُهانٌ عند الله (تبارك وتعالى)، ومن سخريات القدر: أنَّ هذا المهان عند الله تبارك وتعالى كريمٌ عند الناس!

مع الأسف، حتى بعضُ من يدّعي التشيّع، جعل له كرامة، من باب: "تقدير مشاعر الآخرين" أو "احترام مشاعر الآخرين"!!

- **"لا تُحلُّه في، ولا تُوقّتُه إذ."**

روحي فداك يا سيّد الشهداء... بلاغةٌ، وكلامٌ قاطع!

لا تُحلّه في: لا تقل "الله في كذا"،ولا تُوقّته إذ: يعني لا يتحيّز بحدود الوقت والزمان، فتقول: "إذ كان الله في مثلاً كذا..."

- **"ولا تُؤامِرُه إن، علوّه من غير توقُّل."**

أي من غير صعود أو سرعة صعود.

"ومجيئُه من غير تَنقُّل."

"﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[1]"...

---

[1] الفجر:٢٢

ماذا يقول أهل الخلاف في رواياتهم وعقائدهم؟ يقولون: الله يجيء مع حشدٍ من الملائكة!

كلُّها إسرائيليات طبعًا!

تعلّموا من سيّد الشهداء (عليه السلام): ما معنى "وجاء ربّك"؟

يقول: "**ومجيئه من غير تنقّل**".

لا يتنقّل من مكانٍ إلى مكان، هذا كفرٌ!

"وجاء ربّك": أي جاء أمر ربّك – هكذا قال الأئمّة (عليهم السلام).

- "**يوجَدُ المفقود، ويُفقَدُ الموجود. ولا تجتمع لغيره الصفتان في وقتٍ.**"
"**الفكرُ منه: الإيمان به.**"

إذا أحدهم فكّر، وأراد أن يضبط فكرَه، ماذا يُصيب من الله عزَّ وجلَّ؟ لا يصيب صفاتِه الذاتية – محال، لا يصيب عين ذاتِه وكنهَه – محال.

وإنّما يصيب ماذا؟ يصيب الإيمان به فقط .

- "**يصيب الفكر منه الإيمان به موجودًا.**"

أنَّ الله موجود، بمعنى: أنَّ هناك حقيقةً اسمها الله.

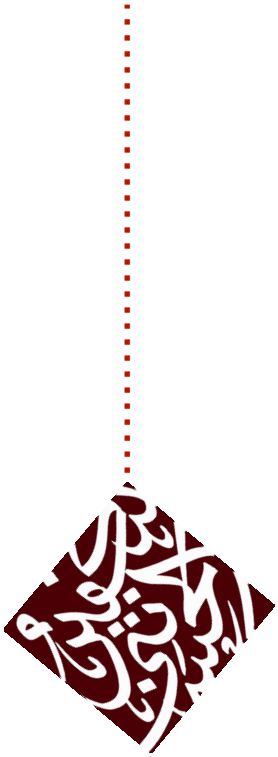
وهذا الوجود ليس معنى قولنا: الله موجود أي أنّه كما نحن موجودون!

أو كما يقول أولئك العرفاء الخبثاء: بوحدة الوجود تارةً، أو وحدة الموجود أخرى!

لا!

وإنما معنى قولنا: "**الله موجود**" هو: أنَّ الموجود في الحقيقة هو إيماني به... لا وجود صفة لله، به تُوصَف الصفاتُ، لا بها يُوصَف جلّ وعلا.

- **وبه تُعرَف المعارفُ، لا بها يُعرَف. فذلك الله، لا سميَّ له، سبحانه، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.**



التجسيم اليهودي السَّلَفي

كان الكلامُ في خُطبةِ سيدِ الشهداءِ (صلواتُ الله عليه) التي تضمّنت دواعي تكفيرِه لطوائفَ من هذه الأمّة، جمعها عنوانُ (المارقة).

بدايةُ خطبته (صلواتُ الله عليه): «**أيها الناس، اتقوا هؤلاءِ المارقةَ الذين يشبّهون اللهَ بأنفسهم، يُضاهِئون قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب**». (١)

قد يُشكِلُ علينا أحدٌ في هذه السلسلة، ويقول: هذا التعبيرُ منه (صلواتُ الله عليه) لا يدلُّ بالضرورةِ على تكفيرِه لهؤلاءِ المارقة؛ فقد يتلبّسون ببعضِ العقائدِ الكفريّة من دون أن يُكفَّروا، أو يُحكَمَ عليهم بأنّهم مشركون، فما كلُّ من شبّه اللهَ بخلقِه مشركون بالضرورة.

وبعبارةٍ أخرى: ليس بالضرورةِ أن يكونَ هذا النصُّ الذي بين أيدينا من النصوصِ التي يمكن أن نستدلَّ بها، أو نضعَها في خانةِ نصوصِ التكفيرِ الحسيني، وإنّما غايةُ ما هناك: أنَّ سيدَ الشهداءِ (عليه السلام) إنّما يُبيِّنُ انحرافَ طوائفَ من هذه الأمّة، مجرَّدَ انحرافٍ، سمّاهم مارقةً، ولم يُسمِّهم مشركين.

نقول: هذا التوهمُ باطلٌ، وذلك لأنّ أعرَفَ الناسِ بكلامِ الحسينِ (عليه السلام) ومنهجِه وتعاليمِه وأحكامِه، هم الأئمّةُ (عليهم السلام) من ذريّتِه.

---

١ سبق تخريجه: تحف العقول – ابن شعبة الحراني – الصفحة ٢٤٤

وهؤلاءِ الأئمّةُ، لما فتّشنا في أقوالِهم، وجدنا أنّهم يحكمون بالشركِ على من شبّه اللهَ بخلقِه، كما ورد -مثلًا- في (التوحيد) للصدوق..

- عن الإمامِ الصادقِ (صلواتُ الله عليه)، يقول: «**من شبّه اللهَ بخلقِه فهو مشرك، إنّ اللهَ تبارك وتعالى لا يُشبِهُ شيئًا، ولا يُشبِهُه شيء، وكلُّ ما وقعَ في الوهمِ فهو بخلافِه**». (١)

العبارةُ الحسينيّةُ كيف تقول؟ تقول: «**ما تصوّرَ في الأوهامِ، فهو خلافُه**».

والعبارةُ الصادقيّةُ ماذا تقول؟ نفسُ المضمون: «**كلُّ ما وقعَ في الوهمِ، فهو بخلافِه**».

لأنّ كلَّ الأئمّةِ (عليهم السلام) إنّما ينطقون من مشكاةٍ واحدة، مشكاةِ نورٍ واحدة.

فإذا ضممنا هذا النصَّ من الصادقِ (عليه السلام) إلى ذلك النصِّ من الحسينِ (عليه السلام)، نفهمُ أنّ المارقةَ الذين عناهم الحسينُ إنّما هم المشركون من هذه الأمّة:

«**أيها الناس، اتقوا هؤلاءِ المارقةَ الذين يشبّهون اللهَ بخلقِه**»، والصادقُ (عليه السلام) يقول: «**من شبّه اللهَ بخلقِه فهو مشرك**».

---

١ التوحيد - الشيخ الصدوق - الصفحة ٨٠

إذًا: اتقوا هؤلاءِ المارقة، أي: اتقوا هؤلاءِ الذين مرقوا من الدين، فأشركوا.. فهذا نصٌّ في التكفير.

الآن، ما معنى هذا التكفير؟ أو ما منزلتُه حكمًا؟

ما معنى هذا الشرك؟ أو ما منزلتُه حكمًا؟

هذا سيأتي تاليًا، أن: هل تجري عليهم أحكامُ الكفّارِ والمشركين؟ هذا موضوعٌ آخر، يأتي إن شاء الله لاحقًا.

لأنَّ التكفيرَ الحسينيَّ ليس مثلَ التكفيرِ الوهابيِّ -عياذًا بالله-، يُستحلُّ به الدماءُ -مثلًا- والأعراضُ والأموالُ، ويُشاعُ به الإجرامُ والإرهابُ، حاشا وكلا.

التكفيرُ الحسينيُّ من طرازٍ سامٍ خاصٍّ، مع التزامِه بالثوابتِ، ومع إصرارِه على بيانِ الحقِّ، وإدانةِ الباطلِ، وتسميةِ الأشياءِ بمسمّياتِها، وتبيانِ أنَّ هذا كفرٌ، وهذا كافرٌ، هذا شركٌ، وذاك مشركٌ.

إلّا أنّه يقفُ عند حدِّ حريةِ الإنسانِ من جهةٍ، حريةِ الاعتقاد، ويقفُ عند حدِّ أمنِ الإنسان، حقِّه في أن يعيشَ آمنًا من جهةٍ أخرى، ويقفُ عند حدِّ السِّلمِ الأهلي من جهةٍ ثالثة.

هذا التكفيرُ الحسينيُّ تكفيرٌ راقٍ جدًّا، لو أنّ كلَّ أحدٍ يُكفِّرُ على هذا النحوِ، وعلى هذا الطراز، لما سُفِكتِ الدماءُ.

قال الحسينُ (عليه السلام) ما مضمونه: إنّ في هذه الأمّةِ مارقةً مشركين، لماذا؟ ما هو الداعي؟ لأنهم يشبّهون اللهَ بخلقِه، ﴿**يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ**﴾ (١).

ومخالفونا بالفعل يشبّهون اللهَ تعالى بخلقِه، بل ويجسّمونه، كما قال الحسينُ (عليه السلام)، وكلُّ ذلك تأثّرًا منهم بثقافاتٍ وعقائدَ أهلِ الكتاب، وخصوصًا اليهود.

اليهود -لمن لا يعلم- طائفةٌ دينيّةٌ منحرفة، انحرفت عن التوحيدِ الإبراهيميِّ الموسوي، وجاءت بعقائدَ غريبةٍ عجيبةٍ، تجدُها في كتابِهم المحرّف، الذي يُسمّونه التوراة، وما هي بالتوراةِ التي أنزلها اللهُ تعالى على موسى (عليه السلام).

ومن تلك العقائدِ الغريبة: تشبيهُ اللهِ بخلقِه، بل وتجسيمُه أيضًا.

لو رجعتم إلى توراتِهم المحرّفة هذه -وأنا أنقلُ المضمونَ من بعضِ الكتبِ التي تحدّثت عن خلاصةِ ما جاء في سفر التكوين-، إنّ المعتقداتِ الأولى لبني إسرائيلَ تنسبُ للهِ شكلًا بشريًّا مرئيًّا.

---

١ التوبة: ٣٠

في الواقع، يبدو أنَّ فئةً كبيرةً من المقولاتِ العقليّةِ والجسديّةِ والبشريّةِ والفانيةِ -يعني: بحيث يمكن أن يُعرضَ على الله الفناءُ والعياذ بالله، على الأقل الفناءُ المادي-، هذه المقولاتُ كلُّها واردةٌ في «الله التوراتي».

ما معنى «الله التوراتي»؟

يعني: اللهُ بحسبِ الصفاتِ التي وردت في توراةِ اليهود.

فاللهُ متحيّزٌ، ففي سهولِ «ممرا» يظهرُ لإبراهيمَ في شكلٍ تجسيديٍّ أسطوريٍّ، ينحني إبراهيمُ لأسفل نحو الأرض، ويقدّمُ لله ماءً، ويطلبُ منه أن يدعه يغسل قدميه -يعني: إبراهيمُ يقول: أرجوك، اسمحْ لي-، وهنا يُخاطبُ اللهَ -عياذًا بالله طبعًا، ناقلُ الكفرِ ليس بكافر-، يقول: «اسمحْ لي أغسلْ قدميك»، ويحضر له كسرةَ خبز، والمصيبةُ هنا: يُلبّي اللهُ طلبَ إبراهيم، ويأكل! يأكل كسرةَ الخبزِ هذه.

هذا ما جاء في سفر التكوين.

يقول: ففي هذا النصِّ يظهرُ اللهُ لإبراهيم بواقعيةٍ شديدةِ التجسيد، لدرجةِ أنَّ إبراهيمَ لا يتعرفُ عليه! كأنّ الله -نعوذ بالله- مُتنكِّر!

لشدةِ هذا التجسيد، إبراهيم لا يتعرفُ عليه، إلا بعد أنْ يكشفَ "يهوه" -الذي هو الاسمُ الذين يقولون هو اسمٌ خاصٌّ بالله تعالى-، ولهذا سُمّيت

طائفة "شهود يهوه"، يعني قصدهم "شهود الله"، لا يتعرفُ عليه إلا بعد أنْ يكشف "يهوه" عن نفسِه كلاميًّا، بعد هذا كله يقول له: أنا إلهُك!

هذا ما جاء في سفر التكوين، وهذه الخلاصةُ وردت في كتاب (الأوصاف التجسيدية للخالق في التراث اليهودي والمسيحي والإسلامي)، هذا عنوانُ الكتابِ لمن أراد أن يرجعَ إليه.

هذه العقيدةُ التي كان يحملُها اليهود، وما زالوا يحملونَها، لأنّها واردةٌ في كتبِهم، واليهودُ مُجسّمةٌ بالمناسبة، ومُشَبِّهةٌ كذلك.

أصلًا عندهم أمورٌ طريفةٌ مضحكةٌ، حتى اللهُ يُصارع! يعني: يدخلُ ملاكمةً مع يعقوب (عليه السلام)! والمصيبة: أنَّ يعقوبَ ينتصرُ على الله (عزَّ وجلَّ)!

واللهُ -نعوذُ بالله- يقول: يستسلم له، ويقول: "سأجعلك نبيًّا، لكن اتركني".

خرافاتٌ وأساطيرُ يهوديةٌ باليةٌ، وأنّ اللهَ ذاتَ مرةٍ اشتكى عينَه، وعادتْه الملائكةُ، وعالجتْه!

نعوذُ بالله.

هـذه الـعقائـدُ، وهـذه الإسرائـيليات، شـيئًا فشـيئًا، تسـلَّلت إلى محـيطِنا الإسـلامـي، عبر الـعملاء، عـملاءِ الـيهود، الـذيـن سـمَّيناهـم في سـلسلةٍ رمضانيّةٍ مفصَّلة (٣٠ جلسة) بعنوان:

"الشيعة في مواجهة تهويد وتحريف الدين الإسلامي"..

هناك شخصياتٌ كبرى لعبت أدوارًا في تسريب هذه الثقافة اليهودية إلى محيطِنا الإسلامي، منها:

- عمر بن الخطاب
- أبو هريرة
- عبد الله بن عمرو بن العاص
- زيد بن ثابت
- كعب الأحبار (طبعًا هو أساسًا يهوديٌّ مندسٌّ)
- ابن عباس...

وخلاصةُ العقيدةِ اليهوديةِ -كما علمتم- أنّها عقيدةُ تحيُّز لله، يعني: تجعلُه في حيّزٍ ما، ثمّ تُعطيه صفاتٍ تشبيهيّةً بخلقِه -نعوذُ بالله-، وتُجسّمه، وتَجعل له أبعادًا معيّنة.

وهذا ما عليه طائفةٌ من مخالفينا، وخاصّة الذين يُسمّون أنفسَهم بالسلفيين الحشويين، أو "الحشوية"، الذين لا يُعملون عقولَهم، وإنّما يقبلون كلَّ ما في التراث إذا ما صحَّ سندُه -كما يزعمون- وأخذوا به هكذا، وإن كان مناقضًا للعقل، وإن كان واضحًا أنّه مضاهاتٌ لما عليه أهلُ الكتاب، ويُنافي نورَ التوحيد الإبراهيمي المحمدي.

كلُّ ذلك يَضربون عنه ولا يهتمّون -مثلنا-، ويقبلونه هكذا، إلى أنْ صارتْ لهم عقائدُ بالفعل جدًّا مخجلةٌ ومخزيةٌ.

يعني: كلما صار "البكريُّ" أكثرَ سلفيّةً، كلما صار أكثرَ استغناءً عن العقل، وأكثرَ هبوطًا في إدراكِه، إلى حدٍّ أنَّه يقع في التشبيهِ الخالص، والتجسيمِ الخالص، الذي لا مِريةَ فيه، ويتصوّر معبودَه بصورةٍ مخزيةٍ ومخجلةٍ في الحقيقة.

يعني: على سبيل المثال، هناك فرقةٌ من فرق أهل الخلاف، لعلكم سمعتم بها، تُسمّى: "الفرقة الجهمية"، نسبةً إلى الجهم بن صفوان الترمذي.

هذه الفرقة، تبعًا لهذا الرئيس لها، شاركتْنا في شيء، وفارقتْنا في شيء.

من الأمور التي شاركتنا فيها -نحن أتباعَ أهلِ البيتِ الطاهرين (عليهم السلام)-: نفي التشبيه.

نفوا تشبيهَ الله تعالى تمامًا، وكانوا شرسين جدًّا في محاربةِ هذه العقائدِ الإسرائيليةِ التشبيهيةِ التجسيميةِ لله تعالى، ونفوا كونَ الله (عزَّ وجلَّ) في حيّزٍ يتحيز، أو نفوا الجهة: أنّه في جهةٍ ما يُؤمُّ بقصدٍ ما، بناحيةٍ ما، نفوا الانتقال: أنّه ينتقل من محلٍّ إلى محلٍّ، "ينزل من السماءِ السابعةِ إلى السماءِ الدنيا"... ونحوَ ذلك من عقائدَ كفريّة.

لكن -مع الأسف- من جانبٍ آخر... وقعت هذه الفرقةُ في أمرٍ آخر لا يقلُّ كفرًا عن التشبيه، وهو القولُ بالجبر، أنَّ الإنسانَ مجبورٌ، ليس مخيَّرًا، أو ليس أمرًا بين أمرين كما نقول نحن.

فهي عمومًا فرقةٌ ضالّة، الآن لا يعنينا أمرُ هذه الفرقةِ كثيرًا، وإنّما يعنينا أمرُ من ردَّ عليها، وخصوصًا في أمرِ التشبيه، أو نفي التشبيه.

ممن انبرى للرّد عليها وبعنف: شيخُ السلفيين إلى يومنا هذا، شيخُ إسلامهم، ابن تيمية الحرّاني (لعنه الله).

هذا الرجل ألّف كتابًا بهذا العنوان: "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، يردُّ على هؤلاء الجهمية.

لو فتحتم هذا الكتاب، تجدون ما يقوله ابن تيمية في ردِّه على الجهمية في مسألة نفي تشبيه الله تعالى، يقول:

- **وقال أيضًا الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد، في كتابه المعروف الذي سماه: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهم العنيد فيما افترى على الله في التوحيد...**

هذا عثمان بن سعيد الذي هو الدارمي، ألّف كتابًا في الرد على الجهم بن صفوان، وسماه كما ذكرنا.

وبالمناسبة: هذا الكتاب اعتبره ابن تيمية أفضل كتاب أُلِّف في الإسلام، شهادة وتزكية عظيمة لا مثيل لها! أفضل كتاب أُلِّف في الإسلام!

والذهبي من جانبه يقول عن المؤلف، عثمان الدارمي:

- **كان عثمان الدارمي جذعًا في أعين المبتدعة.** (١).

فالمؤلَّف معظم جدًّا، والمؤلِّف معظم جدًّا، كما يقول الذهبي، أنّ هذا الإمام عثمان الدارمي كان جذعًا في أعين المبتدعة.

فابن تيمية ينقل قولًا من كتاب الدارمي هذا، قال:

- **باب الحد والعرش.**

يعني: ماهية العرش، ومن الجالس على العرش؟ وباب الحد: هل لله حد؟

---

١ سير أعلام النبلاء للذهبي ج١٣ ص٣٢٠

الآن، إذا أحد يسألنا: هل لله حد؟ نقول: حاشا لله، ليس لله حد.

نحن ننفي الحد، ننفي الجهة، ننفي الانتقال، ننفي التغيّر.. فمن قال بالحدّ لله، أنه له حدٌّ ينتهي إليه بكيانه، بذاته، كفر.. هو عندهم هذا عين التوحيد!

إلى درجة أنّه كنت قد رأيت قبل فترة في بعض آثارهم، بعض علمائهم، يقولون:

"الله عندما يجلس على الكرسي أو على العرش -لا أتذكر الآن-، يفضل منه مقدار أربع أصابع، ومن الجهة الثانية أربع أصابع".

قال (ابن تيمية) في نقل الدارمي:

- **"باب الحد والعرش، وادّعى المعارض -يعني الجهم ذاك- أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية".**

قال:

- **"وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم بن صفوان جميع ضلالاته، واشتق منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهماً إليها أحدٌ من العالمين".**

طبعًا هذا من قلّة اطّلاعِه؛ فالذي سبقه أئمةُ آل محمد (عليهم السلام).

وإنّما جهم وأمثاله، وإن كانوا من الضلال، لكن أخذوا شيئًا، ولا توجد فرقة ضالّة ما أخذت شيئًا من أئمتنا (عليهم السلام)، ثم خلطته بغيره.

إلى أن يقول:

- **"وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش، وفوقه الجبار في عزته وبهائه، ضعفوا عن حمله، واستكانوا، وجثوا على رُكبهم، حتى لقّنوا -الله لقّنهم- ماذا تقولون؟ قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته.**

قدروا يقومون مرة أخرى، ويحملون الله -نعوذ بالله-.

- **ولولا ذلك، ما استقل به العرش، ولا الحملة، ولا السماوات والأرض، ولا من فيهن..ولو قد شاء، لاستقل على ظهر بعوضة.**[1]

الله، إذا شاء، له أن يستقل على ظهر بعوضة، فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته.

فكيف على عرش عظيم، أكبر من السماوات السبع والأرضين السبع؟!"

تخيّلوا أن هذا هو توحيد من يسمّونه "شيخ الإسلام"!

[1] بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ص٦٩٦

هذا توحيدُه: أن الله -**عياذًا بالله**، ناقلُ الكفرِ ليس بكافر-، كان محمولًا على العرش، ومن ثقله، الملائكة جثوا على رُكبهم، حتى لقّنوا: "لا حول ولا قوة إلا بالله"!

إذن: جعل لله حيّزًا، وأنه بالفعل محمول على عرش، كما يُحمل الملوك.

هكذا كانت التصورات القديمة: كانوا يحملون الملوك، ويُظهرونهم في مواكب، لأن لم تكن عندهم سيارات في ذاك الوقت، فيأتون هؤلاء الحملة، يحملون هذا العرش، وعليه الملك.

فهذا تصورُهم لله.

غاية ما هناك: السعة كبيرة جدًّا، ضخم العرش، أضخم من السماوات والأرضين، والله -بطبيعة الحال- أضخم، وثقيل!

فجثوا على رُكبهم، حتى لقّنوا: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، ثم يجوز إمكان أن يكون الإله محمولًا على ظهر بعوضة!

تخيّلوا: أن الإله المعبود يتناهى في الصغر إلى حدّ أنّه تحمله بعوضة على ظهرها! وهذا الذي يجب أن نعبده!

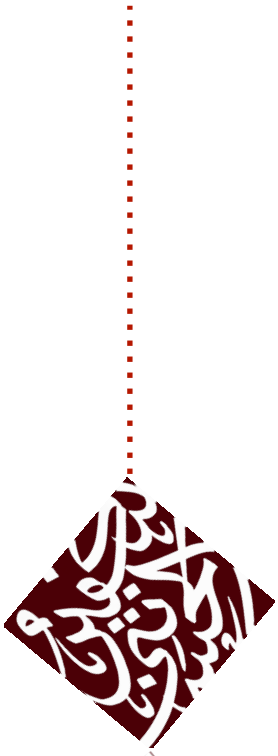
ويقول: "لو شاء، لحصل هذا".. إذن: تصوّر الإله في نظر ابن تيمية وإمامِه وشيخِه الدارمي، هو عينُ ما تصوّره اليهود!

هذا التحيّز!

أنا أعلم، أنه لما نقلتُ النصَّ الذي يتكلم عن الإله التوراتي، كما سموه في سفر التكوين، في التوراة المحرّفة، حتى مخالفينا ضحكوا عندما سمعوني الآن، وسخروا من ذلك، أنّ: "ما هذا الإله الذي يتقدم إلى إبراهيم، وإبراهيم ينحني له، ويقول له: أغسل رجليك، ويُقدّم له كسرة خبز، ويأكل أيضًا؟!"

لكن، إنّ الذي لديهم -أي المخالفين- أضعاف أضعاف ما لدى اليهود والمصيبة أعظم!

الإلهُ الذي تعبدونه أنتم، له ثِقَل بحيث يمكن أن يُحمَل، وممكن أن يُخفّف وزنُه إلى حد أن تحمله بعوضة أيضًا! ثم تسمّون كلَّ ذلك توحيدًا! قاتلهم الله، أنّى يُؤفكون!



العقيدة الأطيطيّة

انتهينا إلى ما نقلناه من كلامٍ كفريٍّ لشيخِ إسلامِ العدوِّ المدعوِّ بعبدِ الحليمِ بنِ تيمية في كتابهِ (بيان تلبيس الجهمية)، نقل عن الدارمي قوله:

«**وقد بلغنا أنهم** –أي الملائكة– **حين حملوا العرشَ وفوقَه الجبّارُ في عزّتِه وبهائِه** –جلَّ وعلا عمّا يقولُ الكافرون والمشركون– **وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرشَ وفوقَه الجبّارُ في عزّتِه وبهائِه، ضعفوا عن حملِه، واستكانوا، وجثَوا على رُكَبِهم حتى لُقّنوا: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، فاستقلّوا به** – يعني أقلّوه وحملوه– **بقدرةِ اللهِ وإرادتِه، ولولا ذلك ما استقلّ به العرش**».

وبالمناسبة: أنا عندما فتّشتُ هل هناك أثرٌ لديهم في ذلك لم أجدْ صراحةً، فلا أدري من أين أتتْ؟

وكيف اعتمدها ابنُ تيمية، الذي عندما يأتي إلى فضائلِ أهلِ البيتِ (عليهم السلام)، يأتي إلى مناقبِهم أو حتى إلى مثالبِ أعدائهم، يتشدّد: أين السند؟ أين صحةُ الإسناد؟ أين كذا؟ أين كذا؟

أما هذا الهتكُ لله تعالى، الذي يذكرُ هذا الكفرَ الصريحَ، التشبيهَ الصريحَ، بأن يجعلَ اللهَ كخَلقِه يُحمَل، هذه صفةٌ للمخلوقِ أنه يُمكنُ حملُه، ولا يشفعُ لك أن تقول: "كان ذلك بقدرتِه وإرادتِه"، لأنّ أنا أيضًا عندما أحملُ والدي أو أحملُ فلانًا أو أحملُ أيَّ واحدٍ من الناس، هذا أيضًا بقدرةِ اللهِ وإرادتِه.

أنا عندما أقوم، أقول: "بحولِ اللهِ وقوتِه أقومُ وأقعدُ"، ما الفرقُ بينه وبينَ الله؟

هذا الكلامُ تتملّصُ به أنت من الكفر، أنّك تقول: هذا كان بقدرةِ الله وإرادتِه، نحن كلُّ شيءٍ نقومُ به في الدنيا وما نحملُ وما نضعُ وما نأخذُ وما نأكلُ وما نشربُ، هو بقدرةِ اللهِ وإرادتِه بالنتيجة.

ففي هذا الهتكِ لله الواضحِ، هذا الطعنِ على الذاتِ الإلهيةِ، بحيث تشبّهُها بالخلق، تُحيّزُها، تجعلُها محمولةً، وتجعلُ لها وزنًا وثِقلًا معيّنًا بحيث يُمكن أن تُحمَل، ويجثون على رُكَبِهم الملائكةُ ولا يقدرون أن يحملوه، إلى أن يُلقَّنوا: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"، كلُّ ذلك تعتمده وتثبته في كتابِك الكلامي هذا، وتردُّ به على الجهمية، بلا سندٍ إطلاقًا، ومجردٌ فيه "قد بلغنا" إحالةٌ إلى مجهولٍ، هذا يدلك على مدى عدمِ إنصافِ هذا الرجل وأمثالِه، أنهم في أمورٍ تتعلقُ بأهلِ البيتِ (عليهم السلام)، يتشدّدون جدًّا في السند، وأحيانًا يأتي سندٌ صحيحٌ تمامًا ويردّونه ويضعّفونه ويحاولون أن يجدوا فيه علّةً ما، أما في أمرٍ يتعلّقُ باللهِ تبارك وتعالى –وهو أجلُّ وأعظمُ من كلِّ أحد– لا يتشدّد، يمضي عبارةَ الدارمي ولا يستدركُ عليها بشيء.

(وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه، ضعفوا عن حمله، واستكانوا، وجثوا على ركبهم، حتى لقنوا: لا حول ولا قوة إلا

بالله، فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقل به العرش، ولا الحملة، ولا السماوات والأرض، ولا من فيهن، ولو قد شاء –يستطيع الله في المقابل، نعوذ بالله– **أن يخفف الوزن**، إلى أن: **ولو قد شاء، لاستقل على ظهر بعوضة، فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات السبع والأرضين السبع**).

هذا جئنا به للتدليلِ على أن ما وردَ من نصوصِ التكفيرِ الحسيني، وحينما قال سيدُ الشهداءِ (عليه السلام): (**اتقوا هؤلاء المارقةَ الذين يُشبّهون اللهَ بخلقِه**)، جئنا بهذا لكي ندلّل على أنه بالفعل، فيما بين هؤلاء المسلمين مارقةٌ كابنِ تيمية، شبّهوا اللهَ بخلقِه، هذا تشبيهٌ، وضاهَوا أهلَ الكتاب، كما بيّنا أنهم مشبّهةٌ أيضًا.

قد يردُ هنا إشكالٌ، يقول: إذا كنتم تستبشعون هذا المعنى، وهو أن اللهَ تعالى يكونُ جالسًا على العرش، أو محمولًا من حملةِ العرش، فماذا تفعلون مع قولِه تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1]، القرآنُ أثبتَ استواءَه على العرش، وإذا كان العرشُ –بالاتفاق– مخلوقًا، وجاز أن يستويَ اللهُ تعالى عليه كما أثبتَه القرآن، فالبعوضةُ أيضًا مخلوقةٌ من خلقِ الله، جاز أن يستويَ عليها اللهُ تبارك وتعالى.

---

[1] طه:٥

هذا إشكالٌ كلاميٌّ ممكنٌ يطرحه أحدُهم، نقول هنا: لاحظوا، القرآنُ ما قال عن الله تعالى: جالسٌ، وتحمله الملائكة، وجثَوا على رُكَبِهم من الثِّقل، وما شاكل، لا، وإنما فقط عبّر عن "الاستواء"، فيكون النزاعُ في معنى "الاستواء".

أنتم بسبب بعدِكم عن نورِ العترةِ الطاهرةِ (عليهم الصلاة والسلام)، ظننتم أن الاستواءَ بمعنى "القعود" و"الجلوس"، "التحيّز" بهذا الحيّز، حتى قال بعضُكم: إن الله لما جلس على العرش –كما بيّنا سابقًا– أنه تفضل منه أربعُ أصابعَ من الجهات، فصار العرشُ أضخمَ وأكبرَ من الله! نعوذ بالله. نحن نقول: (الله أكبر)، عندهم: العرشُ أكبر، في عقيدتِهم، في هذه الحالة.

ظننتم أن الاستواءَ بهذا المعنى الكفري، في حين أن الاستواءَ عند أهلِ التوحيد، عند الحسين وآلِ الحسين (صلوات الله عليهم)، له معنى مختلفٌ تمامًا.

ما هو هذا المعنى؟ دعونا الآن نتجهُ إلى تراثِنا العظيم لنسمعَ أئمةَ آلِ محمدٍ (عليهم السلام) كيف فسروا الاستواء.

ارجعوا إلى تفسير البرهان للسيد هاشم البحراني:

- الروايةُ الأولى: **عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألتُ أبا عبد الله (عليه السلام) عن قولِ اللهِ عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فقال: "استوى في كلِّ شيء، فليس شيءٌ أقربَ إليه من شيء، لم يبعدْ منه بعيدٌ، ولم يقربْ منه قريبٌ، استوى في كلِّ شيء".**(١)

- الروايةُ الثانية: **عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "من زعمَ أن اللهَ (من شيءٍ) أو (في شيءٍ) أو (على شيءٍ) –جلس على شيءٍ أو قام على شيء– فقد كفر".**(٢)

هذا الجاهلُ الذي يقول إن الله على العرش بمعنى جالسٌ على العرش، كَفَر في الحقيقة، الاستواءُ له معنى آخر، هي هذه الرواياتُ الشريفةُ تُبيّنه.

أبو بصير يقول: قلتُ فسر لي، قال: "أعني بالحوايةِ من الشيءِ له" – يعني: يحتوي اللهَ شيءٌ؟ مثلًا: العرش احتوى اللهَ أم لم يحتوي؟ أنت الآن جالسٌ على كرسي، هذا الكرسي قد احتواك، ففي الحقيقة: هذا الهواءُ الذي نحن فيه احتوانا، هذه القاعةُ التي نحن فيها احتوتنا، أبعادُ الزمانِ والمكانِ

---

١ البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني ج٣ ص٧٥٠

٢ البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني ج٣ ص ٧٥١

احتوتنا– فمن زعم أن اللهَ يَحويه شيءٌ، كفر، "أعني بالحواية من الشيء له، أو بإمساكٍ له، أو من شيءٍ سبقه".

وفي روايةٍ أخرى: **"من زعم أن اللهَ من شيءٍ، فقد جعله مُحدثًا**[1]" – صار مخلوقًا إذا قلنا الله من شيء–، "ومن زعم أنه في شيءٍ، فقد جعله محصورًا، ومن زعم أنه على شيءٍ، فقد جعله محمولًا"، –وهذا ما عليه ابن تيمية وأضرابه وأتباعه من السلفيين الحَبَث، إذ يقولون: إن الله محمولٌ من الملائكة–.

- الروايةُ الأخرى: **عن أحمدَ بنِ محمدِ البرقيِّ رفعه، قال: سأل الجاثليق أميرَ المؤمنين (عليه السلام)** –والجاثليق يعني: عالمَ النصارى–، **سأل الجاثليق أميرَ المؤمنين (عليه السلام)، فقال له: "أخبرني عن الله عزَّ وجلَّ، أَيحمِلُ العرشَ، أم العرشُ يحملُه؟"، فقال أميرُ المؤمنين (عليه السلام): "اللهُ تعالى حاملُ العرشِ والسماواتِ والأرضِ، ليس العرشُ حاملًا لله، بل اللهُ يحملُه، كما يحملُ السماواتِ والأرضَ وما فيهما وما بينهما، وذلك قولُ الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾"**.

[1] التوحيد – الشيخ الصدوق – الصفحة ٣١٧

فالجاثليق يسأل هنا، يعترض، يقول: "فأخبرني عن قولِه: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**﴾، ما معناها؟"، انتبهوا إلى دقةِ الآية: ما قالت (ويحمل ربك فوق عرشه يومئذٍ فوقهم ثمانية)، أبدًا، وإنما قالت: (ويحمل عرش ربك)، العرشُ محمولٌ صحيح، العرشُ مخلوقٌ، أمّا ما المرادُ بالعرش؟ هذا موضوعٌ آخر..

(ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية)، فكيف قال ذلك؟ الجاثليق يسأل أميرَ المؤمنين (عليه السلام): فكيف قال ذلك، وقلتَ إنه يحملُ العرشَ والسماواتِ والأرضَ؟ يقول: هذا تناقض!

- **فقال أميرُ المؤمنين (عليه السلام): "إن العرشَ خلقه الله تعالى من أنوارٍ أربعة: نورٍ أحمرَ، منه احمرّتِ الحُمرةُ، ونورٍ أخضرَ، منه اخضرّتِ الخُضرةُ، ونورٍ أصفرَ، منه اصفرّتِ الصفرةُ، ونورٍ أبيضَ، منه ابيضّ البياضُ، وهو –هذا العرش– وهو العلمُ الذي حمّله اللهُ الحَمَلةَ.**

العرشُ مخلوقٌ صحيحٌ، ولكنه علمٌ، وذلك نورٌ من عظمتِه، هذا العلمُ له نورٌ، لكن هذا النور لا نعرفُ ما هو، هو نورٌ ما.

- **وذلك نورٌ من عظمتِه.. فبعظمتِه ونورِه أبصر قلوبَ المؤمنين –يعني** القلوبُ أبصرتِ اللهَ تعالى–**، وبعظمتِه ونورِه عاداه الجاهلون، وبعظمتِه ونورِه ابتغى من في السماواتِ والأرضِ من جميعِ خلائقه إليه الوسيلةَ**

بالأعمالِ المختلفةِ والأديانِ المشتبهة، وكلُّ محمولٍ يحمله اللهُ بنورِه وعظمتِه وقدرتِه –حتى أنت، أنت محمولٌ الآن، تحملك هذه الأرض، من الذي يحملك؟ ومن الذي يُمسكك؟ اللهُ تعالى بنورِه، بعظمتِه، بقدرتِه، ولو شاء لأسقطَك وطرحَك– وكلُّ محمولٍ يحمله اللهُ بنورِه وعظمتِه وقدرتِه... لا يستطيع لنفسه ضرًّا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، فكلُّ شيءٍ محمولٌ، واللهُ تبارك وتعالى الممسكُ لهما أن تزولا –السماوات والأرض–، والمحيطُ بهما، وهو حياةُ كلِّ شيء، ونورُ كلِّ شيء، سبحانه وتعالى عمّا يقولُ الظالمون علوًّا كبيرًا".

- إلى أن يقول (صلوات الله عليه)–: "فالذين يحملون العرشَ هم العلماءُ الذين حمّلهم اللهُ علمَه، وليس يخرجُ عن هذه الأربعةِ شيءٌ خُلِق في ملكوتِه –من هذه الأنوارِ الأربعة التي تنبثقُ من العرش–، وهو الملكوتُ الذي أراه اللهُ أصفياءَه، وأراه خليلَه (عليه السلام)، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾، وكيف يحملُ حملةُ العرشِ اللهَ؟ وبحياتِه حيت قلوبُهم، وبنورِه اهتدوا إلى معرفتِه.[1]

كيف يمكن ذلك عقلًا؟! أصلًا محالٌ".

[1] الكافي – الشيخ الكليني – ج ١ – الصفحة ١٢٩

فإذًا النزاعُ يكون أولًا في ماهيّةِ العرش، فأنتم تقولون: إن العرشَ كتلةٌ مادية، ونحن نقول: إنه العلمُ، وإذا كانت له كتلةٌ ماديةٌ نوريّةٌ ما، فهي في تلك الأبعادِ الأخرى الخارجةِ عن أبعادِنا الفيزيائيةِ المعروفة، حتى نتصوّرَ أنه يُحمَل حملًا بالأيدي وعلى الأكتاف، ولا بد أن يجلسَ عليه أحدٌ! هو خلقٌ من خلقِ الله تعالى، علمٌ ونورٌ تنبثقُ منه أنوارٌ أربعة، هذا أولًا.

ثانيًا: معنى "الاستواء" ليس هذا المعنى الذي ذهبتم إليه، وهو معنى "الجلوس" و"القعود" و"الحلول" في ذلك العرش، وأن يكون هذا العرشُ محتوًى عليه!

لا، الاستواءُ بالمعنى الذي بيّنَه الأئمةُ (عليهم السلام): بمعنى الاستيلاء، أنه مستولٍ على هذا النورِ الذي خلقَه، على هذا العلمِ الذي خلقَه، هو القائمُ به، هو الحاملُ له، هو الممسكُ له، في الحقيقة يُحمّله من شاء من أصفيائِه، من الأنبياءِ والأوصياءِ والأولياءِ والملائكةِ المقرّبين (عليهم السلام)، هم الذين يحملون هذا العلمَ الإلهيَّ العظيم.

فإذا لا يردُ علينا هذا الإشكال، حتى يقولَ المجسّمُ أو المشبّهُ من الحنابلة أو أهل الحديث أو السلفيين أو أتباع ابن تيمية وابن القيم وأضرابهما: "إنه إذا جاز قعودُ الله –عياذًا بالله– على العرش، جاز أيضًا أن تحملَه بعوضة!"، نقول: أصلًا القعودُ منفيٌّ، وأنتم توهّمتم شيئًا، الحقيقةُ بخلافِه، مشكلتُكم

أنكم ما رجعتم إلى أئمةِ أهل البيت (عليهم السلام) لكي يفسروا لكم القرآن، فانطلقتم تأخذون من اليهود وأضرابِهم، أو سرحتم في خيالاتِكم، واستظهرتم من آياتِ كتاب الله عز وجل ما وصلت إليه أوهامُكم وخيالاتُكم.

إذن القومُ بالفعل "مُشبّهةٌ"، بل و"مجسّمةٌ"، لأن معنى أن يكون محمولًا، أنه لا بد أن يكونَ كتلةً جسميّةً ما حتى يُحمَل، وإلا كيف يُحمَل؟

خصوصًا بالمعنى الذي ذكروا: أن له ثِقلًا، ويجثون على رُكَبِهم، ونحوَ ذلك! فهذا تجسيمٌ أيضًا.

ومما يدلكَ على أن هذه هي الحقيقةُ في عقيدتِهم، في خصوصِ هذه الفئةِ بالذات من السلفيين وأتباعِ ابنِ تيمية، هذا الحديثُ المُخزي، المُخجِل، العار، الفضيحة، سمّهِ ما شئت: "حديث الأطيط".

تعرفون الأطيط؟ عندما يجلس شخصٌ ثقيلٌ على كرسي، يخرجُ صوتُ الأطيط من الكرسي.

يقولون –عياذًا بالله، وناقلُ الكفرِ ليس بكافر– نستغفر الله تعالى من هذه المقالة: إن اللهَ له ثقلٌ هائلٌ، فلما يجلس على عرشِه أو على كرسيّه يصدر هذا الصوت، والملائكةُ الذين هم تحتَ العرش يعرفون: الله الآن جلس أو قام من هذا الصوت، من صوت الأطيط الذي صدر!

هذا حديثٌ يعزونه إلى نبيِّ الله (صلى الله عليه وآله)!

مع الأسف، أن هذه الأحاديثَ الإسرائيليةَ الكفريّةَ تسللت، ومن ثم نُسبت إلى النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله)، داعيةِ التوحيد، المعلّمِ الأكبرِ للتوحيد! هل يُعقل أن ينطق بهذا الكلام؟ أين عقولُكم؟!

الحديثُ رواه أبو داود وغيره، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جدّه، قال: أتى رسولَ الله أعرابيٌّ، فقال: "**يا رسولَ الله، جَهِدتِ الأنفسُ، وضاعت العيالُ، وهلكتِ الأنعامُ، فاستسقِ اللهَ لنا، فإنا نستشفع بك إلى الله، ونستشفع بالله عليك**".

فقال رسولُ الله (صلى الله عليه وآله) -كما يزعمون، حاشاه أن يقول هذا-: "**ويحَك، أتدري ما تقول؟**" **وسبّح رسولُ الله (صلى الله عليه وآله)، فما زال يسبّح، يقول: "سبحان الله، سبحان الله"، حتى عُرف ذلك في وجوهِ أصحابِه** -يعني أصحابُه أيضًا اضطربوا لأجل ذلك-، النبي هذا التوالي منه في التسبيح، معناه أن الأمرَ جلل، أمرٌ آذاه، ثم قال: "**ويحك، أتدري ما تقول؟! لا يُستشفع بالله على أحدٍ من خلقِه، شأنُ اللهِ أعظمُ من ذلك. ويحك، أتدري ما الله؟!**".

انتبهوا لهذه العبارة، هذا الآن كفرٌ خالصٌ إن جاز التعبير، يقول: "**أتدري ما الله؟ إن عرشَه على سماواتِه هكذا**"، **وقال بأصابعِه** -يعني مثّل

بأصابعِه– **مثل القُبّة عليه**، يعني: عرشُ الله على السماوات مثل القبة، **مُحيطٌ** بالسماوات، واللهُ على العرش، **وإنّه ليأطّ به أطيطَ الرَّحلِ بالراكب**.(١)

هناك سَرجٌ مثلًا على الدابة، فهذا يُسمّى "رَحل"، هذا عندما يجلس عليه راكِبٌ، يخرج صوتُ أطيط، فهذا العرشُ الذي هو مثل القبة على السماوات، رغم هذه العظمة، لا يستطيع أن يحملَ عظمةَ الله، فلذلك يأطّ به من الثقل!

هذا الحديثُ الإسرائيليُّ الكفريُّ الذي نُسب زورًا وبهتانًا لرسولِ الله (صلى الله عليه وآله)، شكّل عند القوم –عند أهلِ الخلاف– إحراجًا بليغًا جدًا، صاروا مُحرجين من هذا الحديث، لأن هذا حديثُ فضيحة، هذا حديثُ كفرٍ وتشبيهٍ وتجسيمٍ..

بسبب هذا الإحراج انبرى الألبانيُّ لنفيِ صحةِ هذا الحديث، فقال في (تخريج مشكاة المصابيح): "**إسنادُه ضعيفٌ، ولا يصحّ في أطيط العرش حديثٌ**(٢).

يعني: أعطاك قاعدةً عامة، يقول: "أيُّ حديثٍ يذكر معنى أطيط العرش ليس بصحيح، لم يصحّ فيه حديث".

---

١ أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)

٢ وكذا في هداية الرواة للالباني ص٥٦٦٠

وآخرون –على ما أتذكّر– أيضًا استبشعوا هذا الحديث، ولعلّ بعضَهم قال: "نعوذ بالله منه"، أو "نبرأ إلى الله منه"، لأن هذا الحديثَ معناه بالفعل أن اللهَ مُجسّمٌ تمامًا عند القوم.

هل يا تُرى هذه المحاولاتُ في نفيِ صحةِ الحديث أو التشكيكِ في سندِه لردّه أفلحت؟ الجواب: كلا.

فالحديثُ عند القوم في الحقيقة ثابتٌ، وممن انبرى لإثباتِ صحتِه والردِّ على المشكّكين: ابنُ تيمية وتلامذتُه وأتباعُه إلى يومِنا هذا، والمعلومُ أنهم من أكثرِ الناس تشدُّدًا في مسائلِ الإسنادِ ومشاكلِه، إذا كانت موافقةً لهواهم، فلماذا صحّحوا هذا الحديث؟ إذا كان عليه مغمزٌ في إسناده؟ هو كلُّ حديثٍ –بالمناسبة– ولو كان من أجودِ الأحاديثِ صحّةً وأقواها، يمكنك أن تجد فيه مغمزًا ما، إذا أردتَ أن تتعسّف، وهذا ما فعله الألباني، وما تعسّفُه إلا لأجل أن الحديث مُحرِج، ناقضٌ لأساس التوحيد في الحقيقة.

لماذا لم يُغمزوا به، بل وصنّفوا ودوّنوا وكتبوا لأجل إثباتِه وبحماسٍ شديد؟

لأن القومَ يحملون عقيدةَ اليهود في الواقع، لا عقيدةَ المسلمين! وهذه عقيدةُ اليهود، عقيدةُ اليهود أن اللهَ تعالى يجلس على كرسيّه أو على عرشِه، ويأطّ به أطيطًا! (عقيدة أطيطية).

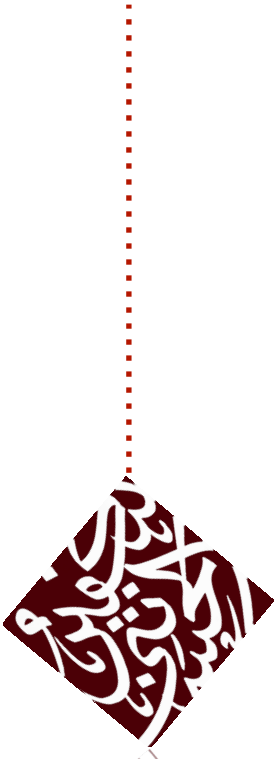
هذا كلُّه استطراد، الآن نحن موضوعُنا "التكفيرُ الحُسيني"، نريد أن نعرف: لماذا كفّرهم سيدُ الشهداءِ (عليه السلام)؟

لأنهم يستحقّون، هذه عقيدةٌ كفريّة، هذه هي الدواعي: (**اتقوا هؤلاء المارقةَ الذين يُشبّهون اللهَ بخلقِه، يُضاهِئون قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب**)..

سنثبتُ لكم –إن شاء الله تعالى– في القادمِ من الفصول: أن هذه العقيدة، "العقيدة الأطيطية"، هذه تسرّبت من اليهود إلى أوساطِ المسلمين، ودخلت في الأحاديثِ المُصطنعةِ والموضوعةِ، المنسوبةِ إلى رسولِ الله (صلى الله عليه وآله)، وحملَها وتحمّس لها بشدّةٍ أمثالُ ابنِ تيمية وغيرُه من أعلامِ النواصب والمنحرفين عن أهلِ البيت (عليهم الصلاة والسلام)، وما زال إلى اليوم هناك أناسٌ يحملون هذه العقيدةَ الكفرية.

وبعد هذا كلّه، يلومونا لأننا قائلون بـ"التكفيرِ الحُسيني"، فنُكفّرهم كما كفّرهم سيدُنا، سيدُ الشهداءِ الحسينُ (عليه السلام).

لا حقَّ لهم في لومِنا هذا.



صحيح و إن نبت عنه الأسماع!

بلغَ بنا الكلامُ في الفصل السابق إلى ما أطلقنا عليه (العقيدة الأطيطية)، وذلك نسبةً لذلك الحديثِ الشائنِ الذي رواه مخالفونا في أطيط عرش الرب -عياذًا بالله-.

وجئنا أو تعرّضنا لهذا الحديث ولهذه العقيدة الكفرية في سياقِ التدليلِ على أنَّ التكفيرَ الحُسينيّ كانت له دواعيه الجدية، وهذه إحداها: أنَّ المخالفين يُشبّهون اللهَ تبارك وتعالى بخلقِه، ومن جملةِ تشبيهاتهم هذه: إثباتُ المكانِ له، إثباتُ الجهةِ والناحيةِ له، إثباتُ الانتقالِ والتغيّرِ له، حتى زعموا أنَّ له أن يستقلَّ على ظهرِ بعوضةٍ -والعياذُ بالله-.

وحدّثوا بهذا الحديث الشائن، حديث الأطيط الذي رواه أبو داود وغيره، وفيه: "**ويحك، أتدري ما الله؟ إنَّ عرشَه على سماواتِه هكذا**"، وقال **بأصابعه مثل القُبّة عليه، "وإنّهُ ليأُطُّ به أطيطَ الرحلِ بالراكبِ**".

الأطيط: أي الصوت الذي يصدر بسبب الثقلِ، الوزن الزائد.

هذا الحديثُ، قلنا إنَّهُ شكّلَ لمخالفينا إحراجًا بالغًا، فانبرى الألبانيُّ لنفيِ صحّته زاعمًا -كما في تخريج مشكاة المصابيح- أنّه "لا يصحُّ في أطيط العرش حديث".

كان لازمًا علينا هاهنا أن نرى: هل إنَّ كلام الألباني كلامٌ تامٌّ أم ليس كذلك؟

لأنّه إنْ كان تامًّا، وكان المخالفون مطبقين على ردّ هذا الحديث وإنكاره، فليسَ لنا إذن أن نُكفّرهم عليه ونلتزم بالتكفيرِ الحُسينيّ من جانبنا، ونقول إنّهم مشبّهة.

ولكن إنْ تبيّن بطلانُ كلام الألباني، فحينئذٍ لنا أن نأخذ هذا الحديث وما تأسّس عليه من اعتقاد من جملة المآخذ على عقيدةِ مخالفينا، فنُكفّرهم على ذلك كلّه بمقتضى التكفير الحُسينيّ.

الحقيقة أنَّ هذا الحديث معتبرٌ عندهم، وممّن صحّحه وأسهب في تصحيحه، أو الحكم باعتباره، قواه، وأنكر على من ردّه أيضًا، شيخُ إسلام أهل الخلاف ابن تيمية (عليه لعنة الله)، وتلميذه أيضًا ابن القيم الجوزية (عليه لعنة الله).

فكِلاهما انبرى لتصحيح هذا الحديث والدفاع عنه بقوّة، والإنكار على من ردّه.

أمّا ابن تيمية فقال في بيان تلبيس الجهمية، (فصل في الرد على دعوى الرازي في أنّه لو كان في العرش، أي لو كان الله تعالى في العرش، لكان حامل العرش حاملًا لمن في العرش..

الثابت أنّ هناك عرشًا مع الاختلاف في ماهيته بين المسلمين، والثابت أنّ هناك من يحمل هذا العرش، ثمانية يحملون هذا العرش.

ولكن الخلاف هو في هذه النقطة: هل الله في العرش أو على العرش، أم لا؟

القائل بأنّه في العرش أو على العرش حيّزه –جلّ وعلا– جعل له حيزًا، مكانًا، وحينئذٍ يلزم من كونه في العرش أنَّ الذين يحملون العرش يحملون الله!

أفتقبل الفطرةُ السويةُ، فطرةُ التوحيدِ والتنزيهِ، تنزيه الله عزّ وجلّ عن النقائص المخلوقية؟

أفتقبل أن يكون الله محمولًا، وكأنّه يحتاج إلى من يحمله من خلقه؟

فالرازي يقول: لو كان في العرش، لكان حامل العرش -الذين يحملون العرش- حاملًا لمن في العرش.

ابن تيمية عقد فصلًا في كتابه للرّد على هذه الدعوى، يقول:

- **"وهذا الحديث -يعني حديث الأطيط- قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث، انتصارًا للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقةَ قولهم وما فيه من التعطيل."**

يقول: بعض المشتغلين في علم الحديث قد يطعنون في هذا الحديث ويردّونه انتصارًا لأتباع الجهم بن صفوان الترمذي رأس الجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقةَ قولهم وما فيه من التعطيل.

يقول: "**أو استبشاعًا لما فيه من ذكر الأطيط**"، لهذا السبب هم ردّوه، لأنّهم يستبشعون ذكر الأطيط في هذا الحديث، كما فعل أبو القاسم المؤرخ.

ويحتجّون بأنّه تفرد به محمد بن إسحاق –وهو صاحب السيرة المعروف– عن يعقوب بن عتبة عن جبير.

ثم يقول بعضهم: **ولم يقل ابن إسحاق "حدّثني"، فيُحتمل أن يكون منقطعًا**.

بالفعل، أنتم إذا نظرتم إلى الألباني مثلًا، لمّا ضعّف هذا الحديث، عمدةُ تضعيفِه كانت في ابن إسحاق، أنّ ابن إسحاق وإنْ كان ثقة، إلّا أنّه مدلس -على ما رووا، وعلى ما ذكروا في الجرح والتعديل-، وقالوا إذن: ما لم يقل "حدّثني فلان"، وإنّما فقط قال "عن فلان"، فلعله هناك انقطاع..

لمّا قال محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة، ليس بالضرورة أن يكون حدّثه مباشرة، ربما هناك واسطة في المنتصف ولا نعلم حالها: أثقةٌ هي أم ليست بثقة؟ لذلك الحديث فيه انقطاع.

إذن، ما لم يصرّح هذا المدلّس بالتحديث، وقال "حدّثنا"، فهكذا هم طعنوا بهذا الحديث.

ابن تيمية انبرى لردّ هذه الدعوى، فقال:

"وبعضهم يتعلّل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أنّ هذا الحديث -حديث الأطيط- **وأمثاله، وفيما يُشبهه من اللفظ والمعنى، لم يزل متداولًا بين أهل العلم، خَلَفًا عن سلف، أو سَلَفًا عن سلف، ولم يزل سلفُ الأمةِ وأئمتُها يروون ذلك، روايةً مصدَّقًا بها، رادًّا بها على من خالفهم من الجهمية، متلقين لذلك بالقبول، حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد، الذي اشترط فيه أنّه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد."**(١)

فابن تيمية إذًا يصحّح هذا الحديث بناءً على هذين الأمرين:

١. يقول: هذا الحديث متداول بين أئمة الإسلام، أئمة الدين، خلفًا عن سلف، وما زالوا يتداولونه ويحتجّون به، ولا ينكرونه، بل يأخذونه حجة على الجهمية وأمثالهم. وهذا كاشف عن أنّهم يصحّحون هذا الحديث ويحكمون باعتباره، وأنه لا علّة فيه في الحقيقة.

٢. الأمر الثاني: أن ابن خزيمة الذي اشترط في كتابه أن لا يخرج أو لا يحتجّ إلا بالأحاديث الصحيحة الإسناد، ذكر هذا الحديث، ومعنى ذلك أن إسناده متصل، لا يوجد انقطاع فيه، وإن جاء اللفظ "عن

---

١ بيان تلبيس الجهمية، ج٣ ص٢٥٤

يعقوب بن جبير"، إذن ابن إسحاق قد سمع يعقوب بن عتبة عن جبير.

هذا جواب ابن تيمية.

أما تلميذه ابن القيم فقال في تهذيب السنن:

"**قال أهل الإثبات**" –ويقصد بذلك الذين أثبتوا الصفات في مقابل أهل التعطيل– ومن الصفات عندهم –مع الأسف– الأطيط:

- **قال: "ليس في شيء من هذا مستراح لكم في ردّ الحديث"**.

هو ذكر حجج الطرف الآخر في ردّ حديث الأطيط، وبعد ذلك قال: "مع كل الذي جئتم به، ليس لكم مستراح في رد الحديث".

أما حملكم فيه على ابن إسحاق –لأنّهم حملوا على ابن إسحاق واتّهموه بالتدليس، وكذا، بغية أن يجدوا ثغرة ما في سند هذا الحديث لرده–، قال:

- "**أما حملكم فيه على ابن إسحاق، فجوابه: إن ابن إسحاق بالمَوضِع الذي جعله الله من العلم والأمانة...**"

إلى أن قال –بعد بيان وثاقة ابن إسحاق ومقامه–:

- "**إن عنعنته** –لّما يعنعن، ويقول عن فلان عن فلان– **لا تُخرج الحديث عن كونه حسنًا**. يعني: في أسوأ الفروض، فلنقل إنّه لم يُحدّثه يعقوب بن

عتبة، لأنّه عنعن وقال عن فلان، ولم يقل حدّثني، فهذه العنعنة على أسوأ الفروض لا تخرج حديثه هذا عن كونه حسنًا، لموضعه الذي وضعه الله فيه من العلم والأمانة.

والحديث الحسن –في مشهور مباني أهل الخلاف– حديث مُلحق بالصحيح، يُحتجّ به، ويُعمل به."

- **قال: "إن عنعنته لا تُخرج الحديث عن كونه حسنًا، فإنّه قد لقي يعقوب وسمع منه، لا توجد فاصلة زمانية بين الاثنين حتى يُقال: لم يُدركه مثلًا، فلا بد من انقطاعٍ فيما بينهما، هو لقيه وسمع منه. وفي الصحيح قطعة من الاحتجاج بعنعنة المدلس، كـ(أبي الزبير عن جابر)، و(سفيان عن عمرو بن دينار)، ونظائر كثيرة لذلك في الصحيح."**[1]

يعني كتب الحديث الصحيح –فلنقل: البخاري مثلًا، مسلم مثلًا، هذه التي من شرطها الصحّة ومن شرطها اتصال السند وعدم انقطاعه– يقول: "**نحن نظرنا في هذه الكتب، فوجدنا موارد كثيرة ونظائر كثيرة لعنعنة المدلّس**"، وضرب مثالين:

- المثال الأول: (أبو الزبير عن جابر).
- المثال الثاني: (سفيان –الذي هو سفيان الثوري– عن عمرو بن دينار).

---

[1] تهذيب السنن، لابن القيم ج٧ ص٩٤

فإذا كان هذا من شرط الصحيح، ولا يُردُّ له حديث، مثلًا في البخاري، إذا رُوي بعنعنة لمدلّس معروف بالأمانة والعلم والوثاقة، فلماذا يُردّ حديث محمد بن إسحاق –صاحب السيرة– لمجرد أنه مدلس وقد عنعن هنا؟

هذا حديث صحيح أو حسن على أدنى تقدير، فلذا لا بد من العمل به أو الأخذ به واعتقاده.

نعم، إنَّ لربِّنا أطيطًا –نعوذ بالله–.

هذه خلاصةُ كلام ابن تيمية وابن القيم.

والحقّ: هو ما قاله ابن تيمية، من أن علماءهم تلقّوا حديث الأطيط هذا بألفاظه المتنوعة، تلقّي القبول والاعتبار والاحتجاج، والموارد أو الشواهد على ذلك كثيرة، و لا يسعني في مثل هذا المقام أن آتي بكلّ ما قاله علماؤهم –على اختلاف طبقاتهم أو حقبهم– في الاحتجاج بهذا الحديث وتلقّيه بالقبول، ولكن أكتفي فقط بما ذكره ذلك الإمام الوهابي المعروف الذي كان من كبار علماء الفرقة الوهابية، ويُدعى سليمان بن سحمان.

هذا له كتاب بعنوان الضياء الشارق في ردّ شبهات الماذق المارق، تناول في هذا الكتاب حديث الأطيط، وقال:

- **"وهذا الحديث، حدّث به أبو إسحاق السُبيعي، مُقرّرًا له، كغيره من أحاديث الصفات، وحدّث به كذلك سفيان الثوري** –انتبهوا، هذا

حديث يدخل في باب الصفات، أما تسمعونهم يتكلمون عن توحيد الأسماء والصفات؟ هذا من توحيد الأسماء والصفات، يعني داخل فيه أن لربّنا –نعوذ بالله– أطيطًا–، **وحدث به أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن أبي بكر، ووكيع عن إسرائيل، ورواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن حنبل أيضًا، عن أبيه أحمد بن حنبل إمام الحنابلة وأهل الحديث.**

- **"حدثنا وكيع بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن عمر رضي الله عنه".**

هناك طريقٌ آخر –بالمناسبة– لا ينتهي إلى جبير بن مطعم، وإنما ينتهي إلى عمر، هو صاحب مقالةٍ أيضًا في هذا الشأن، عن عمر (لعنه الله): "**إذا جلس الربُّ على الكرسي...**"

من الذي حدّث بهذا الحديث؟ حدّث به وكيع، فكان هناك رجل جالس في محضر وكيع، لّما حدّث بهذا الحديث، لاحظوا ماذا يقول:

يقول: "**فاقشعرَّ رجلٌ سمّاه أبي عند وكيع...**"

ما ذكروا من هو هذا الذي اقشعر، و الظاهر: واحد من مُحدّثيهم وعلمائهم، اقشعرّ جلده لّما سمع رواية تقول عن عمر: "إذا جلس الرب على الكرسي"، إلى آخره.

مجرد ما إن سمع: "**إذا جلس الرب على الكرسي**"، يعني: التخيّل أنَّ الله تعالى يجلس على كرسي كما نجلس نحن، جعله يقشعرّ.

فغضب وكيع –كان هو الذي يُحدّث– فغضب وقال: "**أدركنا الأعمش وسفيان يُحدّثون بهذا الحديث ولا يُنكرونه**.

لماذا تقشعرّ وتشمئز؟

أكابر علمائنا ومحدثينا حدّثوا بهذا الحديث، دونما قشعريرة ولا اشمئزاز، وكانوا يتلقّونه بشكل طبيعي."

هذا حديث عمر، طبعًا يرفعه إلى رسول الله –عياذًا بالله–، أنه النبي صلى الله عليه وآله قال هكذا.. ثم يُكمل هذا الإمام الوهابي سليمان بن سحمان، يقول:

- "**قلت: وهذا الحديث صحيح عند جماعةٍ من المحدّثين**.. أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي.
- **وإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممّن يطول ذكرهم وعدّهم، الذين هم (سراج الهدى، ومصابيح الدجى)، قد تلقّوا هذا الحديث بالقبول**، إذا كل هؤلاء (مصابيح الدجى) –على تعبيره– تلقوا هذا الحديث بالقبول،

وحدثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، **فمن نحن حتى ننكره ونتحذلق عليهم؟ بل نؤمن به.**

يقول:

- **"نحن لسنا أفضل من هؤلاء الأكابر العظماء الذين كلّهم حدّثوا بحديث الأطيط واحتجّوا به ولم ينكروه." قال الإمام أحمد: "لا نُزيل عن ربنا صفةً من صفاته، بشناعةٍ شُنّعت، وإن نبتْ عنه الأسماع."**

(نبت عنه الأسماع): أي الأسماع نفرت عنه، مثلما ينبو التيس –هكذا يقول–.

لاحظوا: لا نُزيل عن ربنا صفةً من صفاته –كالأطيط–، هذه بشناعةٍ شُنّعت، وإن اعتُبِرت شنيعةً في فطرة الناس.

هذه تعتبر شنيعة واضحة.. أيّ إنسان، اتركه وفطرته، الآن هو وفطرته، حتى المخالف العامّي، قُل له: "تقبل أنَّ لربك أطيطًا؟"

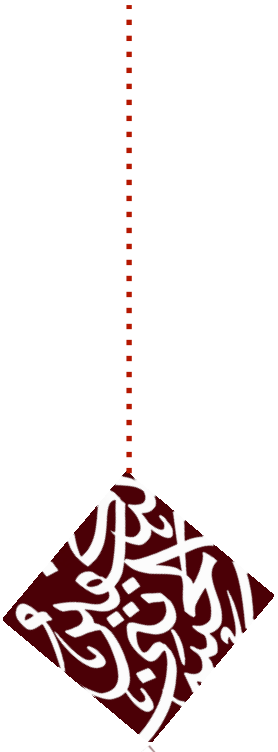
يقول لك: "لا، نعوذ بالله."

فقل له: "ما تقول في قوم من المبتدعة، قالوا: إن لربّنا أطيطًا إذا جلس على العرش أو على الكرسي؟".. فتجده يلعنهم، أو يذمّهم، أو يسبّهم.. فإذا

تبيّن له أنَّ "مصابيح الدجى" قالوا هذا الكلام، يتبدّل كلامه، يحاول أن يُوجد تبريرًا، ويُوجد ذريعة.

- قال الإمام أحمد –على تعبيره–: "**لا نزيل عن ربنا صفةً من صفاته، بشناعةٍ شُنّعت، وإن نبت عنه الأسماع.**"

ما زالت هناك بقيّةٌ في حديثنا عن هذه المسألة: العقيدة الأطيطية، نُرجئها – إلى الفصل المقبل..



عقيدة يهودية بكرية

انتهينا في سياقِ بيانِ دواعي التكفيرِ الحسيني، أي التكفيرِ الذي أُثِرَ عن سيّدِ الشهداءِ الإمامِ الحسينِ بنِ عليٍّ (صلواتُ الله عليهما) لسائرِ الفِرَقِ غيرِ فرقةِ الشيعة، انتهينا إلى هذه العقيدةِ الكفريّةِ التي التزمَ بها السلفيّون خصوصًا من مخالفينا، وهي العقيدةُ الأطيطية: أنَّ للربِّ -عياذًا بالله، وناقلُ الكفرِ ليسَ بكافرٍ- أطيطًا، بمعنى صوتٍ يصدرُ من عرشِه إذا ما جلسَ عليه لعِظمِ ثقلِه لما يجلس!

وقلنا إنَّ هذا الحديثَ شكّل إحراجًا لهم، فانبرى بعضُهم كالألباني خصوصًا من المتأخّرينَ لردِّه، ولكن سبقه من تطرّقَ إلى كلّ ما يمكنُ أن يُورَدَ على هذا الحديثِ وأبطَلَه، وهم جمهرةُ علمائِهم، ومنهم ابنُ تيمية، ومنهم ابنُ القيّم الجوزية، وأكابرُ الأكابرِ عندهم كأحمدَ بنِ حنبلٍ وأقرانِه وأمثالِه، ومن كانَ دائرًا في فلكِ أهلِ الحديثِ من الأئمّةِ الأعلامِ ومصابيحِ الدُّجى -على حدِّ تعبيرِ ذلك الإمامِ الوهابيّ سليمانَ بنِ سحمان- في كتابِه (الضياءُ الشارِق في ردِّ شبهاتِ الماذقِ المارِق).

فبعدما عدّدَ أسماءَ كثيرٍ من أئمّتِهم، احتجّوا بهذا الحديث، قال: إذا كان هؤلاءِ الأئمّةُ -وعدّد أسماءَهم- قد تلقّوا هذا الحديثَ بالقبول، وحدّثوا به، ولم يُنكروه، ولم يَطعنوا في إسناده، فمن نحنُ حتّى نُنكِرَه ونتحذلقَ عليهم؟ بل نُؤمنُ به، نُؤمنُ بحديثِ الأطيط، والذي يلزمُ منه تشبيهُ الله، بل وتجسيمُه أيضًا، يكون له جسمٌ حتّى يجلس، ويكون له وزنٌ من الوزن.

فإذًا كلامُ الألبانيّ مردودٌ، لما قال: (لا يصحُّ في الأطيطِ حديث).

وهل يا تُرى غفل الألبانيُّ عن أنّ هناك آثارًا أخرى صحّحها هو بنفسِه، نصَّ على صحّتِها مع أنها بالمضمونِ نفسِه، نفسُ مضمونِ الأطيط؟! وهذه تُعتَبَرُ ثالثةَ الأثافي التي تُحرِقُ الألبانيَّ وغيرَه من المُتَنَطِّعينَ الذين ارتبكوا تجاهَ هذا الحديثِ، وحاولوا تضعيفَه!

هذه ثالثةُ الأثافي، لأنّ منِ احتجُّوا بكلامِ الألبانيّ، فالألبانيُّ يُصحّحُ مضمونَ هذا الحديثِ، ولكنّه غفلَ عن ذلك. في كتابِه مختصر العلو، أورد أثرًا من الآثار، وعلّق عليه بقولِه: "**صحيحٌ موقوف**". ما هو هذا الأثر؟

الأثرُ أثرُ أبي موسى الأشعري (لعنه الله).

- قال: "**الكرسيُّ موضعُ القدمين، وله أطيطٌ كأطيطِ الرحلِ. (وسعَ كرسيّه السماواتِ والأرض)**"(١).

هذا الكرسيُّ موضعُ القدمينِ لله (نعوذُ بالله) وله أطيطٌ كأطيطِ الرحلِ، يصدرُ هذا الصوت.

الألبانيُّ اعترفَ بصحّةِ هذا الأثر، لكنّه "موقوف".. موقوفٌ يعني في قبالِ المرفوع.

---

١ مختصرُ العلوّ للألباني ص ٨٥

يعني هذا حديثٌ موقوفٌ على أبي موسى، لم يقل: "قال رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله)"، لو قال: "قال رسولُ الله"، إذًا رُفِعَ الحديثُ، جَعَله عن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله).

هنا يَرِدُ هذا التساؤل: أبو موسى أخذَ هذا المعنى، هذا الحديث، ممّن؟

أنتم تزعمون أنَّ هؤلاءِ تلامذةُ المصطفى (صلّى الله عليه وآله)، فلابدّ أن يكونَ هذا المعنى أخذَه عن المصطفى (صلّى الله عليه وآله).

فإذا لا يضرُّ وقفُ الحديثِ هنا، أو كونُه موقوفًا، خاصّةً أنهم قرّروا في بعضِ كتبِهم أنَّ ما يكونُ من العقيدةِ والدِّين كهذا، هذه مسألةٌ في العقيدة، في صميمِ العقيدة، هذه تدخلُ في بابِ الصفاتِ، الصفاتِ الإلهيّة، لا يمكنُ أن يستحلّ أحدٌ من الصحابةِ -العدول على تعبيرِهم- أن يُحدّثوا بها، إن لم يكونوا قد سمعوها من صاحبِ الشريعة، لأنّ الأمرَ دينٌ وشرع. هكذا ذكروا في كتبِهم الأصوليّة، لو رجعتم إليها.

فإذن، يكونُ هذا الحديثُ صحيحًا، ولا يضرُّ كونُه موقوفًا، فأيُّ داعٍ لتضعيفِ ذلك الحديثِ الآخر، وإن ضعّفتَه، هذا الحديثُ يشهدُ لذاك، حديثُ أبي موسى يكونُ شاهدًا مُقوِّيًا للحديثِ الذي حاولتَ تضعيفَه لمكانِ عنعنةِ ابنِ إسحاق ليس إلا.

ثمّ لو تنزّلنا وذهبنا إلى الاحتمالِ الآخر، وهو أنّ أبا موسى لم يسمعْ هذا الحديثَ من رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، سمعَه مِمّن إذًا؟

أيمكنُ أن يكونَ قد ابتدَعَه من إنشاءِ نفسِه؟ يعني من فكرِه؟ هكذا تخيّل هو أنّ الكرسيَّ موضعُ القدمين، وله أطيطٌ كأطيطِ الرحل؟!

لا بدَّ أنّه سمعه من أحد.

فإذا أثبتَّ أنّه سمعَ ذلك من أهلِ الكتاب، والتزم به عقيدة، فأنتَ بين خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن تقول: "عقيدتُنا سلفيّة، نتّبعُ السلف، وأبو موسى من السلف، من كبارِ السلف عندكم، فلا بدّ أن تصبح عقيدتُكم أطيطية كعقيدته الأطيطية"، وإمّا أن تقول: "لا نقبل كلَّ ما جاءَ به السلف"، فلستم بسلفيّين إذًا، ها أنتم تنقضون عقائدَ السلف، صرتم عمليًّا رافضة!

لأنّ ما بيننا وبين هؤلاء السلفيّين؟ أنّنا نَنْقُد، ليس أيُّ أحدٍ من أصحابِ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) حدّث بشيء أو قال شيئًا قبلناه فورًا.

نَنْقُد، نخطّئهم، نطعنُ عليهم، نقول: نعم، تلوّثوا باليهوديّة، تلوّثوا بالنصرانيّة، تلوّثوا بالمجوسيّة، تلوّثوا بالوثنيّة، كان منهم منافقون، لا نقول ولا نسلّم بأنّهم كلّهم ثقات، وكلّهم عدول، وأنّ علينا أن نقيس عقيدتنا بعقيدتِهم، وسلوكيّاتِنا بسلوكيّاتهم! أبدًا! هذا هو الفرق.

فإذًا الألباني إن لم يَحمِل العقيدة الأطيطية هذه، ليس بسلفيّ إذًا، فعَلامَ كلُّ هذا التغنّي بالسلف، والسلفيّة، وسلفِ الأمّة، وفهمِ السلفِ الصالح؟!

إذا قلتم إنّ أبا موسى ما سمع هذا من رسول الله، سمعه من أهل الكتاب، من اليهود، ولذا نَرُدُّه، ها قد أثبتّم أن أبا موسى الأشعري يأخذ دينه من اليهود!

فمن مِنّا صنيعةُ اليهود الآن؟ نحنُ الرافضة صنيعةُ اليهود كما تبهتونَنا؟ أم أنتم صنيعةُ اليهود، إذ تتبعون رجالًا ثبتَ بالدليلِ القاطع أنهم أخذوا من اليهودِ عقائدَهم؟!

يعني: أبو موسى لّما قال بملءِ الفم: "الكرسيُّ موضعُ القدمين، وله أطيطٌ كأطيطِ الرحل"، هذه كانت عقيدتُه أم لا لما حدّث بها؟! هذه عقيدتُه! يقول: "هذه عقيدتي في الله"! عقيدتُه يهوديّة إذًا.

هذه هي الحقيقة، بلا إجحاف، وبلا تَجَنٍّ، وبلا مبالغة، وبلا تحامل.

الحقيقة هي أنّ هذه العقيدة التي تُسمّى عقيدة "أهل السنّة والجماعة" هي في جوهرها عقيدة يهوديّة، لأنّ أصحابها اتّبعوا أُناسًا هم في الحقيقة كانوا عملاءَ لليهود، عملاء يتعاملون معهم، يتعاطون معهم، ومن أبرز هؤلاء: الطاغية الثاني عمر بن الخطّاب (لعنه الله).

فنفس هذا الأثر، أثر الأطيط، حديث الأطيط، وما ذكره أبو موسى وغيره، مرويّ أيضًا عن عمر بن الخطّاب، ولكنّه مرفوع.

ارجعوا إلى كتاب السنّة لابن أبي عاصم، يروي عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطّاب، هو يقول: رضي الله عنه! (لعنه الله):

- **أن امرأةً أتت النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) فقالت: "ادعُ الله أن يُدخلني الجنّة"، فقال: "فعظّم الربّ تبارك وتعالى"**، يعني: النبيّ عظّم الله تبارك وتعالى، **وقال: "إنّ عرشَه فوق سبعِ سماوات، وإنّ به لأطيطًا كأطيطِ الرحلِ الحديدِ إذا رُكبَ من ثقلِه"**. (١)

طبعًا هذا المثبت في المطبوع، والظاهر هذا تصحيف.

المكتوب هكذا: "كأطيطِ الرجل الحديد"، إذا رُكِب من ثقله.

لكنّ الظاهر: المُراد، بدلالة بقيّة الألفاظ وضبطِها في الروايات الأخرى:

"كأطيطِ الرحل"، يعني: مثل السَّرج أو ما شاكله، الذي يُوضَع على الدابّة، الرحل.. هذا إذا كان حديديًّا، يعني: يُصدر أصواتًا إذا كان الجالس عليه ثقيلًا، "كأطيطِ الرحلِ الحديديِّ إذا رُكِب من ثقله"، والضميرُ عائد على الله!

---

١ كتاب السنّة لابن أبي عاصم، برقم ٥٧٤

نعوذ بالله! حاشا رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله) أن يُحدّثَ بمثل هذا.

إنّما حدّث بذلك عمر.

ولكن، هذه المشكلة في الإسرائيليات، أن كثيرًا من الإسرائيليات التي تلقّاها هذا اللعين عمر من أساتذته اليهود -إذ كان يتردّد عليهم- نُسِبَت إلى النبي (صلّى الله عليه وآله)، خاصّةً مع توالي الزمان.

عمرُ معروفٌ، كما بيّنا نحن في سلسلةِ محاضراتِنا بعنوان: الشيعة في مواجهةِ تهويدِ وتحريفِ الدِّينِ الإسلامي، بيّنا هناك كيف كانت صلةُ عمرَ باليهود وثيقةً جدًّا، وكان يتردّدُ عليهم دائمًا، ويتلقّى منهم دائمًا، ووبّخه النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) أكثرَ من مرةٍ على ذلك.

للتذكير فقط:

- ارجعوا إلى تفسير الطبري، **يروي عن السدي، قال: كان لعمر بن الخطاب أرضٌ بأعلى المدينة، فكان يأتيها، وكان ممرُّه على طريقِ مدراسِ اليهود** -يعني الحوزة العلمية لليهود إن جاز التعبير- **وكان كلما دخلَ عليهم سمعَ منهم.**[1]

[1] في تفسير الطبري للآية ٩٧ من سورة البقرة.

السيوطي في جامع الأحاديث يروي اعترافًا من عمر، أنه كان يتردّد عليهم ويأخذ منهم.

يروي عن الشعبي عن عمر، قال: إنّي كنتُ أَغشى اليهود يومَ دراستِهم، - اليوم الذي يدرسون فيه التوراة المحرّفة وعقائدهم الباطلة، كان عمر يحضر عندهم كـ(تلميذٍ نجيبٍ) من تلامذتهم- ، **فقالوا: ما من أصحابك أحدٌ أكرم علينا منك، لأنك تأتينا!** (١).

يعني المسلمون البقيّة كانوا قد قاطعوا اليهود، ما شأنهم باليهود –في دراستهم–، ما قاطعوهم في التعاملات التجارية مثلًا، لكن لا يذهبون إلى الكنيس اليهودية أو المدراس اليهودية.

عندهم رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، عمر يترك رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله)، ويذهب إلى هؤلاء!

فكانوا فرحين به كثيرًا، يقولون: ما أحد من أصحابك –أي من المسلمين– أكرم علينا منك، أنت لأنك تأتينا دائمًا!

فرصةٌ عظيمةٌ كي يزرقوا من خلاله، ويدسّوا من خلاله عقائدهم في محيط المسلمين، وبالفعل نجحوا في ذلك.

---

١ جامع الاحاديث للسيوطي ج٢٨ ص٤٨٤

هذه العقيدة: عقيدة الأطيط، هي بالأصل عقيدة يهودية.

ارجعوا إلى شرح المواقف للقاضي الجرجاني، في المقصد الأول الذي هو بعنوان: (**أنّه تعالى ليس في جهةٍ من الجهات، ولا في مكانٍ من الأمكنة، ليس له مكان**).

- يقول: **وخالفَ فيه المشبِّهة، أهل التشبيه، وخصّصوه بجهةِ الفوق اتفاقًا**، قالوا: الله فوق.

- **ثمّ اختلفوا فيما بينهم، فذهب أبو عبد الله محمد بن كرام إلى أن كونَه في الجهة ككون الأجسام فيها، وهو أن يكون بحيث يُشار إليه.**

هذا الله في هذه الجهة وليس في هذه الجهة –لا بدّ أن تكون له كتلةٌ جسميةٌ معينةٌ في جهةٍ من الجهات حتى تَصحّ الإشارة إليه، بحيث يُشار إليه أنّه ها هنا أو هناك.

قال: وهو ممّاسٌ للصفحة العليا من العرش، ويجوز عليه الحركة والانتقال وتبدّل الجهات.

هذا ما قالوه.. لاحظوا هنا ماذا يقول؟

- **يقول: وعليه اليهود!**

أي: على هذا القول، اليهود، يقولون بهذا القول، يقولون بهذه العقيدة.

- **حتى قالوا** –أي اليهود– **: العرش يأطُّ من تحته أطيطَ الرحل الحديد تحت الرُّكَب الثقيلة.** (١

عقيدة يهودية! هذا عين التشبيه والتجسيم!

إذا أثبتَّ لله –نعوذ بالله– مثل هذه الصفة، أنّه في جهة، وأنّه يجلس على كرسيه أو على عرشه، ويأطُّ به من ثقله أطيط الرحل بالراكب، فأنت قد جعلت له كتلةً جسميةً ما! فكيف يصدر هذا الأطيط؟ هذا الصوت، كيف يصدر إذا ليس له ثقل؟!

هذا عين التشبيه والتجسيم، وقد قلّد فيه هؤلاء الأخلاف أولئك الأسلاف، من عملاء اليهود، والآخذين منهم عقائدهم، أولئك المارقة الذين تحدث عنهم سيّد الشهداء (أرواحُنا فداه) في تكفيره الحسيني.

أيها الناس، اتقوا... – يحذّرنا، – **هؤلاء المارقة الذين يُشبّهون الله بخلقِه، يُضاهِئون قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب.**

الحسين (عليه السلام) سبق تحذيرُه هذا، وكان متقدِّمًا جدًّا، أصلًا مجرّد أن ينطق الحسين (عليه السلام) بهذه الكلمة في خطبتِه معناها أنّه كانت هذه الظاهرة قد نشأت في عصرِه، ظاهرة التشبيه، أي: قبل مجيء هؤلاء كلّهم

---

١ شرح المواقف للقاضي الجرجاني ج٨ ص١٩

من المشبِّهة، وقبل مجيء ابن تيمية، حتى يُصحِّح حديث الأطيط وأمثاله إلى يومنا هذا.

وكشفَ الحسين (عليه السلام) السرَّ، هو تأثُّرهم بأهل الكتاب وعقائدهم.

يُضاهِئون قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب. هذه عقيدةٌ مارقةٌ كفريةٌ، فلمّا كفَّر الحسينُ (عليه السلام)، لم يُكفّر من فراغ، حاشاه، كفَّر لأدلّة، لبراهين، لوقائع موجودة.

لمّا قال: **ما على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء،** هذه كلمةٌ في الصميم، قائمةٌ على أدلّةٍ وإثباتاتٍ جدّيةٍ حقيقيةٍ، لها دواعيها ولها أسبابها.

فسّر هذه الكلمة في بيانِه، في خطبتِه العظيمة، خطبتِه في التوحيد، التي بدأها بتحذيرِنا نحن الناس:

يا أيها الناس، اتقوا هؤلاء المارقة الذين يُشبهون الله بخلقِه.

يقولون له: أطيط! هذا تشبيه، وعينُ الكفر. هذا يقول إمامُنا الصادق (صلوات الله عليه): **من زعمَ أن اللهَ من شيءٍ، أو في شيءٍ، أو على شيءٍ، فقد كفر.** (١)

أنت تقول: الله على العرش، وله أطيط.

كفرتَ بحكم الصادق من آل محمد (عليهم السلام).

عقيدةُ التوحيد الإبراهيمية المحمدية تأبى هذا القول، وهذا الاعتقاد الفاسد الشائن.

أنتم تقولون: إنه يحمل عرشَه، وهو عليه، ويكون له أطيط!

بل وجوّزتم –كما نقل ابن تيمية في تلبيس الجهمية– أن يكون الله محمولًا على ظهر بعوضة! أعاذنا الله!

هذا كلّه تجسيم وتشبيه، وبعد هذا نقول: كيف يُلام الحسين (عليه السلام)، ويُلام أبناؤه الأئمة الأطهار (عليهم السلام) على تكفيركم؟!

قلنا نحن في الجلسة الأولى : طَرقُ هذا المبحث يجعل كثيرًا من الناس يضطربون، يتوترون، لأنّه صار مدلول الكلمة مدلولًا سلبيًا: التكفير كأنّه تفجير، كأنّه إرهاب، كأنّه قتل! ليس الأمر كذلك.

---

١ التوحيد – الشيخ الصدوق – الصفحة ٣١٧

التكفير بالنتيجة مسألة شرعية، نريد أن نعرف: من هو الداخل في الإطار الإسلامي، ومن هو الخارج عنه، لأنّه تلوّث بعقائد الآخرين. ليس بالضرورة أنّنا نستحلّ دمَه مثلًا، أو نصادر حقوقه مثلًا، لمجرّد أننا كفّرناه، لا! قد كُفّر، نعم، لأنه فعل هذا أو قال هذا..

القائل بالعقيدة الأطيطية كافرٌ عند الحسين والأئمة (عليهم السلام).

القائل بالجهة، أي: أن لله جهةً من الجهات، والانتقال، والنزول، والصعود، ومشاكل.

القائل بأنّ الله يكشف عن ساقه يوم القيامة، هذا كافرٌ عند الحسين وأبناء الحسين الأئمة الأطهار (عليهم السلام).

لا يمكن أن نُلام نحن –إذ نحن من أتباعهم– على تكفير هؤلاء الذين كفّر أسلافهم الحسين! فما ظنّك بالأخلاف؟!

أمّا سيتبيّن –إن شاء الله في القادم من الجلسات إن أحيانا الله تعالى ووفّقنا– أنّ تكفيرنا هذا تكفيرٌ مُهذّب، ليس كتكفير البكرية المهووسين بالقتل والذبح والدم.

أصلًا، التكفير عندهم اتّخذوه ذريعةً للتوسّع، وبسط النفوذ والسلطان.

يعني: ابن سعود من البداية، تحالف مع محمد بن عبد الوهاب لهذا الغرض، غرض أنه يريد أن يستولي على جزيرة العرب.

كيف يستولي عليها؟ كيف يكون له مبرّر في الغزو وقتل الناس واستحلال دمائهم؟

خرج له بهذه العقيدة، العقيدة التكفيرية، كفّر الناس المسلمين بما يُستحلّ به الدم، فكان يغزو، يقتل، يسلب، يسبي النساء باعتبارهنّ مشركات، ويُطأْن!

نحن لا نفعل هذا.

نحن وإن كفّرنا، فهذا التكفير تكفيرٌ سيتبيّن -إن شاء الله لاحقًا- أنّه يقف عند حدود معينة، لا يتجاوزها إلى حدّ استحلال الدم أو سلب الحكم، حكم المسلم عن المسلم، وإن كان في عقيدته كفرٌ، وإن كان في عقيدته خللٌ، على تفصيلٍ سيأتي إن شاء الله تعالى.

خلاصته أن التكفير الحسيني تكفيرٌ سامٍ ومهذّب، بخلاف التكفير البكري، التكفير العمري، التكفير العائشي -لأنها هي أيضًا كفّرت الناس واستحلّت دماءهم-، التكفير البكري، التكفير الوهابي، هذه تختلف.

تكفيرُنا راقٍ، نفخرُ به صراحة، أن نقول: نحن نعم نكفّر، كما كفّر الحسين (عليه السلام)، هذا نفخرُ به.



تكفير الحسين لمنكر الإمامة

تبيّنَ ممّا سبقَ من بحوثٍ في هذه الجلساتِ أنّ التكفيرَ الحسينيَّ له دواعيَهُ الجدّية، فمخالفونا واقعونَ في انحرافاتٍ خطيرةٍ جدًّا في أصلِ الأصول، وهو أصلُ التوحيد، حتى قالوا بالعقيدةِ الأطيطية (عياذًا بالله)، أي تلك العقيدةِ التي تزعمُ أنّ اللهَ تعالى يجلسُ على العرشِ أو على الكرسيِّ، حتى يصدرَ أطيطٌ (أي صوتٌ من ثقلِهِ)، وحتى جوّزوا أن يستقلَّ اللهُ تعالى جالسًا على ظهرِ بعوضةٍ (نعوذُ بالله).

وكلُّ هذا وردَ في كتابِ ابنِ تيمية الشهير (بيان تلبيس الجهمية)، وهو ينافحُ عن هذه العقيدةِ التشبيهيةِ الكفريةِ، ويردُّ على منِ استبشعها وأنكرها.

هذا مروقٌ من الدين، كما نصَّ عليه سيّدُ الشهداءِ (أرواحُنا فداه، صلواتُ اللهِ عليه) في بيانِه التكفيريّ، خطبتِه التي خطبَ بها كما في (تحف العقول):

- **«أيّها الناسُ، اتّقوا هؤلاءِ المارقةَ الذين شبّهوا اللهَ بخلقِه، يضاهئونَ قولَ الذين كفروا من أهلِ الكتاب»**.

وحينئذٍ نفهمُ لماذا قال الحسينُ (عليه السلام) لحبابةِ الوالبية (رحمها الله): «**ما على ملّةِ إبراهيم**»، وفي لفظٍ آخر: «**ما على الفطرةِ التي جاء بها محمدٌ (صلى الله عليه وآله) إلّا نحنُ وشيعتُنا، وسائرُ الناسِ منها براء**».

لماذا صاروا براء؟

لماذا كلُّ الفرقِ وقعت في هذا الكفر، قصدتْ أو لم تقصدْ؟ لإعراضِها عن اتباعِ أئمّةِ الهدى، أئمّةِ العترةِ الطاهرة (صلواتُ الله عليهم أجمعين)، إعراضُهم عن أخذِ عقائدِهم من أهلِ بيتِ النبوةِ (عليهم السلام) الذين هم منبعُ التوحيدِ الصافي النقي.

نحن نقرأ في الزيارةِ الجامعة، المرويةِ عن إمامِنا وسيّدِنا الإمامِ العاشر من أئمّةِ أهلِ البيت، الإمامِ عليِّ بنِ محمدٍ النقيِّ الهادي (صلواتُ الله عليهما) هذه الزيارةُ الجامعةُ التي قالَ العلّامةُ المجلسي (رحمه الله): «**إنها من أصحِّ الزياراتِ سندًا، وأعمِّها موردًا، وأفصحِها لفظًا، وأبلغِها معنى، وأعلاها شأنًا**».(١)

ماذا نقرأُ في هذه الزيارة؟ الزياراتُ نحنُ أكثرَ من مرةٍ نكرّر، نقول: هذه الزياراتُ التي بين أيدينا، حتى الأدعيةُ ينبغي شيئًا ما للمؤمنِ أن يتأمّلَ في عباراتِها، أن يفهمَ معانيها، مدلولاتِها، إلى ما تشير، على ماذا تدلّ، يتأمّلوا.

نقرأُ في هذه الزيارة:

«**من أرادَ اللهَ بدأَ بكم، ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم، ومن قصدَهُ توجّهَ بكم**».

---

١ بحار الأنوار – العلامة المجلسي – ج ٩٩ – الصفحة ١٤٤

ما معنى قولِ الإمامِ عليٍّ الهادي (صلواتُ الله عليه) في هذه الزيارةِ التي نزورُ بها الأئمّةَ الأطهار (عليهم السلام)، الزيارةُ الجامعةُ البليغة؟: «**ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم**»؟

الموحّدون الحقيقيون هم الذين يقبلون عن آلِ محمدٍ فقط (عليهم السلام)، والذين لم يأخذوا من آلِ محمدٍ (عليهم السلام)، ولم يقبلوا عنهم، غيرُ موحّدين، ذلك بدلالةِ قاعدةٍ منطقيةٍ معروفةٍ في علمِ المنطق، تُسمّى قاعدةَ عكسِ النقيض.

ما معنى عكسِ النقيض؟ الموضوعُ والمحمولُ يُستبدلان أمكنتَهما، ويكون كلٌّ منهما منقوضًا مع بقاءِ الحالِ والصدق.

يعني حتى نضرب مثالًا، نقول مثلًا:

المثالُ المشهور: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، صحيح؟

إذا أردنا أن نُطبّقَ عكسَ النقيض، ننقل "كلُّ إنسانٍ" نضعه في محلِّ "حيوان"، و"حيوان" نبدأ به، الجزءُ الأول يصيرُ في محلِّ الجزءِ الثاني، الجزءُ الثاني يصبح في محلِّ الجزءِ الأول، وننقضُ ونعكس.

كلُّ إنسانٍ حيوانٌ

⇦ كلُّ ما ليسَ بحيوانٍ فليسَ بإنسانٍ

هذا يُسمّى عكسَ النقيض في المنطق، هناك العكسُ المستوي، يختلف.

الآن لو أردنا أن نُطبّقَ قاعدةَ عكسِ النقيض على العبارةِ التي نحنُ فيها، هذه العبارةُ العظيمةُ: «ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم»، طبّق عكسَ النقيض، بدّل واعكس، تصبح:

«من لم يقبلْ عنكم لم يوحِّدِ اللهَ تباركَ وتعالى».. هذا عكسُ النقيض.

قد يقول قائلٌ: بأنّه لا حجّةَ في عكسِ النقيض هاهنا، لأنّ دلالتَه ليست بيّنة، بل هي دلالةٌ لزوميةٌ، التزاميّة، ليست بيّنة، يعني من لوازمِ هذه المقولةِ، ما دلالتُه تكونُ بعكسِ النقيض كذا، هذا لازم، فليست الحجّيةُ هنا تامّة.

لا نستطيع أن نقول: لأنّ المعصومَ (عليه السلام) قال: «ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم»، معنى ذلك أن الذي لا يقبلُ منهم أو لا يأخذُ منهم (عليهم السلام) ليسَ بموحّد، كلُّ من لم يأخذْ منهم ليسَ بموحّد؟

نقول: بل الدلالةُ هنا تامّة، والحجّيةُ هنا تامّة.

لماذا؟ لأنّ المتحدّثَ هنا معصوم، والمعصومُ ملتفتٌ للوازم، ليس كأحدِ الناسِ الذين قد يقولون عبارةً ولا يلتفتون إلى لوازمِها، للغفلةِ مثلًا، للخطأ مثلًا في التعبير، هذا صحيحٌ شائعٌ عند الناس، كثيرًا ما لا نستطيع أن نجعلَ كلامَ المتحدّثِ بلوازمِه تامًّا، يعني من حجّيةِ كلامِه لا تسري إلى اللوازم،

لأنّها هذه لوازم، ومنها ما نستنبطُه من كلامِه، أو نفهمُه بعكسِ النقيض مثلًا، لأنّه غير ملتفتٍ إلى عكسِ النقيض، غير مريدٍ لذلك المعنى، وإنّما هو ملتزمٌ فقط بكلامِه بحسبِ دلالتِه الأولية، موجبًا كان أو سالبًا، لا أكثر.

هذه تصبحُ دلالةً بيّنة، أمّا الدلالةُ اللازمةُ، هذه اللوازمُ، هذه التي تأتي، هذه ليس بالضرورةِ أن يكون ملتفتًا لها، صحيح، ليس ملتفتًا إليها، لأنّه ليسَ بمعصوم، فلا يُثمنُ كلامُه جيّدًا.

أمّا المعصومُ المتصلُ بالله (تبارك وتعالى)، فهذا كلامُه تامٌّ، ملتفتٌ فيه إلى كلِّ اللوازم، كما نتعاملُ معَ القرآنِ الحكيم، أفيقولُ قائلٌ: إنّ عكسَ النقيض في القرآنِ الحكيم ليسَ بحجّة؟

فكذلك كلامُ النبيِّ والمعصومين (عليهم الصلاة والسلام).

فإذًا نفهمُ من هذه العبارةِ بالفعل، لمّا يقول (صلواتُ اللهِ عليه):

«من أرادَ اللهَ بدأَ بكم، ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم، ومن قصدَهُ توجّهَ بكم»،

خاصّة العبارةُ الثانيةُ، هذه العبارةُ الوسطيّة:

«ومن وحّدهُ قبِلَ عنكم»، بعكسِ النقيض تكونُ النتيجة: «من لم يقبلْ منكم أو عنكم، لم يوحِّدِ اللهَ تعالى».

وهذا ما عليه المخالفون، انظروا إلى أين ساقهم الشيطانُ وأولياؤه من عملاءِ اليهود، ساقوهم إلى العقيدةِ التشبيهيةِ اليهودية، إلى العقيدةِ التجسيمية، إلى العقيدةِ الأطيطيةِ الكفرية (نعوذُ بالله).

هذه نتيجةُ الإعراضِ عن تلقّي العلم وفهمِ العقيدة من آلِ محمدٍ (صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم أجمعين).

ثم إنَّ انحرافَهم وما لديهم من اختلالٍ في عقيدتِهم لا ينحصرُ فقط بأصلِ التوحيد، بل يمتدُّ إلى الأصولِ الأخرى، لديهم اختلالاتٌ خطيرةٌ في أصلِ النبوة، في عصمةِ الأنبياءِ مثلًا..

لما يثبتون مثلًا أن نبيّنا (صلى اللهُ عليه وآله) كان يرتكبُ أخطاءً يصحّحُها له عمر (لعنه الله)، هذا خللٌ خطيرٌ جدًّا في هذا الأصل، في أصلِ الاعتقادِ بالنبوة.

لما ينسبون إلى أنبياءِ الله العظام (صلواتُ الله عليهم أجمعين) شائناتٍ وموبقاتٍ لا يمكن أن تُنسبَ إلى أيّ مؤمنٍ عاقل، أفعالٌ سفيهةٌ تدلُّ على سفاهةٍ في العقل، من قبيل ما يروونَه مثلًا، يقولون: إنَّ نملةً قرصتْ نبيًّا، فقامَ وأحرقَ قريةَ النملِ كلَّها!

هذا فعلٌ سفيه، ليس فعلًا لإنسانٍ عاقل، فضلًا عن أن يكون متديّنًا أو مؤمنًا! أفيفعلُ هذا نبيٌّ عظيمٌ من أنبياءِ اللهِ تعالى (عياذًا بالله)؟!

لما يثبتون مثلًا أنه (عياذًا بالله، طبعًا هذه كلمةٌ جدًّا خطيرة): أن يوسفَ (عليه السلام) همَّ بالزنا (نعوذُ بالله)، يثبتون هذا!

ولنا في ذلك ورقةٌ بحثيّةٌ مفصّلة، ذكرنا فيها أقوالَ مفسّريهم وعلمائِهم، هم يثبتون، يعني يفسّرون قولَه تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا}

يقصدون أي: همَّ بالزنا بها (نعوذُ بالله)! يقولون: جاء جبرائيل، رفسه رفسةً، هكذا!

هذا شيءٌ خطيرٌ جدًّا، إلى درجةٍ أنهم (نعوذُ بالله، ومع اعتذارِنا من مقامِ سيّدِنا يوسف عليه السلام)، يقولون: حتى إنه حلّ تَكَّةَ سروالِه! أفيفعلُ نبيٌّ عظيمٌ مثل هذا؟ نعوذُ بالله.

هذه اختلالاتٌ خطيرةٌ جدًّا في أصلِ التوحيد، لديهم اختلالٌ في أصلِ العدل، أصلًا أصلُ العدلِ غير موجودٍ عندهم أصلًا، وفي أصلِ الإمامةِ عندهم اختلال، هذا الاختلالُ في أصلِ الإمامة، بالمناسبة، ليس هينًا، الاختلالُ في أصلِ الإمامة داخلٌ في التكفيرِ الحسيني.

أبو عبدِ الله الحسين (صلواتُ الله عليه) كفَّرَ من لديه اختلالٌ في أصلِ الإمامة، وبهذا نحن ننتقلُ وإيّاكم إلى بياناتٍ جديدةٍ من بياناتِ سيّدِ الشهداءِ (عليه السلام) في التكفير، تُضافُ إلى تلك البياناتِ السابقة.

ولعلّ شخصًا في البدايةِ يستبشعُ ذلك أو يستثقله إذا كان من خارجِ الدائرةِ الشيعية، لماذا؟

لأنّه يقول: هذه الإمامةُ هي -في ظنِّه- الإمامةُ مجرّدُ إمرة، مجرّدُ حكومةٍ في الدنيا، هو غيرُ مدركٍ لها.

الإمامُ عندنا غيرُ الإمامِ عندكم، الإمامةُ عندهم منصبٌ أكثرُه سياسيٌّ دنيويٌّ في الحقيقة، أما الإمامةُ عندنا تختلف، الإمامُ عندنا هو إمامُ دينٍ قبل أن يكونَ إمامَ سياسةٍ وحكمٍ وتنفيذٍ وإجراءٍ وشؤونٍ وولاياتٍ وما شاكل.

ولذلك، هذا المخالفُ إلى الآن من حمقِه، أو قُل من سذاجتِه -إذا أردنا أن نخفّفَ العبارةَ- يأتينا ويقول، ودائمًا يكرّر هذه الأغلوطة: «لماذا تُكفّرونَ معاويةَ، وقد تنازلَ له إمامُكم الحسنُ (عليه السلام) عن الإمامة، أو عن الخلافة؟»

هو غيرُ قادرٍ على أن يفهم أنّه أبدًا ما تنازلَ عن الإمامة، كيف وهو الإمام، هو إمامُ الدينِ والدنيا، هو الخليفةُ، الخليفةُ الحقُّ، الخليفةُ الشرعيُّ لرسولِ اللهِ (صلى اللهُ عليه وآله).

الشيء الذي أنتَ تسميه تنازلًا، وما هو بتنازلٍ في الحقيقة، لأنّ دافعَه الاضطرار، منصبٌ سياسيٌّ -إن جاز التعبير- وهو منصبُ الحكومةِ فقط، وهو باقٍ على إمامتِه، هو الإمام.

يعني الإنسانُ الذي في زمانِ الإمامِ الحسنِ (عليه السلام)، المسلمُ العادلُ إذا سُئل: «أنتَ لا تريد أن تموتَ ميتةً جاهلية، فمن إمامُك؟»

يقول: الحسنُ بنُ عليٍّ (صلواتُ الله عليهما)، وإن كان معاويةُ سالبًا للحكمِ منه، واضطرَّ هو -حقنًا لدمِه ودماءِ أهلِ بيتِه وشيعتِه- أن يتاركه: «خذ هذه عفطةَ العنز، هذه السلطان».

فلذلك أقول: قد يستغربُ من هذا الكلام، يقول: ما معنى أن تُكفّرونا لأنّنا ما آمنا بإمامةِ أئمّتِكم؟

نقول: أنتَ إذا تَعي أكثر، وتحرّر عقلَك، وتنشّط عقلَك، تفهم أنَّ الخللَ في الإمامةِ، في أصلِ الإمامة، ليس هينًا، بدورهِ أيضًا.

أصلًا، ما الذي قادكَ إلى الخللِ في التوحيد؟ من أين جاءتك العقيدةُ الأطيطية؟ لأنّ عندك خللًا في أصلِ الإمامة أولًا!

أنتَ إذا كان أصلُ الإمامةِ عندكَ صحيحًا، ولا تقبلُ إلّا من آلِ محمدٍ (عليهم السلام) أن تأخذَ عقيدتَك، كنتَ تأخذها من الأطيطيين؟

ما كنتَ تأخذها من اليهود وعملاءِ اليهود، وأحاديثِ الأطيط والتشبيهِ والتجسيمِ والجبر، وإلى ما هنالك من أحاديث، كلُّها كفريّة، وأفسدتْ عقيدتَك في أصلِ الأصول، وأصلِ التوحيد.

أي بعبارةٍ جامعةٍ: الخللُ في أصلِ الإمامة يقودُ إلى الخللِ في أصلِ التوحيد، ولذا ليس هينًا التكفيرُ الحسيني، حينما يُكفّرُ من لديه خللٌ في أصلِ الإمامة، فإنَّ ذلك أيضًا قائمٌ على أسسٍ متينةٍ ...لأنَّ شيئًا يجرُّ إلى شيءٍ.. أين كفّرَ الحسينُ (بأبي هو وأمي) من لديهم خللٌ في أصلِ الإمامة أو انحراف؟

في كتاب (كفاية الأثر) للثقةِ الجليل الخزاز، وعنه نقلَ صاحبُ (وسائل الشيعة) الحرُّ العاملي (رضوانُ الله تعالى عليه) في وسائلِه؛

عن موسى بن عبد ربّه، قال: سمعتُ الحسينَ بنَ عليٍّ (عليهما السلام) يقول في مسجدِ النبيِّ (صلى اللهُ عليه وآله) -وذلك في حياةِ أبيه، أي في حياةِ أميرِ المؤمنين (صلواتُ الله عليه)-: سمعتُ رسولَ الله (صلى اللهُ عليه وآله) يقول: "أوّلُ ما خلقَ اللهُ عزّ وجلّ حُجبَه، فكتبَ على حواشيها: لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله، عليٌّ وصيُّه (صلواتُ الله عليهما وآلهما)، ثم خلقَ العرشَ، فكتبَ على أركانِه: لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله، عليٌّ وصيُّه (صلواتُ الله عليهما وآلهما)، ثم خلقَ الأرضين، فكتبَ على أطوارِها: لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله، عليٌّ وصيُّه (صلواتُ الله عليهما وآلهما)، ثم خلقَ اللوحَ، فكتبَ على حدودِه: لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله، عليٌّ وصيُّه (صلواتُ الله عليهما وآلهما)"..فمن زعمَ أنّه يحبُّ النبيَّ ولا يحبُّ الوصيَّ فقد كذب، ومن زعمَ أنّه يعرفُ النبيَّ ولا يعرفُ الوصيَّ فقد كفر.

تكفيرٌ حسينيٌّ صارمٌ، متلقّى من رسولِ الله (جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله): يقول: من زعمَ أنّه يعرفُ النبيَّ، ولا يعرفُ الوصيَّ، تسأله: من وصيُّ رسولِ الله؟

يقول: لا أعرفه! لا يعرف أنّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ وصيُّ رسولِ الله! مجردُ خليفةٍ رابع؟ هكذا؟ هذا ليس الوصيَّ، الإمامَ بلا فصل، الخليفةَ بلا فصل من بعدِ النبيِّ مباشرةً (صلى الله عليه وآله)، ولا يُؤخذ إلا منه.

"من زعمَ أنّه يعرفُ النبيَّ، ولا يعرفُ الوصيَّ، فقد كفر".

ثم قال (صلى الله عليه وآله):

"ألا إنّ أهلَ بيتي أمانٌ لكم، فأحبّوهم بحبّي، وتمسّكوا بهم، لن تضلّوا." قيل: فمن أهلُ بيتِك يا نبيَّ الله؟ قال: "عليٌّ، وسبطاي، وتسعةٌ من ولدِ الحسين، أئمّةٌ أبرارٌ، أمناءُ، معصومون، ألا إنّهم أهلُ بيتي، وعترتي، من لحمي ودمي." (١)

هذا بيانُ تكفيرٍ حسينيٍّ صدرَ أيامَ حياةِ أميرِ المؤمنين (صلواتُ الله عليه)، صدرَ من الإمامِ سبطِ رسولِ الله، سيّدِ شبابِ أهلِ الجنة، الحسينِ بنِ عليٍّ، ومكانُ الصدور: مسجدُ رسولِ الله (صلى الله عليه وآله).

---

١ كفاية الأثر – الخزاز القمي – الصفحة ١٧١

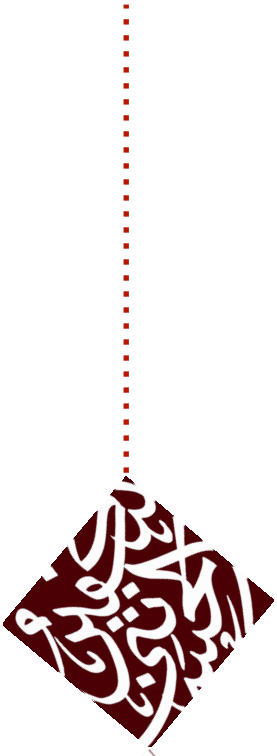
تظنّونها هيّنةً، هذه؟ لا والله، ليست بهيّنة، لأنّ الحسينَ يكفّرهم أمامَ أعينِهم.

فمعظمُ الذين كانوا في هذا المسجد -مع الأسف- ما كانوا يعرفونَ الوصيَّ، كانوا جاحدين له.. فئةٌ من الصفوةِ والأبرار، من أمثالِ عمارٍ مثلًا، من أمثالِ أبي ذر، من أمثالِ مقداد، سلمان... هؤلاء عرفوا هذا الوصيَّ، وتمّوا على بيعتِهم له في غدير خم.

فأن يخرجَ الحسينُ عليهم (صلواتُ الله عليه) في مسجدِ رسولِ الله، قائلًا: "من عرفَ..."، وينقلُ حديثَ جدِّه (صلى الله عليه وآله): "**من زعمَ أنّه عرفَ النبيَّ، ولم يعرفِ الوصيَّ، فقد كفر**"

هذه ليست بهيّنة، هذه مواجهة.

هذا حتى تعرفَ أنَّ الحسينَ (عليه السلام) لم يسكتْ، أئمّتُنا ما سكتوا، كفّروا من يستحقُّ أن يُكفَّر، بجحودِه، وعصيانِه، ونكرانِه.



منطق ذرية الحسين في التكفير

انتهينا إلى موقفٍ من المواقفِ والبياناتِ التكفيريّةِ لسيّدِ الشهداءِ أرواحُنا فِداه، وهو الذي دلّنا على أنَّ الخللَ في أصلِ الإمامةِ –من أصولِ الدين– لا يَقصُرُ في الحقيقةِ عن الخللِ في أصلٍ آخرَ، هو أصلُ الأصولِ، أعني: التوحيد.

وذلك لأنَّ الخللَ في أصلِ الإمامةِ، بأن لا يأتمَّ المسلمُ بمَن أوجبَ اللهُ تعالى الائتمامَ به، يقودُ –لا محالة– إلى اختلالاتٍ عقديّةٍ في الأصولِ الأخرى، بما فيها أصلُ التوحيد، فيقعُ الإنسانُ –مثلاً– في التشبيهِ أو التجسيمِ أو الجبرِ، أو ما إلى ذلكَ من اختلالاتٍ سببُها ائتمامُه بأئمّةٍ باطلٍ وأئمّةٍ مُزيّفين.

لهذا ليس أمرُ الخللِ في الإمامةِ هيّنًا، ولا يمكنُ أن تجدَ امرءًا لديهِ خللٌ في الإمامةِ وليسَ له خللٌ في التوحيدِ أو في العدلِ الإلهيِّ أو في النبوّةِ أو حتى في المعاد.

فالمعادُ –مثلًا– مع أنَّه أصلٌ مشتركٌ بينَنا وبينَ مخالفينا، إلا أنَّ هناكَ فروقاً كذلكَ في النظرةِ إلى المعادِ وما يجري في المعاد. ولعلَّنا –إن شاءَ الله– في بعضِ الدروسِ الكلاميّةِ المقبلةِ نتطرّقُ إلى ذلك.

لا بأسَ في بدايةِ هذه الجلسةِ أن نُذكِّرَ بهذا الموقفِ الحسينيِّ التكفيريِّ، هو الذي رواه الثقةُ الجليلُ الخزّازُ في (كفاية الأثر) **عن موسى بن عبد ربه، قال:**

سمعتُ الحسينَ بن عليٍّ عليهما السلام يقولُ في مسجدِ النبيِّ صلّى اللهُ عليه وآله، وذلكَ في حياةِ أبيه عليٍّ عليه السلام: سمعتُ رسولَ اللهِ صلّى الله عليه وآله يقول: «أوّلُ ما خلقَ اللهُ عزَّ وجلَّ حُجُبَه، فكتبَ على حواشيها: لا إلهَ إلا الله، محمّدٌ رسولُ الله، عليٌّ وصيُّه صلواتُ الله عليهما وآلهما»... إلى أن قال: «فمَن زعمَ أنَّهُ يُحبُّ النبيَّ ولا يُحبُّ الوصيَّ فقد كَذَبَ، ومَن زَعَمَ أنَّهُ يَعرفُ النبيَّ ولا يَعرفُ الوصيَّ فقد كَفَر».

فإذًا، معرفةُ الوصيِّ: إيمانٌ، وعدمُ معرفتِه: كفرٌ.

وبنفسِ بيانِ التكفيرِ هذا نطقَ ابنُ الحسينِ، أعني: سيّدَنا زينَ العابدين صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه...

- ففي كفاية الأثر أيضًا، وعنه نقلَ صاحبُ الوسائلِ، الحرُّ العامليُّ في وسائل الشيعة، **عن أبي خالد الكابلي، قال: دخلتُ على عليّ بن الحسينِ عليهما السلام، وهو جالسٌ في محرابِه، فجلستُ حتى انثنى**..

أي: حتى انصرفَ عمّا كان مشغولاً به –من الصلاةِ مثلاً أو الدعاءِ أو الذكرِ أو قراءةِ القرآن– ونحوِ ذلك.

هذا التعبير: "انثنى" يحملُ معنى الانصراف، والمكثُ على عكسِه يُعبَّر عنه بـ: "قبل أن تنثني"، أو: "قبل أن تُثني ركبتيك"، هذا واردٌ –مثلاً– في أنه في تعقيباتِ الصلاةِ، في أمرِ تسبيحةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها، الروايةُ

تقريبًا تُعبّرُ بهذا التعبير، تقولُ إنَّك تؤدّي تسبيحةَ الزهراءِ عليها السلام: "قبل أن تثني ركبتيك".

البعضُ فَهِمَ هذا التعبيرَ خطأً، أنَّهُ من بابِ الإسراعِ والتعجيل، "قبل أن تثني ركبتيك"، يعني كأنَّهُ: قبل أن تجلسَ جيدًا بعد الصلاة، مباشرةً تبدأُ فورًا بتسبيحةِ الزهراءِ عليها السلام؛ هذا فَهْمٌ خاطئ.

الصحيحُ أو الصوابُ أنَّ المرادَ: قبلَ أن تثنيَ ركبتيك، أي: قبل أن تنصرفَ عن محلِّك، وأنتَ مستقبلٌ القبلةَ، وأنتَ في مُصلّاك، قبلَ أن تنصرفَ، تُؤدِّي أو تُسبّحُ بتسبيحةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها.

فأبو خالدٍ الكابليُّ رحمه الله يقول:

- **دخلتُ على عليِّ بن الحسينِ عليهما السلام، وهو جالسٌ في محرابه، فجلستُ حتى انثنى**، أي: انصرف، **وأقبلَ عليَّ بوجهِه، يمسحُ يدَه على لحيتِه، فقلتُ: يا مولاي، أخبرني كم يكونُ الأئمّةُ بعدك؟ قال: ثمانية. قلتُ: وكيف ذاك؟ قال: لأنَّ الأئمّةَ بعد رسولِ الله صلى الله عليه وآله: اثنا عشر، عددُ الأسباط –الأسباطُ عددُهم اثنا عشر– ثلاثةٌ من الماضين، يعني: عليًّا والحسنَ والحسينَ عليهم السلام، وأنا الرابع، وثمانٍ من ولدي، أئمّةٌ أبرار، مَن أحبَّنا وعملَ بأمرِنا، كان معنا في السنامِ**

الأعلى، ومن أبغضَنا ورَدَّنا، أو –وانتبِهوا على (أو) هذه**– رَدَّ واحدًا منّا، فهو كافرٌ باللهِ وبآياتِه.** (١)

هذا منطقُ زينِ العابدين، وهذا موقفُه، وهو ابنُ الحسينِ، لا يفترقُ البتّة عن موقفِ أبيه في التكفيرِ وبيانِه وحكمِه.

ولكن، الجديرُ بالملاحظةِ هنا في هذا الموقفِ السجّاديِّ، أَنَّهُ يُؤكّدُ تكفيرَ سائرِ طوائفِ الشيعة، إلا طائفةَ الحقِّ، أي الإماميّة الاثني عشريّة، لأنَّ زينَ العابدين عليه السلام يُؤكّدُ أوّلًا أنَّ الأئمّةَ بعد رسولِ الله صلّى الله عليه وآله: اثنا عشر، بعددِ الأسباطِ –أسباطِ بني إسرائيل– وأنَّ من رَدَّ واحدًا منهم –يعني: أنكرَ إمامتَه وقال: لا أعرفُ هذا الوصيَّ، لا أعرفُ هذا الإمام– واحدًا فقط، فهو كافرٌ باللهِ وبآياتِه.

أي: يشملُ هذا التكفيرُ طائفةً كالزيديّة، مثلاً، فإنّها تُنكرُ إمامةَ الباقرِ عليه السلام، تُنكرُ إمامةَ الصادقِ عليه السلام، وهلمَّ جرًّا إلى المهديِّ صلواتُ اللهِ عليهِ أجمعين.

بل حتى مفهومُهم للإمامةِ مختلفٌ، يعني: لما –مثلًا– يقولون: نعم، إمامُنا عليٌّ عليه السلام، فهل مواصفاتُ الإمامِ أو صفةُ الإمامِ عندهم هي كالتي عند أهلِ الحقّ؟ كلا.

---

١ كفاية الأثر – الخزاز القمي – الصفحة ٢٣٧

حينَ يقولون: "إمامُنا الحسن، إمامُنا الحسين، إمامُنا زينُ العابدين"، –وبالمناسبة– هم مختلفون فيه، في زين العابدين صلواتُ الله عليه، والذين ذهبوا إلى إمامتِه، كأنّهم ذهبوا إلى إمامتِه فقط للحرج، لكونه والدَ إمامِ مذهبِهم الذي ينتسبون إليه –سواء كانت النسبة صحيحة أو خاطئة– وهو زيد.

ذلك لأنَّ بعضَهم –مثلًا– ذهبَ إلى إمامةِ الحسن المثنّى –مثلًا– بعد الحسين عليه السلام، أي: الحسنِ بن الحسنِ السبط، وبعضٌ آخرُ عندهم أقوالٌ في ذلك.

فحتى زين العابدين عليه السلام، هم مختلفون في إمامتِه، وذلك لوجودِ ما يُصادِمُ عقيدتَهم أو مبناهُم في الإمام، من يكونُ الإمام؟

فالإمامُ عندهم ليسَ الذي أرخى سترَه، كما يقولون، وإنّما الإمامُ هو الذي خرجَ بالسيف، ومعلومٌ أن زين العابدين عليه السلام ما خرج، فلذلكَ لهم فيه اضطراب.

أيًّا يكن، أمرُ الزيديّة –بالمناسبة– يحتاجُ إلى سلسلةٍ مستقلّة، وكذلك أمرُ الإسماعيليّة، وأمرُ الإباضيّة، وبعضُ الطوائفِ هنا وهناك...

فالمهمُّ من هذا الخبرِ الشريفِ عن زين العابدين عليه السلام: أنَّ ردَّ واحدٍ من الأئمّةِ يكفي في عدِّ هذا الرادِّ من الكافرين باللهِ وبآياتِه، سواءٌ

كان زيديًّا، إسماعيليًّا، واقفيًّا –إن فرضنا أنَّ هناك واقفةً إلى يومِنا هذا– ناووسيًّا، كيسانيًّا... طوائفُ كثيرةٌ انقرضت، بحمدِ الله تعالى، كانت تنتحلُ التشيُّع، ولم يَبقَ منها –تقريبًا– من هذه الطوائفِ التي تنتحلُ التشيُّع إلى يومِنا هذا، غيرُ طائفةِ أهلِ الحقّ، أي: الإماميّة.

لم يَبقَ منها إلّا ثلاثُ طوائف: الزيديّة، والإسماعيليّة –بشِقَّيْها: الإسماعيليّة الآغخانيّة، والإسماعيليّة البُهرة، يعني المستعلية والنزاريّة–.

فإذا تبقّت فقط هذه الطوائفُ الثلاثة، وهي: الزيديّة، والإسماعيليّة، والبَتَريّة.

عمومًا كما تبيَّنَ أنَّ كلامَ الأئمّةِ من ذرّيّةِ الحسينِ صلواتُ الله عليهم أجمعين: كلامٌ واحدٌ في أمرِ التكفيرِ في هذه المسألةِ بالذات.

كلامُهم هو عينُ كلامِ أبيهم الحسينِ صلواتُ الله عليه، موقفُهم هو عينُ موقفِ أبيهم الحسينِ صلواتُ الله عليهم أجمعين، وهو موقفُ التكفيرِ لِمَن لديه خللٌ في الإمامة، حتى ولو فرضنا أنَّ خللَه هذا يقتصرُ على ردِّ واحدٍ من الأئمّةِ الاثني عشر عليهم الصلاةُ والسلام.

حيث تبيَّنَ أنَّ كلامَ الأئمّةِ عليهم السلام هو عينُ كلامِ الحسينِ عليه السلام وموقفِه، فيَجدرُ بنا أن نأخذَ جولةً في كلماتِهم صلواتُ الله عليهم أجمعين في هذا الخصوص، في أمرِ تكفيرِ المخالف.

ممن استقرأَ هذه الكلماتِ والأحاديثِ والرواياتِ وناقشَ في دلالتِها الفقهيّة: المجدّدُ الشيرازيُّ الثاني رحمه الله عليه في العروة الوثقى، هذا الكتابُ الفقهيُّ الشهيرُ الذي دائمًا يُحَشّى ويُهَمَّشُ عليه من قِبل مراجعِ التقليد، وكلِّ صاحبِ رسالةٍ عمليّةٍ مطروحة.

هناكَ مسألةٌ يذكرُها صاحبُ العروة، المحقّقُ اليزديُّ رحمهُ الله، بهذا النص: "**غيرُ الاثني عشريّةِ من فِرَقِ الشيعة، إذا لم يكونوا ناصبينَ، ولا سابّينَ، ولا معادينَ لسائرِ الأئمّةِ: طاهرون**". (١)

يعني: ليسوا أنجاسًا؛ لأنَّ النجاسةَ فرعٌ للحُكمِ عليهم بأنهم غيرُ مسلمين، فالمسلمُ طاهرٌ، والكافرُ نجسٌ، على المشهور.

هذه المسألةُ التي ذكرَها صاحبُ العروة، جاءَ صاحبُ موسوعة الفقه – المجدِّدُ الثاني– يُعلّقُ عليها ويُسهبُ ويفصّل؛ لأنَّ موسوعتَه عُقدت لهذا الغرض، هي موسوعةٌ استدلاليّةٌ، وتُعتَبَرُ كُبرى موسوعاتِنا الفقهيّةِ الاستدلاليّة، تجاوزتْ أكثر من مئةِ مجلد.

- ففي موسوعة الفقه، في كتاب الطهارة تحديدًا، يقول هكذا: "**غيرُ الاثني عشريّةِ من فِرَقِ الشيعة –كالزيديّة، والواقفة، والفطحيّة– إذا لم**

---

١ العروة الوثقى – السيد اليزدي – ج ١ – الصفحة ١٤٦

يكونوا ناصبينَ، ولا معادينَ لسائرِ الأئمّةِ، ولا سابّينَ لهم: طاهرون. وكذلكَ المخالفون، عمومُ المخالفين: طاهرون".

هذا بشرط، ما هو الشرط؟

ألا يُصَدّقَ عليهم أنَّهم نواصبُ، أي: ناصبوا العداءَ لأئمّةِ أهلِ البيتِ عليهم السلام، ولا سابّينَ لهم، لا يَسبّونهم".

فإذا: حتى لو أنكروا إمامتَهم، وما عرفوهم، فهم محكومونَ بحُكمِ الإسلام، ومحكومونَ بالطهارة.

وهذا قد يبدو –للوهلة الأولى– أنَّه يتصادمُ مع ما أُثِرَ عن الحسينِ عليه السلام، وأبنائه الأئمّةِ صلواتُ اللهِ عليهم من موقفٍ تكفيريٍّ واضحٍ لهؤلاء.

فما هو العلاجُ هنا؟

المجدّدُ الثاني يقول –بعدما ذكرَ هذه المسألةَ وبيّنَها قليلًا–:

قال: "**أقول: دلّتْ نصوصٌ كثيرةٌ على كُفرِهم**"، **من هم؟ "المخالفون، وسائرُ فِرَقِ الشيعةِ غيرُ الاثني عشريّة"**. (١)

قال: "**أقول: دلّت نصوصٌ كثيرةٌ على كُفرِهم**".

---

١ موسوعة الفقه، في كتاب الطهارة تحديدًا، ج٣ ص٣٢٢

والآن يأتي على ذكرِ تلكَ النصوص..

- **فعن المفضَّل بن عمر، قال: دخلتُ على أبي الحسنِ موسى بن جعفرٍ عليهما السلام، وعليٌّ ابنُه في حجرِه –أي: الإمامُ الرضا صلواتُ اللهِ عليه– إلى أن قال: قلتُ: هو صاحبُ هذا الأمرِ من بعدِك؟ قال: نعم، مَن أطاعَهُ رَشَدَ، ومَن عصاهُ كَفَرَ.**

وهذا بينما كان الإمامُ عليٌّ بنُ موسى الرضا عليهما السلام صغيرَ السنّ آنذاك، في حجرِ والدِه الإمامِ الكاظم عليه السلام.

ومعنى ذلك: تكفيرُ حتّى الواقفة؛ لأنّها وقفتْ على أبيه، وعصَت الإمامَ الرضا صلواتُ اللهِ عليه.

هذا حديث.

- الحديثُ الآخر: عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: "**مِنّا الإمامُ المفروضُ طاعتُه، مَن جحدَه مات يهوديًّا أو نصرانيًّا**".

واضح.. هذا الذي يَجحدُ الإمامَ عليه السلام: ميتتُه كميتةِ أهلِ الجاهليّة، كميتةِ أهلِ اليهوديّة، أهلِ النصرانيّة.

- "**مَن جحدَه ماتَ يهوديًّا أو نصرانيًّا**".

- وعن المفضَّلِ بنِ عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «**إنَّ اللهَ جعلَ عليًّا عَلَمًا بينه وبينَ خلقِه، عليًّا أميرَ المؤمنينَ عليه السلام، جعله اللهُ عَلَمًا بينه وبينَ خلقِه، ليس بينه وبينهم عَلَمٌ غيرُه، فمَن تبعَه كان مؤمنًا، ومَن جحدَه كان كافرًا، ومَن شكَّ فيه كان مشركًا**».

يعني حتى الشاكّ –ربّما بنسبة خمسين بالمئة– في الإمام أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، إمامٍ مفروضةٍ طاعتُه، يعني عنده شكٌّ بهذا المقدار، ليس عنده يقين: مشركٌ.

الجاحدُ: كافرٌ، والشاكُّ: مشركٌ.

- وعن محمد بن جعفر، عن أبيه –وهذا محمد بن جعفر ابن الإمام الصادق عليه السلام– عن أبيه عليه السلام: «**عليٌّ عليه السلام بابُ هدى، مَن خالفَه كان كافرًا، ومَن أنكرَه دخل النار**».

وهذا –بطبيعة الحال– **من أشدّ وأقوى البيانات التكفيريّة، لأنّه لا** يتحدث هنا عن الجحود، ولا عن الشك، وإنما يتحدث عن مجرد المخالفة.

يعني: ماذا؟

المخالفة، مثل ما فعل الشافعي مثلاً، أنه يأتيه الخبر عن عليٍّ عليه السلام بأنَّ حكمه كذا في المسألة الفقهية الكذائية، هذا حكم عليٍّ عليه السلام،

وهذه فتواه، فهو يُخالفها متعمِّدًا، يُخطِّئه مثلاً، ويُصوِّب غيره، ممن يعتبرهم "**صحابة**" على تعبيره، فقد صار إذًا مخالفًا لعليٍّ عليه السلام، كفرَ بذلك.

«عليٌّ عليه السلام بابُ هدى، مَن خالفَه كان كافرًا، ومَن أنكرَه دخل النار».

- وعن مروان بن مسلم، قال: قال الصادقُ جعفرُ بنُ محمدٍ عليهما السلام: «**الإمامُ – الآن يتحدث عن مطلق عنوان الإمام، لا الإمام الأول أعني أمير المؤمنين عليه السلام– نفسُ التعبيرِ يستخدم: الإمامُ عَلَمٌ فيما بين اللهِ عز وجل وبين خلقِه، فمَن عرفَه كان مؤمنًا، ومَن أنكرَه كان كافرًا**».

- **وعن سدير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام –في حديثٍ–: «إنَّ العلمَ الذي وصفه رسولُ الله صلى الله عليه وآله عند عليٍّ عليه السلام»**، –ولعلّنا نقرأها بهذه الطريقة: نقول «**إنَّ العَلَمَ**» بدل "العِلم"، كلاهما وارد لغويًّا–. «**مَن عرفَه كان مؤمنًا، ومَن جحدَه كان كافرًا، ثم كان من بعدِه الحسنُ بتلك المنزلة**».. –الحديثُ يعني يستمر، يذكر الحسين، ويذكر الأئمة عليهم السلام كلَّهم بتلك المنزلة–: «**مَن عرفَهم كان مؤمنًا، ومَن جحدَهم كان كافرًا**».

- ثم يقول، وعن الاعتقادات –ومقصوده كتاب اعتقادات الشيخ الصدوق–: قال الصادق عليه السلام: «**مَن شكَّ في كُفرِ أعدائِنا والظالمينَ لنا، فهو كافر**». (١)

وهذا أيضًا من أشدِّ وأقوى البيانات التكفيريّة؛ لأنَّه لا يتحدث عن مَن جحد الإمام، أو شكَّ فيه، كما لا يتحدث عن مَن خالفه أيضًا.

فقد تجدُ شخصًا لا يَجحد الإمام، لا يشكّ فيه، ولا يُخالفه، ويقول: "أنا مسلمٌ بما جاءنا من فتوى وحكم الإمام، مثلًا، لا أُخالفها، أنا أتعبّدُ في عباداتي، في معاملاتي، بما جاء عن الإمام عليه السلام"، ولكنه يشكّ، لا فيهم، بل في أعدائهم، يشكّ أنَّ أعداءهم والظالمينَ لهم كفّار.

يُلحقهم بحكمهم؟ لا. يشكُّ في ذلك.. فـ: «مَن شكَّ في كفرِ أعدائنا والظالمين لنا، فهو كافر».

وهذا الحديث صاعقةٌ على رؤوسِ البترية، فالبترية لا تُنكر الأئمة، وكانت تتحرّى فتاواهم، تُحاول أن تجعلَ أعمالها مطابقةً لما أُثِرَ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، ولا تقول إن أعداءهم ما أخطأوا، بل يخطّئونهم، وأحيانًا ينتقدونهم انتقاداتٍ حادّة.

---

١ موسوعة الفقه.. كتاب الطهارة ج٣ ص٣٢٢

أيضًا، ذُكروا في التواريخ –الآن لا تُذكر بالضبط– أحد رؤوس البترية الكبار، وأظنّه سالم بن أبي حفصة –لعنه الله–، هذا الرجل ذُكر في أحواله أنه كان إذا ذُكر عمر أمضَّه –يعني: أُصيبَ بمضاضة– ومع ذلك، ومع هذه المضاضة –يعني غير مرتاحٍ لذكر عمر– مع ذلك كان بتريًّا.. أي أنه لا يَتبرّأ من عمر.

إذا سُئل: "أتتبرأ منه إلى الله؟" –والبراءة تعني هنا: حكمك على عمر بأنه كافر، أنه مستحق للخلود في النار، مثلاً، أهكذا تقول؟– يقول: لا، أُخطّئه، وبالفعل يُمضّني، يعني يُزعجني جدًا، أكرهُه.

كان يكرهه بالمناسبة، فليس كلُّ بتريٍّ يُحبّهم، هو لا يُحبّهم، ليس هذا هو المِلاك أو المناط– كثيرٌ منهم كانوا يَكرهون هؤلاء، ولكن لا يَتبرّؤون، شاكّون في كفرهم، بعضُهم صُنّفَ بأنّه يعبر عن الشكّ.

فلذا، هذا الحديث عن الصادق عليه السلام، حديثٌ متوجّهٌ في المقام الأول لخصوص البترية: «**مَن شكَّ في كُفرِ أعدائِنا والظالمينَ لنا، فهو كافر**».

هذا متوجّهٌ إلى خصوصِ البترية.

نُكمل –إن شاء الله– في عرضِ بقيةِ الروايات التي ذكرها المجدِّدُ الثاني، وتعليقِه عليها، في الفصل المقبلِ إن شاء الله تعالى.



تكفير الواقفة

وصلنا في معرضِ ذكرٍ وعرضِ ما استقرأه وعلّق عليه المجدِّدُ الثاني (رحمه الله) في موسوعة الفقه من أحاديثَ وروايات دالّةٍ على كفرِ المخالفين.

وصلنا إلى هذا الحديثِ، الذي قلنا: إنّه منصبٌّ على تكفيرِ البترية خاصة، وذلك الحديث هو الذي ذكره الصدوق (عليه الرحمة) في اعتقاداته عن الصادق (عليه السلام)، قال: "**من شكَّ في كفرِ أعدائنا والظالمين لنا، فهو كافرٌ.**" (١)

يُكمل المجدِّدُ الثاني في عرضِ بقيّةِ الروايات، فيقول:

وعن فرات، بسنده، عن الصادق (عليه السلام)، قال:

- "**لما نزلت هذه الآية: (وإن من أهلِ الكتابِ إلا ليؤمننَّ به)، قال رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله): لا يردُّ أحدٌ على عيسى بن مريم ما جاء به منه، إلا كان كافرًا. ولا يردُّ على علي بن أبي طالب أحدٌ ما قال فيه النبي، إلا كان كافرًا، سواءٌ بسواء.**"

يعني: ردُّك ما جاء عن النبي (صلّى الله عليه وآله) في علي (عليه السلام) هو على حدِّ ردّك ما جاء عن الله (تبارك وتعالى) في عيسى بن مريم (عليه السلام).. هناك تكفر، وفي هذه تكفر أيضًا.

---

١ الاعتقادات في دين الإمامية – الشيخ الصدوق – الصفحة ١٠٤

وعن صفوان الجمال، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال:

- **"لما نزلت الولاية لعليٍّ (عليه السلام)، قام رجلٌ من جانبِ الناس، فقال: لقد عقدَ هذا الرسولُ لهذا الرجلِ عقدةً، لا يحلُّها إلا كافرٌ."**

من هو هذا الرجل الذي قام من جانبِ الناس، وقال هذه الكلمة؟

وبالمناسبة، كان ممن سمعها: عمر بن الخطاب (لعنه الله).

إلى أن قال الحديث، عن أبي عبد الله (عليه السلام):

- **"فقال رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله): هذا جبرائيل (عليه السلام)، كان قد تجسّد بصورةِ رجلٍ."**

ولعلّها المرّة الوحيدة التي شاهد فيها عمر وأضرابه جبرائيل (عليه السلام) بهذه الصورة، لأنّه (عليه السلام) أحيانًا كان يتشخّص بصورةِ بشر، كدحية الكلبي مثلًا.

"لقد عقد هذا الرسول (صلّى الله عليه وآله) لهذا الرجل (عليه السلام) عقدةً لا يحلُّها إلا كافرٌ."

يعني: الذي يحلّ الغدير، عقدَ الغدير، ينقضه، كافرٌ.

ومن المعلوم بالضرورة: أن أبا بكرٍ، وعمر، ومن انضمَّ إليهما من أهلِ السقيفةِ الانقلابيين، كانوا هم أوّل من حلّ هذه العقدة، عقدة الغدير، ميثاق الغدير.. فهم كفّارٌ بحكمِ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله).

- **وعن يحيى بن القاسم، عن جعفر بن محمد (عليهم السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن النبي (صلّى الله عليه وآله)، قال: "الأئمةُ بعدي اثنا عشر، أوّلهم عليّ بن أبي طالب، وآخرهم صاحبُ الاسمِ الخاصِّ (صلواتُ اللهِ عليه)... المقرُّ بهم مؤمنٌ، والمنكرُ لهم كافرٌ."**

والحديثُ واضحُ الدلالة.

- **وعن موسى بن عبد ربّه، عن الحسين بن عليٍّ (عليهما السلام)، عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في حديثٍ، قال: "من زعم أنّه يحبُّ النبي، ولا يحبُّ الوصي، فقد كذب، ومن زعم أنّه يعرفُ النبي، ولا يعرفُ الوصي، فقد كفر."**

- وهذا الحديثُ مرّ معنا بالتفصيل، في روايةِ الخزّاز، وفي روايةِ الكابلي المتقدّمة، **عن الحسين بن عليٍّ (عليهما السلام): "ومن أبغضنا، وردّنا، أو ردَّ واحدًا منا، فهو كافرٌ باللهِ وبآياتِه."**

وهذا الحديثُ أيضًا مرّ معنا، ولكن قد علمتم أنّه مرويٌّ عن عليّ بن الحسين، رواية أبي خالد الكابلي، عن علي بن الحسين، لا عن الحسين بن علي (عليهما السلام)، فالظاهر أنّه من سهوِ قلمِ المجدّد الثاني (رحمه الله).

- **وعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قلتُ له: أرأيتَ من جحد إمامًا منكم، ما حاله؟ فقال (عليه السلام): "من جحد إمامًا من الأئمّة، وبرئَ منه، ومن دينه، فهو كافرٌ، ومرتدٌّ من الإسلام."**

وطبعًا هذا الحديث بحد ذاته، لا يكفي استقلالًا في الحكمِ بكفرِ المخالفين، لأنّه يقول: "**من جحد إمامًا من الأئمة، وبرئَ منه، ومن دينه.**" واستخدم واو العطف، فجعل هناك شروطًا أخرى.

فالمخالفُ يقول: أنا مثلًا لا أبرأ من جعفر بن محمد، أنا أجحد إمامته، بمعنى: تلك الإمامة التي تثبتونها له، أنّه إمامٌ مفترضُ الطاعة، أنا لا أقول: إنّه إمامٌ مفروضُ الطاعة، وإنّما أقول: هو إمامٌ من أئمةِ المسلمين، ولا أبرأ منه، ومن دينه.

والحديثُ الذي يُروى هنا عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، أنّه:

"**من جحد إمامًا من الأئمة، وبرئَ منه، ومن دينه.**"

أي: كأنّ هذه كلها شروطٌ موضوعية، من دونها لا يصحُّ تكفيرُ المخالف لذلك نقول: هذا الحديثُ بذاته أو استقلالًا لا يكفي للحكمِ بتكفيرِ المخالف.

- **وعن أحمد بن محمد بن مطهّر، قال: كتب بعضُ أصحابِنا إلى أبي محمد (عليه السلام) – أي الإمام الزكي العسكري (صلواتُ الله عليه) – كتب بعضُ أصحابِنا إلى أبي محمد (عليه السلام) يسأله عمّا وقف على أبي الحسن (عليه السلام).**

"وقف على أبي الحسن": أبو الحسن هنا الكاظم (عليه السلام)، وقف عليه، أي صار من الواقفة الذين وقفوا على إمامته ولم يؤمنوا بإمامة الرضا، فمن تلاه من الأئمّة إلى صاحبِ الأمر (صلواتُ الله عليه).

كانت هذه المكاتبة في زمانِ الإمام الحادي عشر، الإمام العسكري (عليه السلام)، فيسألونه عمّن وقف على أبي الحسن (عليه السلام)، كيف هو؟ ما حاله؟ ما حكمه؟ فكتب (عليه السلام):

- **"لا تترحّم على عمّك."**

هو عمٌّ بعضِ أصحابِنا، يعني هذا الذي كتب، سأل عمّن وقف على أبي الحسن، لكنه كان يقصد عمّه، ولم يذكر أنّه عمُّه، وقف، والإمام يعلم بما في

الضمائر، يعلم واقع الأمور بإذن الله تعالى – ففورًا كتب إليه: "**لا تترحّم على عمّك، وتبرّأ منه.**"

هنا لا يكون هناك مجالٌ لما يُعدُّ من صلةِ الرحم.. يُقال: هذا عمي! الرابطة هنا، حتى الأسرية، تنقطع إذا تصادمت مع الرابطة الإلهية.

فدائمًا الولاء لله تعالى فوق كلّ ولاء، والارتباط بالله (تبارك وتعالى) فوق كلّ ارتباط، حتى الارتباطات الأسرية.

ويبدو أنّ عمّ هذا السائل كان رأسًا من الرؤوس الذين لهم دورٌ في الإضلال، وفي ترويج الواقفة أو الواقفية.

لأنّ المفهوم من سيرة الأئمّة (عليهم السلام): أنهم يشتدّون في الحكمِ على الرؤوس، أمّا العوام والأتباع فغالبًا ما كانوا يحرصون على هدايتهم ويوصون بذلك، ومن مقتضيات الهداية أو وسائلها: التواصل والتراحم.. ولكن الرؤوس، لا، لا بدّ من التعامل معهم بشدّة وحدّة.

لذا كتب (عليه السلام) في جوابه: "لا تترحّم على عمّك، وتبرّأ منه." يعني: قُل أنا بريءٌ من عمّي.

أحيانًا البعض يضطرّ أن يقول: أنا بريءٌ من أبي، كما فعل محمد بن أبي بكر (رضوانُ الله تعالى عليه).

- **جاء إلى أميرِ المؤمنين (عليه السلام)، وقال: "ابسط يدك أبايعك." فقال: " أوما فعلت ؟! أنت بايعتني من قبل." فقال: بلى، فبسط يده، فقال: أشهد أنك امام مفترض طاعتك، وأن أبي في النار.** (١)

هذه المرّة بيعة رافضية.

البيعة الأولى: بيعة ولائية فقط، أنه: "أنت مولاي، إمامي".

البيعة الثانية: بيعة رافضية، برائية.

فبسط يده (صلوات الله عليه)، فبايعه، وقال:

"**أشهد أنك إمامٌ مفترضُ الطاعة، وأنّ أبي في النار.**"

تمّت البيعة، صار في الطرازِ الأول من حواريِّ أميرِ المؤمنين (عليه السلام)، بلغ ذلك المقام.

كتب أبو محمد العسكري (عليه السلام) لمن سأله عمّن وقف على أبي الحسن – أي الكاظم (عليه السلام) –

- "**لا تترحم على عمّك، وتبرّأ منه. أنا إلى الله منه بريء. فلا تتولَّهم هؤلاء الواقفة، ولا تعدُ مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، ولا تصلّ على أحدٍ منهم مات أبدًا.**"

---

١ اختيار معرفة الرجال – الشيخ الطوسي – ج ١ – الصفحة ٢٨٢

وهذا قد يبدو لبعضِ غيرِ المتفقهين غريبًا، لأنّ هناك حديثًا آخر رائجًا، وكثيرًا ما تروّجه الأحزاب وجماعاتُ النظام – أعني نظام الخامنئي – وهو ضرورة مزاورةِ الآخرين، وأنّ الأئمة (عليهم السلام) يدعوننا إلى زيارتهم، وشهودِ جنائزهم، وعيادةِ مرضاهم، والشهادةِ لهم وعليهم.

وبالفعل، عندنا حديثٌ في ذلك، والحديثُ ممّا ينبغي أن يُعمل به، صحيح، ونحن ندعو كذلك إليه.

نحن نقول: إذا كان لديك جيران مخالفين مثلًا، لا بأس، تسمع أن هذا المخالف قد مرض، تذهب لعيادته.. مات له ميت مثلًا؟ فلا بأس أن تذهب وتُعزيه، وتشهد جنازته، كذلك.

فكيف يقول أبو محمد العسكري (عليه السلام): "**فلا تتولَّهم هؤلاء الواقفة، ولا تعدُ مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، ولا تصلّ على أحدٍ منهم مات أبدًا.؟!**"

مع أنه – للوهلةِ الأولى – قد يقول قائل: هؤلاء يُفترض أن يكونوا أقرب إلينا من المخالفين، لأنهم يشتركون معنا في سبعة أئمة.

و المخالفون لا يشتركون معنا في أي إمام، ليسوا ضمن المحيط الشيعي الواسع.

فألا يكون من الأجدر أو الأولى أن نصلهم ونتواصل معهم ونتراحم، ونعود مرضاهم ونشهد جنائزهم؟

لماذا فرّق الأئمّة (عليهم السلام) ما بين هذين الحكمين: التعامل مع عموم أهلِ الخلاف، مع أنهم يتولّون أبا بكرٍ وعمر، ولا يؤمنون بالإمامة إطلاقًا، وما بين الواقفة، مع أنهم يبرؤون من أبي بكرٍ وعمر – بالمناسبة – ويشتركون معنا في سبعة أئمة؟

كيف هذا التفريق؟

هذا ما سيتّضح إن شاء الله، وقد التفت إليه المجدّد الثاني في موسوعة الفقه التفاتة جديرة جدًا، سيأتي هذا إن شاء الله بالتفصيل.

أنّ الذي يكون من الداخل، ثم ينحرف، يخرج عن الاستقامة، عن حدِّ الاستقامة، ليس كمَن يكون بالأصل من الخارج، وهو خارجٌ عن حدّ الاستقامة.. هذا يختلف حكمُه، ويختلف التعامل معه.

وهذا ما يفسّر شدة الأئمة (عليهم السلام) في أحكامهم ووصاياهم على الذين كانوا من محيطهم، وبعد ذلك انحرفوا أو خانوا، شدّتهم تكون أكثر، وأقسى – إن جاز التعبير – أصلب وهذا هذا كذلك ما يفسّر أحكامَ الارتداد.

لأنه قد يقول قائل: الآن ما هو الفرق؟ ذاك يكفر بالله، وهو ما دخل الإسلام، وهذا دخل الإسلام لفترة، ثم ارتدّ.. لماذا هذا عليه أحكامٌ أشد من ذاك الذي هو أصلًا كافر؟

لأنه صار من ضمن المحيط الداخلي، تمّت عليه الحجة، وبعد ذلك جحد، بعد ذلك أنكر.

هذا ليس كذاك البعيد، الذي لم تتمّ عليه الحجة مثلًا، أو إن تمّت، فليست كما حُجّ به هذا الذي في المحيط الداخلي.

فالحجة عليه آكد، فلا يُعذر.

ثم إنّ الانحراف الداخلي أخطر بكثير، بألف مرة، من الانحراف الخارجي.. الانحراف الخارجي لا يؤثّر على مَن هم في الداخل، لأنّ من في الداخل يقولون: هذا خارج عنّا أصلًا، ليس منّا أصلًا.

أمّا الانحراف الداخلي، فيؤثّر على من هم في الداخل، لأنّهم إذا كانوا من السُّذّج، أو البُله، من غير ذوي البصيرة والرُّشد، فهؤلاء تلتبس عليهم الأمور، وتلتبس عليهم الشخصيات، ويلتبس عليهم الأفراد.

يقول بعضهم لبعض: هذا منّا، يتكلم بنفس منطقنا، يتمَنهج بمثل منهجنا، يقول بنفس عقائدنا، لكن عنده شيءٌ من الاختلاف مثلًا، وهو

اختلافٌ قليل... بالنتيجة، هذا أيضًا كان يومًا ما من تلامذة الإمام (عليه السلام).

الواقفة كانوا من تلامذة الأئمّة (عليهم السلام)، ووكلائهم، كانوا يومًا ما، ورُواة عنهم، وكانوا ضمن هذا المحيط والنطاق الداخلي، فلذا تأثيرهم الانحرافي يكون أشدّ من تأثير أمثال أبي حنيفة مثلًا.

وبالفعل، أنت هل رأيت أبا حنيفة أثّر على أحدٍ من الشيعة؟ لا.

ولكن علي بن أبي حمزة البطائني (لعنه الله)، هذا أحد رؤوس الواقفة مثلًا، أثّر على جماعةٍ من الشيعة، وجعلهم يُنكرون إمامة الرضا (عليه السلام)..

لماذا؟ **لأنه من الداخل**، فله صلاته، وله تأثيراته، وكان يومًا ما وكيلًا معتمدًا، فلذلك يكون الحكم مختلفًا هنا، حتى في التعاملات.

فإذا جاز لنا أن نعود مريضًا بكريًا، ليس ذلك معناه أنه يجوز لنا أن نعود مريضًا بتريًا.. فالبَتْري قد يكون أخطر، وزيارتي له، عيادتي له، قد تُحتسب – في نظر الجمهور – اعترافًا مني بأنه منّا.

وإلّا، لمَ زرته؟ ولمَ عدته؟

الآن أنا شخصيًا، لو ذهبت مثلًا لزيارة شخصٍ بكري، حتى لو افترضنا أنه شيخ من شيوخهم، داعية من دعاتهم مثلًا – ليس له تأثير – الآن مشايخهم دعاتهم ليس لهم ذلك التأثير..

وأريد مثلًا أن أقرّبه، وأريد لمصلحةٍ ما، لغرضٍ ما، أن أزوره، وزرته لحالةٍ مرضية، أيّ مؤمن شيعي أو رافضي يعتقد فيَّ، سيحتسب هذه الزيارة ضمن خانة أنها اعترافٌ مني بشرعية هذا المزور، ويقول: الشيخ أعطاه شهادة توثيقية، أن هذا منّا؟ لا أحد.

لأنه من البداية، هو يفهم أن هذا على خلاف مذهبنا، هذا شخصٌ آخر، فلا بد أن لهذه الزيارة مأربًا آخر، لها حكمةٌ أخرى.

لكن إذا زرت رمزًا من رموز البترية مثلًا، أو شيخًا من مشايخهم المنحرفين، كيف ستُحتسب هذه الزيارة؟ تختلف.

لأن ذاك، بالنتيجة، يتكلم باسم التشيّع، يعتمر هذه العمامة، يرتدي هذا الرداء، ويقول: أنا الشيعي حقًا.. فزيارتي له تُحتسب على أنها نوع اعتراف.

لذلك، يكون المطلوب والواجب هو هذا: أني أقاطع هذا، لا أزوره أبدًا

حتى وإن كان قد يبدو – في المحيط العام – أقرب، المشتركات فيما بيننا وبينه في العقائد، في الأحكام، كثيرة.

نحن نُصلّي على تربة، هو يُصلّي على تربة مثلًا.. نحن نزور الحسين (عليه السلام)، هو أيضًا يزور الحسين (عليه السلام).

نحن نبكي على الحسين، هو أيضًا يبكي على الحسين.. لكن لديهم خللٌ في جانبٍ آخر.

لاحظوا أنتم النصوص: أنه في جانبٍ، النصوص تؤكّد على زيارة البكريّة، التواصل معهم، عيادة مرضاهم، شهود جنائزهم، إلى ما هنالك من تعاملاتٍ أخلاقيةٍ إيجابية، وفي المقابل، مع الواقفة؟ لا، كلابٌ ممطورة!

ابتعد عنها، حتى لا تُلوّثك، أو تُنجّسك.

"أنا إلى الله منهم بريء، فلا تتولَّهم، ولا تعدُ مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، ولا تصلِّ على أحدٍ منهم مات أبدًا."

مقاطعةٌ تامّة، ومباينةٌ تامّة حتى يُصبحوا معزولين تمامًا عن المحيط الشيعي، فيموتون، وتموت بدعتهم معهم، لا يوجد تواصل.

الكل يعرف أن هؤلاء منبوذون، مغضوبٌ عليهم.

ولأنّ الشيعة الأبرار، في ذلك الزمان، التزموا بهذا التوجيه الإمامي، انقرضت الواقفة.. هل تجد أحدًا اليوم يقول: أنا واقفي؟

مع أنه كان منهم كبارُ الوكلاء، كبارُ المحدثين، كبارُ الرواة، بل حتى كبارُ الفقهاء – بالمناسبة – ولهم أعمالهم التراثية، الفقهية، كلها، انقرضت.. ما عاد في الدنيا واقفي واحد!

قد يقول قائل: ماذا عن الزيدية؟ لماذا بقيت إلى يومنا؟ الإسماعيلية؟

عوامل سلطوية صارت لهم، فساعدتهم.

الواقفية، لم تصبح لهم دولة، لو كانت لهم دولة، كان من الممكن تبقى إلى يومنا.

لكن عمومًا، الشيعة كانوا في حالة مقاطعةٍ ومباينةٍ للفرق التي تنتسب للتشيّع وهي منحرفة، وهذا ما ساهم في أن تنقرض، ويُمحى أثرها.

في زماننا هذا – مع الأسف – هناك تقصيرٌ في هذا الجانب.

لماذا البترية تنبعث من جديد؟

لماذا العرفانية الضالّة الخبيثة – هذه فرقة العرفان وما شاكل – أيضًا لهم شيءٌ من الانتشار والتمدّد؟

وفرقٌ أخرى، ونزعاتٌ هنا وهناك؟ وناس كذلك، بعضهم ينتحلون التشيّع، ينتحلون حتى الرّفض،وولأنهم يسرحون ويمرحون، ولا يجدون هذه المقاطعة، والعزل، والإقصاء، والنّبذ.

ما زال كلٌّ يسلّم على الآخر، يزور الآخر، يتواصل مع الآخر، يُعزّي الآخر، أحيانًا إذا مات أحدٌ من أقاربه مثلًا، يعوده إن مرض، هذه تُسبّب بقاء الغدد السرطانية في الجسد الشيعي، وهذا من أخطر الأمور.

المطلوب هو: الالتزام بهدي الأئمّة (عليهم السلام)، أنّه: كلُّ نزعةٍ انحرافيةٍ في المحيط الشيعي، تُعزل، وتُقصى تمامًا، الجماهير عليها أن تُقاطع هؤلاء مقاطعة تامّة: "**فلا تتولَّهم، ولا تعدُ مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، ولا تصلِّ على أحدٍ منهم مات أبدًا.**"

"**من جحد إمامًا من الله، أو زاد إمامًا ليست إمامته من الله، كان كمن قال إنّ الله ثالثُ ثلاثة.**"

هذا نصٌّ في التكفير كذلك.

"**إنّ الجاحدَ أمرَ آخرنا، جاحدٌ أمرَ أوّلنا.**"

لا فرق بين أحدٍ من هؤلاء الاثني عشر (صلواتُ الله عليهم أجمعين).



مناقشة الحكم بالنجاسة

نستمرُّ وإياكم -أيها الإخوة- في ذكرِ بقيةِ الأحاديثِ الشريفةِ الدالةِ على تكفيرِ المخالفين، مما أحصاه المجددُ الثاني (رحمه الله) في موسوعةِ الفقه، وذلك لأنَّ هذه الأحاديث -كما بيَّنَّا- كلها تجري مجرى ما نطقَ به أبو الأئمةِ الإمامُ الحسينُ الشهيدُ (صلوات الله عليه) من تكفيرٍ حُسينيٍّ على ما اصطلحنا عليه، وأيضًا لأنَّ المجددَ الثاني بعدما ذكرَ هذه الأحاديث ناقش دلالتها، وانتهى إلى رأيٍ فقهيٍّ حريٍّ بالذكر.

يقول:

- «**وعن أبي سلمة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديثٍ، قال: (من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم يُنكرنا كان ضالًّا).**»

وهذا الحديثُ -إذا لاحظتم- قسَّم الناس إلى ثلاثةِ أقسام، لا إلى قسمين. الأحاديثُ السالفةُ كلها قسمتِ الناس إلى قسمين:

العارفُ للأئمةِ (عليهم السلام)، المقرُّ بهم، المتبرئُ من أعدائهم: هو المؤمن.

والذي يكونُ على خلافِ هذه الصفة: يكون كافرًا، الجاحدَ لهم، أو الشاكَّ فيهم، أو الشاكَّ في كفرِ أعدائهم.

ثم هذا الجاحدُ، سواء جحدَ واحدًا أو جحدَهم جميعًا، لا فرق، فالجاحدُ لواحدٍ منهم كمن جحدَهم جميعًا.

ولكنَّ هذا الحديثَ يقسمهم إلى ثلاثةِ أقسام، وهو في الحقيقة يفتح بابًا لفهمِ الحكم أكثر: حكمِ المخالف، فليس حكمُه واحدًا.

يقول الحديث: (من عرفنا كان مؤمنًا)؛ هذا القسمُ الأول: مؤمنون.

(ومن أنكرنا كان كافرًا)؛ القسمُ الثاني: كفار.

(ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالًّا)؛ القسمُ الثالث: الضلال.

- **(وعن عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا (عليه السلام) في حديث، قال: ولم يمضِ رسولُ الله (صلى الله عليه وآله) حتى بيَّن لأمته معالمَ دينهم، وأوضحَ لهم سبيلهم، وتركهم على قصدِ سبيلِ الحق، وأقام لهم عليًّا علمًا وإمامًا (عليه السلام)، وما ترك شيئًا تحتاج إليه الأمة إلا بيَّنه، فمن زعم أن الله عز وجل لم يكمل دينه، فقد ردَّ كتاب الله عز وجل، ومن ردَّ كتاب الله، فهو كافر).**

نصٌّ أيضًا في التكفير، ولكنه في تكفيرِ جاحدِ إمامةِ عليٍّ (عليه السلام) أو الشاكِّ فيها؛ يكون تكفيرًا بالملازمة، لأنه عائدٌ في الحقيقة إلى التكفير بكتاب الله، أو الكفر بكتاب الله عز وجل الذي نصَّ على إكمال دينه بنصبِ عليٍّ (عليه السلام) في غدير خم إمامًا وعلمًا.

- **(وعن الحارث بن المغيرة، قال: قلتُ لأبي عبد الله (عليه السلام): من مات ولم يعرف إمامه مات ميتةً جاهلية؟ قال: نعم.) قلتُ: جاهلية جهلاء** -يعني جاهلية أهل الكفر تمامًا- **أو جاهلية لا يعرف إمامه؟** يعني كأنه يفرِّق ما بين جاهليتين: الجاهلية الأولى مثلًا -فلنصطلح عليه هكذا- جاهلية قريش والعرب، تلك الجاهلية أهل الأوثان، أو جاهلية ثانية، جاهلية أخرى وهي الجاهلية في عهد الإسلام، وهي جاهلية من لا يعرف إمامه.

فهذه أيضًا جاهلية من طراز آخر..

لاحظوا كيف أجابه الإمامُ (عليه السلام) على نحو العموم، قال (عليه السلام): **(جاهلية كفرٍ ونفاقٍ وضلال)**.

فجعلها جاهليةً عامةً تعمُّ أصنافًا ثلاثةً من الناس: صنفٌ كافر، وصنفٌ منافق -ولعله يكون الشاك ها هنا، لأنَّ بعضَ ضروبِ النفاق شكٌّ، فالذين كانوا يعبدون الله على حرف، ولهم تَبدُّلٌ واضطرابٌ وتغيُّرُ أحوالٍ، تارةً يؤمن، وتارةً يكفر.

{إن الذين آمنوا ثم كفروا...} إلى ما هنالك.

هؤلاء أيضًا ضربٌ من ضربِ المنافقين في الحقيقة، غايةُ ما هنالك أنه عنده شيءٌ من الشكِّ والاضطرابِ والارتيابِ، مرةً يغدو مؤمنًا ويمسي

كافرًا، ويبيت مؤمنًا ويصبح كافرًا، وهكذا، أو العكس: يبيت كافرًا ويصبح مؤمنًا، حسب ظروفه، أحواله، مزاجه-، فالإمام (عليه السلام) لكأنه يقصد بجاهليةِ النفاق: جاهلية الشكاك كذلك.

والقسم الثالث: جاهليةُ الضلال.

يقول: (**جاهلية كفرٍ ونفاقٍ وضلال**).

أنا لا يسعني هنا أن أُحوِّلَ الجلساتِ هذه، ويمجرد محاضرات عامة، إلى دروسٍ حوزوية تفصيلية، فإذا ما أردتُ هنا أن أُبيِّنَ دلالةَ هذا الخبر، وما المراد به بحسب اجتهادنا في فهمه، هذا لا بد أن يُوكَل إلى سلسلة الدروس الحوزوية الخاصة في لحن الأئمة (عليهم السلام).

دعونا نتمَّ حتى نرى أين يستقر بنا المطاف.

(**يقول: وعن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: إن الله عز وجل نصب عليًّا علمًا بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا، ومن جهله كان ضالًّا**)؛ أيضًا ثلاثةُ أقسامٍ أو أصناف.

(ومن نصب معه شيئًا كان مشركًا)، فكأنه هناك قسمٌ رابع.

(ومن جاء بولايته دخل الجنة).

- **(وعن أبي حمزة، قال: سمعتُ أبا جعفر (عليه السلام) يقول: إن عليًّا بابٌ فتحه الله عز وجل، فمن دخله كان مؤمنًا، ومن خرج منه كان كافرًا). ولعلَّ هذا التعبير يمكن حمله على أنَّ المراد: من كان قد آمن ثم خرج.**

وهذا يُتصوَّر على نحوين:

النحوُ الأول: أولئك الذين بايعوا عليًّا (عليه السلام) في غدير خم، ثم نقضوا هذه البيعة، فيصدق عليهم أنهم دخلوا في هذا الباب ثم خرجوا منه، فقد كفروا بذلك.

والنحوُ الآخر -أو الصنفُ الثاني-: أولئك الذين دخلوا التشيع، ثم ارتدُّوا عنه وخرجوا، فهؤلاء أيضًا يصدق عليهم هذا.

الصنفُ الثالث من؟ يقول (عليه السلام): (**ومن لم يدخل فيه** -في هذا الباب، باب عليٍّ (عليه السلام)-، **ولم يخرج منه، كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى لي فيهم المشيئة**، يعني مرجون لأمر الله، له فيهم المشيئة، إن رحمهم وأدخلهم الجنة فبرحمته، وإن عذَّبهم وأدخلهم النار فبذنوبهم وبضلالهم،

وهذا أيضًا يفتح بابًا آخر من الناحية الفقهية، أنه: من المرادُ بهذا القسم، بهذا الصنف من الناس؟ هل هم عوامُّ أهلِ الخلاف، مثلًا المستضعفون منهم، القاصرون منهم؟ أم من على وجهِ التحديد؟

أيضًا مرةً أخرى نقول: لا يسعنا أن نحوِّلَ هذه الجلسات أو المحاضرات إلى دروسٍ حوزوية فقهية تفصيلية.

يقول المجدد الثاني (رحمه الله): إلى غير ذلك من النصوص، التي ستأتي جملةٌ أخرى منها، لأنَّ هذه النصوص بمجموعها، مضمونُها المهم، زُبدتها: أنَّ المخالفَ لأهلِ الحق كافرٌ، غيرُ المؤتمِّ بالأئمة (عليهم السلام) كافرٌ، هذا هو المراد الآن، وهذا هو حجرُ الأساس).

(**يقول: إذا عرفتَ هذا، قلنا: المشهورُ بين الأصحاب** -أي بين علمائنا نحن الشيعة- **في الفرق المخالفة للشيعة: الطهارة** -أن غير الشيعة من الفرق جميعًا طاهرون، وهذا ما نص عليه صاحبُ العروة في فتواه-، **كما في المستند وغيره** -أي كما في مستند العروة الوثقى للمرجع الخوئي، أو لعله يقصد مستند الشيعة-.

وعن السيد: القول بالنجاسة مطلقة -يقصد بالسيد: السيد المرتضى علم الهدى، بالفعل هو كان من القائلين بالنجاسة مطلقًا، أن غير الشيعي نجسٌ مطلقًا-.

وعن الحلي: التفصيل، فحكم بالنجاسة في غير المستضعفين منهم، يعني: غيرِ المستضعفين منهم، يعني علماؤهم، مثلًا كهنتهم مثلًا، هؤلاء ليسوا بمستضعفين، هؤلاء مطَّلعون على الأدلة، مطَّلعون على التراث، على الحجج العقلية، الحجج النقلية، فيُفترض أنهم يؤمنون وينزلون على حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ويوجبون إمامة عليٍّ وبنيه (صلوات الله عليهم)، فإذا لم يفعلوا كانوا جاحدين منكرين، فتترتب عليهم أحكامُ الكفار، ومنها الحكم بالنجاسة.

أما المستضعفون، هؤلاء العوامُّ، القاصرون عن بلوغ الأدلة والاطلاع عليها، واستيعابها، استيعابَ الحجج العقلية والنقلية، **فهؤلاء محكومون بالطهارة لقصورهم وضعفهم)**

هذا تفصيل. **(يقول: واختاره بعض مشايخ النراقي (رحمه الله))** إذًا، لاحظوا أنَّ تفصيلاتِ بعضِ الفقهاء انتهت إلى تقسيمِ الناسِ ثلاثةَ أقسامٍ أيضًا:

- مؤمنون طاهرون.
- جاحدون منكرون أنجاس.
- مستضعفون طاهرون.

فكأنهم فهموا تلك الروايات التي قسمت أيضًا ثلاثةَ أقسامٍ، وجعلتْ هذا القسمَ الثالثَ ضلالًا -مثلًا-: «الله فيهم المشيئة»، كأنهم فهموها على هذا النحو.

(يقول: **وعن الحدائق** -أي عن الحدائق الناظرة لصاحبِ الحدائق الشيخ يوسف البحراني (رحمه الله)-: ماذا كان اختياره؟: **اختيار النجاسة** -نجاسة مطلق أهلِ الخلاف-، **ونسبته إلى المشهور**»؛ يعني على خلاف ما قرره المجدد الثاني.

المجدد الثاني يقول: **المشهورُ بين الأصحاب الحكمُ بالطهارةِ على المخالفين**.

في حين أنَّ صاحب الحدائق يقول: المشهورُ بين الأصحاب الحكمُ بالنجاسةِ على المخالفين، ونسبته إلى المشهور، مستشهِدًا بعباراتهم، بالفعل ذكر عباراتهم وبيَّن أنهم ذاهبون إلى النجاسة.

وظاهرُ فص الياقوت -فص الياقوت كتاب للبهائي-، **والسرائر** -لصاحب السرائر ابن إدريس (رحمه الله)-: **الإجماع على الكفر**، يعني ظاهر عبارةِ صاحب السرائر والبهائي: يعني يدعيان إجماعَ الطائفةِ على كفر المخالف، فيكون دليلاً على النجاسةِ للتلازم، لأنه إذا حكمتَ بكفر أحدٍ لزمك أن تحكم بنجاسته، للتلازم ما بين الأمرين أو الحكمين.

ما هو دليلُهم على هذا القول؟

يقول: «**وَاسْتُدِلَّ لهذا القولِ بأمورٍ**» -القولِ بنجاستهم-:

الأول: الإجماع المتقدم، حكايةُ الإجماع، يقولون: «أجمع الأصحاب» أو «أجمعتِ الطائفةُ على نجاسةِ المخالف».

و هنا يعترض المجدد الثاني، فيقول:

«**وفيه، مضافًا إلى الخلاف المعلوم** -قد بيّنا أنَّ هناك خلافًا؛ كيف يُدعى الإجماع، وهناك من الفقهاء من ذهب إلى طهارتهم، وهناك من فصّل كالحلي، وقال: المستضعفون طاهرون، غيرهم أنجاس أو نجسون مثلًا-، **فيقول: (وفيه، مضافًا إلى الخلاف المعلوم)**: أنّه إجماعٌ على الكفر، لا على النجاسة.

إذا قلتَ: لا بد من التلازم بين الحكمين، نقول: هذه الملازمةُ ممنوعة، كما سيتبيَّن.. فحتى حين يُعبِّر علماؤُنا وفقهاؤنا عن أنَّ غيرَنا كفارٌ في الحقيقة، لا يلزم من ذلك، من عبارتهم، لا يلزم أنهم يحكمون عليهم بالنجاسة.

من تتبُّع عباراتهم وأحكامهم، وما دوّنوه في فقههم، يُلاحظ أنهم كثيرًا ما يُفرِّقون.

فمع حكمهم بكفر غيرِ المعتقدِ بالحق -مثلًا-، إلا أنهم في مواردَ كثيرةٍ يحكمون عليه بأنه يُعامَل معاملة المسلم، فيكون طاهرًا.

وفيه، مضافًا إلى الخلاف المعلوم: أنه إجماعٌ على الكفر، لا على النجاسة.

والآن نقاشُنا في النجاسة، هذه المسألة في العروة حول النجاسة؛ هذا دليلهم الأول.. وهذا ما فيه.

دليلهم الثاني: **ما تقدم من الروايات المتواترة الدالة على كفرهم وشركهم**.

روايات كثيرة -نحن ذكرنا- تدل كلها على كفرهم وشركهم، كفرِ المخالفين وشركِهم، حتى الطوائفِ التي تنتسبُ للتشيع أيضًا.

وستأتي أيضًا رواياتٌ أخرى آكدُ في تكفير كلِّ الطوائفِ المنتسبةِ للتشيع غيرِ الإمامية الاثني عشرية.

فهذا دليلُهم الثاني: ما تقدم من الروايات المتواترة الدالة على كفرهم وشركهم.

وفيه، يقول المجدد الثاني: «**إنه لا بد أن يُحمل على بعض مراتب الكفر والشرك**»، لما دلَّ من متواتر النصوص على كونهم محكومين بحكم الإسلام.

وهذا هو دورُنا: دورُنا ألا ننظر إلى طائفةٍ من النصوص ونُهمِل طائفةً أخرى.

الفقيهُ الحقُّ هو الذي يجمع بين النصوص ويُلاحظها جميعًا.

تلك الروايات التي عبّرت عن كفرِ أهل الخلاف، هذه الروايات صحيح أطلقت القول بأنهم كفار، ولكن في قبالها رواياتٌ أخرى دلت على كونهم محكومين بالإسلام.

فالجمع بين الطائفتين إلى ما يُفضي؟ إلى حملِ الطائفةِ الأولى، المعبّرة بالكفر عنهم، على أنَّ كفرهم إحدى مراتب الكفر، فالكفر ليس مرتبة واحدة، بل مراتب، وحقيقتُه تشكيكيّة.. بعضُ تلك المراتب تجتمع مع الحكم بالإسلام.

انتبهوا: الحكم بالإسلام في دار الدنيا، يعني: يكون محكومًا بالإسلام، فله ما لنا، وعليه ما علينا، يكون طاهرًا مثلًا، تُسلِّم عليه وإيدك رطبة، لا تتنجس.

وهذه النصوص في المقابل أيضًا متواترة، كما عندنا تواتر، يقول المجدد الثاني: في النصوص الدالة على كفرهم، لدينا في قبال ذلك تواترٌ في النصوص الدالة على إسلامهم حكمًا.

منها، يقول:

- **كموثق سماعة: «قلتُ لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن الإسلام والإيمان، أهما مختلفان؟**

- **فقال (عليه السلام): (إن الإيمانَ يُشارك الإسلام، والإسلام لا يُشارك الإيمان)**»؛ يعني بينهما عموم وخصوص مطلق، الإسلام عام، فيه خصوص، وهو الإيمان. فكل مؤمنٍ مسلمٌ بالضرورة، لكن ما كلُّ مسلمٍ مؤمنٌ بالضرورة.

- سماعة يقول: «**فقلت: فصفهما لي. فقال (عليه السلام): (الإسلام: الشهادة أن لا إله إلا الله، والتصديق برسول الله (صلى الله عليه وآله)، به** -بالشهادتين- **حُقِنت الدماء، وعليه جَرَت المناكح والمواريث، وعلى ظاهرها جماعة الناس)**.»

هذه جماعةُ الناس، جماعةُ المسلمين، جماعةُ الناس على هذا الإسلام الظاهري، هذا هو الإسلام.

الإيمان ما هو؟

- **(والإيمان: الهدى، وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام، وما ظهر من العمل)**؛ أي العمل الذي به نُحرز أن هذا المسلم مؤمنٌ حقًّا.

فهذا تفريق.

إذًا: المحكومُ بالإسلام ليس بالضرورة أن يكون مؤمنًا وقرّ الإيمانُ في قلبه وثبت.

يكفي أن يكون مسلمًا في الظاهر، يشهد الشهادتين؛ هذا كافٍ.

دليلٌ آخر:

- **وصحيح حُمران، عن أبي جعفر (عليه السلام): «يقول: سمعته يقول: الايمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لامره والاسلام ما ظهر من قول أو فعل وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها وبه حقنت الدماء وعليه جرت المواريث وجاز النكاح)».**

فهاهنا إذًا تفريقٌ ما بين الإسلام والإيمان.

فيصح أن يُقال: هناك كفرٌ بالإسلام، وهناك كفرٌ بالإيمان.

فيمكن أن نُحمِل تلك الروايات المتواترة الدالة على كفرِ أهلِ الخلاف أن كفرهم إحدى مراتب الكفر، وهو الكفر بالإيمان لا بالإسلام.

وسيأتي مزيدُ التفصيل لذلك إن شاء الله تعالى.



مواصلة مناقشة أخبار التكفير

وصلنا إلى ما ذكره المجدّدُ الثاني (رحمه الله) من رواياتٍ اعتُبرت معارضةً للطائفةِ الأولى من الرواياتِ الدالّةِ على تكفيرِ المخالفين، فهذه الرواياتُ في الطائفةِ الأخرى دالّةٌ على إجراءِ حكمِ الإسلامِ والمسلمين عليهم، وما ذلك إلّا لأنّ هذه الطائفةَ من الرواياتِ فرّقت ما بين الإسلامِ والإيمان، ممّا يُبنى عليه أنَّ الكفرَ بالإسلام ليس على حدِّ الكفرِ بالإيمان.

وحينئذٍ، إذا جمعنا ما بين الطائفتين، جاز لنا أن نحمل الطائفةَ الأولى المكفِّرة على معنى الكفرِ بالإيمان الأخصّ، لا بالإسلام الأعمّ.

آخر ما ذكرناه كان:

- **(صحيحة حمران عن أبي جعفر (عليه السلام): سمعته يقول: الإيمان ما استقرّ في القلب، وأفضى به إلى الله تعالى، وصدّقه العمل بالطاعة والتسليم لأمره، والإسلام ما ظهر من قولٍ أو فعل، وهو الذي عليه جماعةُ الناس من الفرق كلّها، وبه حُقِنتِ الدماء)**، وهذا المهم: أن تُحقن الدماء، يعني أن نجري على سائرِ الفرقِ حكمَ المسلمين، **(وبه حُقِنت الدماء، وعليه جرت المواريث، وجاز النكاح)**.

يقول المجدّدُ الثاني وهو يستعرض باقي الروايات من هذه الطائفة الثانية: (يقول: **وخبر سفيان بن السمط، سأل رجلٌ أبا عبد الله (عليه السلام) عن الإسلام والإيمان، ما الفرقُ بينهما؟** إلى أن قال: **فقال: الإسلام**

هو الظاهرُ الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّدًا رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله)، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصيام شهر رمضان).

فهذا الإسلام، ما ذُكرتِ الولايةُ في هذه الأركان التي تُعتبر أركانَ الإسلام.

وقال (عليه السلام): (**الإيمان** -الآن عرفنا الإسلام، فلنعرف الإيمان-: **الإيمان معرفةُ هذا الأمر مع هذا**).

معرفة هذا الأمر: أي أمرِ الولايةِ والإمامة، مع هذا الذي ذكرنا، يعني مع شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة إلى ما هنالك.

(الإيمان: معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقرّ بتلك الأمور، ولم يعرف هذا الأمر، لم يعرف الولاية، لم يعرف التشيّع، كان مسلمًا). هو مسلم، ولكن ماذا؟.. كان مسلمًا، وكان ضالًّا.

إذًا، هو مسلم في الحكم، لكنه ضالّ، ضلَّ طريقَ النجاة، فيكتشف في الآخرة أنه ساقطٌ هالكٌ قد هوى، لأنّه ضالّ، ضلّ الطريق، أمّا في هذه الدنيا، فحُكمه مسلم.

- **(وعن المفضّل قال: سمعتُ أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: الإسلام يُحقن به الدم، وتُؤدّى به الأمانة، وتُستحلّ به الفروج)**، يعني بالنكاح، الزواج، **(والثواب على الإيمان لا يُثاب)**.

إذًا، المسلم لا يُثاب على شيءٍ من أعماله التي يؤديها، حتى لو فرضنا أنه أداها طبقًا للواقع، يعني لم تكن صلاة بدعيّة مثلًا، فلنفرض هكذا، لا يُثاب عليها، حتى إن أداها بحسب ما جاء في الشريعة الحقة عن أهل البيت (عليهم السلام)، ما لم يؤمن، ما لم يعتقد بالولاية والبراءة، لا يُثاب على شيء من ذلك، لأنّه كما لو فرضنا أن كافرًا أدّى الصلاة بأركانها وشرائطها، يُثاب عليها؟

الإجماع يقول: لا يُثاب الكافر على شيءٍ ما لم يؤمن، والمنافق كذلك.

- **وفي خبر الشامي، الذي سأل أبا عبد الله (عليه السلام) مسائل، فأجابه، فقال الشامي** -هذا بالمناسبة شامي كان متأثرًا بالثقافة الأموية الناصبية آنذاك-، فجاء إلى أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) يُسائله مسائل معيّنة، بالأخير اهتدى بنور الصادق (عليه السلام).

ولكن انظروا كيف عبّر، قال الشامي: **(أسلمت لله الساعة)** الآن أنا صرتُ مسلمًا حقيقيًّا، أسلمتُ لله.

فقال له (عليه السلام): **(بل آمنتَ بالله الساعة)**.

كنتَ مسلمًا، لكن الآن آمنتَ.

(إنّ الإسلام قبل الإيمان، وعليه يتوارثون ويتناكحون)، يعني يجوز للمسلم من هذا المذهب أن يتزوج المسلمة من ذاك المذهب، والعكس بالعكس، وكذلك يتوارثون، يعني لو فرضنا أن أبًا كان بَكريًّا وله ولد شيعي، يرث هذا الشيعي، والعكس بالعكس: أبٌ شيعي له ولد بكري، يرث، على المشهور بالمناسبة.

كما قلت: لا يسعني في هذه المحاضرات أن أُحوّلها إلى دروسٍ حوزويّة، وإلّا فهناك قولٌ عند جُمهرةٍ من فقهائنا بأنَّ البكريّ لا يرث، أو المخالف لا يرث من المؤمن، من الشيعي، يُحجب عن الميراث.

هذا قول من ذهب إلى مطلق تكفيرهم، وأعرض عن هذه الروايات -الطائفة الثانية-، وله طبعًا حججُه في الإعراض عن هذه الروايات، وحملها على محامل أخرى، لا تعنينا الآن، لأنّه كما قلنا هذه تفصيلات، الآن إنّما كلامنا في المشهور، أو ما استقرّت عليه الفتوى.

وكذلك أُنبّه إلى أنَّ رأينا الشخصي في هذا المبحث، على تفصيلاته وفروعه وامتداداته، عقيدةً وفقهًا، هذا أيضًا متروكٌ إلى موضعٍ آخر إن شاء الله، إن وفّقنا اللهُ تعالى وأحيانَا، فهناك ملاحظاتٌ على هذا الكلام كلّه، ملاحظاتٌ مفصّلة.

نحن فقط بإزاء أن نُبيّن ماهيّة التكفيرِ الحُسيني، يعني كيف نطقَ سيّدُ الشهداء (عليه السلام) بتكفيرِ الفِرَق المُبتدعة المُنتسبة للإسلام، وما الذي تركه نُطقه وبيانه الشريف، وهذا من آثاره: إحداها في مجال الفقه عندنا، ليس أكثر من هذا.

(**قال عليه السلام: "بل آمنتَ بالله الساعة"**)، يقول ذلك للشامي الذي تشيّع على يده، لما قال: "أسلمت لله"، فقال له (عليه السلام): "**بل آمنتَ بالله الساعة. إنّ الإسلام قبل الإيمان، وعليه يتوارثون ويتناكحون، والإيمان عليه يُثابون**".

يقول المجدّد الثاني: "**إلى غير ذلك من الروايات، وقد عقد المجلسي (رحمه الله) في (البحار) بابًا للفرق بين الإسلام والإيمان، فراجع**.

باب مفصّل، موجود في (البحار)، فيه الروايات التي تُبيّن الفرق ما بين الإسلام والإيمان".

يقول: "**ويؤيّد ما ذكر، النصوصُ الكثيرة الواردة في طهارة ما يُؤخذ من أيديهم، من المائعات** -السوائل-، **والجامدات التي عُلِم مباشرتُهم لها، كالأدهان، والألبان، والعصير الذي قد ذهب ثلثاه، والجبن، والجلود، واللحوم. وقد تقدّمت جملةٌ منها في باب (سوق المسلمين)**".

يقول: "نقدِر أن نُؤيّد هذه الطائفةَ الأخرى من الروايات، الدالّة على أنّ حُكمهم حُكمُ المسلمين، نؤيّدها بهذه الروايات التي تحدّثت عن طهارة ما يُلامسونه برطوبة، من المائعات والجامدات، وأنّه لا يُحكم بنجاسة هذا الذي باشروه أو لامسوه".

الثالث الآن: الثالث من أدلّة القول بالنجاسة، لأنّ هناك أدلّةً مرّت معنا.

١. الدليل الأول: الإجماع.

٢. الدليل الثاني: الروايات، قال: تعارضها رواياتٌ أخرى.

٣. الدليل الثالث لدى الفريق الذي ذهب إلى نجاسةِ المخالفين: أنهم مُنكرون لضروريّ الدين، كما عن (المنتهى)، فيدلّ على نجاستهم ما دلّ على نجاسةِ المُنكر.

إذا أنكر شخص ضروريّ من ضروريات الدين، يُحكم عليه بالنجاسة، لأنّه يكون حينئذ مرتدًّا.

فهؤلاء، ماذا قالوا؟ الفقهاء الذين حكموا بنجاسة المخالفين؟ قالوا: هؤلاء منكرون للضروري.. الإمامة بيّنت في الكتاب والسنّة بأوضح الواضحات من الأدلة، وتواترت الأدلة في الحديث عليها، وهؤلاء قد أنكروها، فيكون إنكارهم لها إنكارًا للضروري.

يعني: أمعقول أن الذي يُنكر مثلًا وجوب الصلاة يُحكم عليه بالنجاسة لإنكاره الضروري من الدين، والذي يُنكر أصل الإمامة، التي هي أعظم من الصلاة، لا يُحكم عليه بأنّه قد أنكر ضروريًّا من ضروريات الدين؟ كيف ذلك؟

المجدّد الثاني يُجيب على هذا القول، ويُشكِل عليه، يقول: "**وفيه، مضافًا إلى ما تقدّم، يعني من روايات وأدلّة، من أنّه ليس المُنكر كافرًا مطلقًا، يعني ليس كلُّ منكرٍ كافرًا مطلقًا، ليس كلُّ منكرٍ لضروريّ من الضروريات كافرًا حُكمًا، هناك تفريق بحسب ما تقتضيه النصوص**".

يعني: إذا سلّمنا أن كلّ هذه النقاط هي من ضروريات الدين، فهناك منها ما نتبع فيه النصوص فنقول: منكره يكون كافرًا ونجسًا بالتبع.

وهناك ضرورياتٌ أخرى، وإنِ احتُسبت من الضروريات، لكن تبعًا للنصوص نقول: إنَّ منكرَها لا يُحكم عليه بالكفر والنجاسة، ما المانع من ذلك؟ نحن نتعبّد بالنصوص، لا نُسوي بين تلك الضروريات في الحكم، لا نُسوي بينها.

ونحن لسنا على قياسِ أبي حنيفة، حتى نقول: هذه تُقاس بتلك، وهذه أعظم من تلك، أو هذه أدنى من تلك.

ما شأنُنا نحن؟ القولُ منّا في جميعِ الأشياءِ: قولُ آلِ محمّدٍ (عليهم السلام).

الإمامة ضروريٌّ من ضروريات الدين، فليكن، الأئمة (عليهم السلام) ما حكموا على منكر هذا الضروري بالكفر والنجاسة في دار الدنيا.. الإمامة أعظم من الصلاة، فليكن.

هذه الأمور ليست خاضعة لمذاقنا، أو لمزاجنا، أو استحساناتنا، أو أقيستنا نحن.

لأنّ البعض قد يأتيك متفذلكًا في ذلك، ومتنطّعًا، ومتشدّقًا، أنّه: كيف منكر الصلاة تحكمون عليه بالكفر؟

طبعًا منكر الصلاة، يعني منكر أصل وجوب الصلاة، لا تارك الصلاة بالمناسبة، تاركُ الصلاة فاسق، لا أنّه كافر، محكوم عليه بالكفر والارتداد.

الكلام هو فيمن يُنكر، يقول: لا صلاة في الإسلام، ليست واجبة أصلًا.

يُقال له: هذا منكر للضروري، هذا قد ارتدّ، ونجِس.

فيأتيك أحدهم يقول لك: أنتَ على الصلاة هكذا تحكم، أمّا في الإمامة، التي هي لا تُقبل الصلاة إلّا بها، فمن باب أولى...

من باب هذه أعظم من تلك... يعني يدخل في الاستحسانات.

نحن نقول: كلّ هذا لا نقبله. نحن والنصوص.

ويقول: "**وفيه، مضافًا إلى ما تقدم، من أنه ليس المُنكر كافرًا مطلقًا، ليس كل منكر لكل ضروري من الضروريات الدينية كافرًا مطلقًا**".

مضافًا إلى هذا، مما يُعتبر اعتراضًا على من نجّس أهل الخلاف لإنكارهم ضروريّ الدين، يُضاف إلى ذلك أن الخلافة من ضروريّ المذهب، لا الدين.

ولو دلّ الدليلُ على ذلك، يعني لو دلّ الدليل على كونها من ضروريات الدين لا المذهب، على تعبير المجدّد الثاني، أي سلّمنا الصغرى والكبرى:

- الصغرى: أن الإمامة من ضروريات الدين لا المذهب.
- والكبرى: أن كل منكر لضروري من ضروريات الدين يكون كافرًا على الإطلاق.

لو سلّمنا هذه وتلك، حتى لو سلّمنا، لَزِمَ تخصيص ذلك بالمخالف، يجب أن نُخصّص، ونقول: المخالف يخرج من ذلك، يخرج من هذا الاستدلال، من هذه النتيجة التي أفضت إليها تطبيقُ الكبرى على الصغرى.. لماذا يجب أن نُخصّص؟ لورود الدليل الخاص الذي خصّصهم، لزِم تخصيص ذلك بالمخالف، لما عرفت من الروايات الدالّة على أنه يُعامل

معهم معاملة المسلم، فإذن هذا القول الثالث، أو الدليل الثالث الذي احتجوا به، أبطله أيضًا.

الرابع: ما دلّ على نجاسة الناصب، بضميمة أن كل مخالف ناصبي.

هل عندنا أخبار تقول: إن كل مخالف ناصب؟ نعم.

- **كخبر المعلى بن خنيس: (سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحدًا يقول: إني أبغض آل محمد صلى الله عليه وآله، ولكن الناصب من نصب لكم** -أي الشيعة-**، وهو يعلم أنكم تتولّوننا، وتتبرّؤون من أعدائنا).**

هذا حديثٌ دالٌّ على تعميم معنى النصب، أو توسيعه، لنقول: بحيث لا يقتصر الحكم على فردٍ بأنه ناصب، بأنه نصب العداء لآل محمد (عليهم السلام)، بل يعمّ من نصب العداء لنا، من نصب العداء لنا نحن الشيعة، على ولايتنا لهم، يعني نصب العداء لنا على أن نتولّى أئمتنا من آل محمد (عليهم السلام)، ونتبرأ من أعدائهم، يعني على هذه عدانا، فيكون ناصبًا.

يقول: هذا الدليل إذًا، ويمكن أن يشمل كل أهل الخلاف على هذا اللحاظ.

الدليل الثاني..

- **يقول: ومكاتبة محمد بن علي بن عيسى إلى الهادي عليه السلام، يسأله عن الناصب، هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت واعتقاده إمامتهما؟**

محمد بن علي بن عيسى يسأل في كتابه الإمام الهادي عليه السلام: إذا أردت أن أختبر أحدًا، أمتحنه، أرى: هل هو ناصب أم لا هل يكفي أن أقول له: هل تعتقد بإمامة الجبت والطاغوت، وتتولاهم؟

هل يكفي في امتحانه أن أرى تقديمه الجبت والطاغوت؟ يعني: يقدّمهما على أمير المؤمنين عليه السلام، ويعتقد إمامتهما، أنهما أئمة، يتولاهم؟ يقول: أحتاج أكثر من هذا؟ مثلًا أسأله: وهل تبغض أمير المؤمنين عليه السلام مثلًا أم لا؟ هل هذه تكفي؟

- فرجع الجواب: (**من كان على هذا، فهو ناصب**).

إذًا، هذا الخبر لا يدع مخالفًا في الدنيا، إلّا ويحكم عليه بأنه ناصب، لأنه كل المخالفين -إلّا اللهم قليل جدًا ربما تجد، وأنا أستبعد طبعًا- أن تجد في زماننا هذا مخالفًا يُقدّم أمير المؤمنين عليه السلام على الجبت والطاغوت، ثم لا يعتقد بإمامتهما.

هذا لا يكون، إلا أن يكون شيعيًا في هذه الحالة.

لكن، نفرض نقول: بعض المخالفين، ربما بعض شُذّاذ فرق شيعية مثلًا، هنا أو هناك، ربما تجد.

لأنه إذا قلنا: تقديم عليٍّ عليه السلام على الجبت والطاغوت، هذا موجود في أهل الخلاف قديمًا وحديثًا.

ذهبت جماعة منهم إلى أن عليًّا عليه السلام هو الأفضل، مُقدَّم على أبي بكر وعمر، كمعتزلة بغداد مثلًا.

طبعًا هذا إن فهمنا "التقديم" بمعنى التفضيل، لا انعقاد الإمامة، وإلا إذا فهمناه على معنى انعقاد الإمامة، فيكون المعنى أنه لا بد أن يقول: وإن عليًّا هو الإمام الأول بلا فصل من بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهذا ليس -في ظنّي- أن أحدًا من أهل الخلاف ذهب إليه.

أمّا اعتقاد أن أمير المؤمنين عليه السلام مُقدّم على أبي بكر وعمر، فجماعةٌ كانت من الهاشميين، حتى ممن أدرك عصر النبوّة، ذهبوا إلى ذلك.. جماعةٌ من التابعين، جماعةٌ من المعتزلة، جماعةٌ من الصوفية، ذهبوا إلى ذلك.

يعني: مسألة التفضيل هذه فيها كلام.

فيهم من يقدّم عليًّا عليه السلام على عثمان (لعنه الله)، وهذا مشهورٌ عظيمٌ فيهم، وكان يُطلق على الشيعي "شيعي" في اصطلاحاتهم، لأنه قدّم عليًّا على عثمان، لمجرّد هذا.

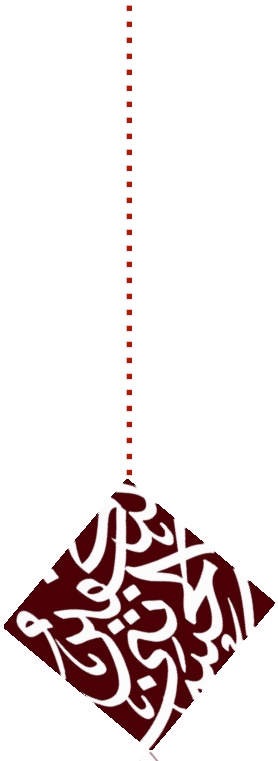
يعني يقول: سلّم الأفضلية: أبو بكر، عمر، علي، عثمان.. هكذا كانوا يقولون.

وفيهم -وهم الأقل- من قدّم عليًّا عليه السلام على أبي بكر وعمر.

أما أن يُقدّمه في الفضل وفي الإمامة أيضًا، ولا يعتقد بإمامة الجبت والطاغوت، حتى يخرج عن حدّ النصب، مع بقائه، أو مع فرض كونه مخالفًا، فالظاهر أن هذا الفرض معدوم الوجود، ولا أقول: نادر الوجود.

فالمهم، بناءً على هذا، إذا أُخذ بظاهر هذا الحديث، وإطلاقه، فإنه يكون كل مخالفٍ في الدنيا ناصبًا، لأنّ الإمام عليه السلام يقول: (من كان على هذا، فهو ناصب).

تأتي بقية الأخبار إن شاء الله تعالى والتعليق عليها في الجلسة المقبلة..



الناصب والزيدي سِيَّان!

ما زلنا وإياكم في عرضِ الرواياتِ الشريفةِ التي ذكرها المجدّدُ الثاني (رحمه الله) في موسوعةِ الفقه، في إطارِ مناقشتهِ لجدليةِ الحكمِ على أهلِ الخلاف، تلك الجدليةِ الفقهيةِ التي ذهب فيها فريقٌ من فقهائنا للحكمِ – على سبيلِ المثال – بنجاسةِ أهلِ الخلاف، لأنهم في نظرهِ كفّارٌ تلحقهم جميعُ أحكامِ الكافر.

وذهب فريقٌ آخرُ من فقهائنا إلى الحكمِ عليهم بالإسلام، وعدِّهم مسلمين، على اختلافِ المباني في ذلك.

علماً أن فريقاً ثالثاً ذهب إلى مذهبٍ ثالث، وهو التفريقُ ما بين علمائهم وعوامِّهم، أو المستضعفين القاصرين منهم، فحكم بكفرِ أولئك دون هؤلاء، فأجرى على هؤلاء المستضعفين حكمَ المسلمين.

فيما ذهب فريقٌ رابعٌ إلى الحكمِ بالكفرِ عليهم، ولكنه فرّق بين الأحكامِ ذاتها، فلعلّه مثلاً لم ينجّسهم، طهّرهم، لكنه منع من الصلاةِ على أمواتهم كالصلاةِ على أهلِ الإيمان، مثلاً، أو لم يُحِلّ ذبائحَهم، مثلاً، ونحوَ ذلك.

أقوالٌ وفرقٌ عند الفقهاء، كلٌّ ذهب إلى مذهب، لكن القولَ المشهورَ والمنصور هو الحكمُ بإسلامِهم جميعًا ، إلا النّاصبةَ منهم، بمعنى: من نصب العداءَ لخصوصِ أئمةِ أهلِ البيت (عليهم السلام).

مع أنه مرّ معنا ما جاء في مكاتبةِ محمدِ بن عليٍّ بن عيسى إلى الهادي (عليه السلام) يسأله عن الناصب: هل يحتاج في امتحانه إلى أكثرَ من تقديمه الجبتَ والطاغوت واعتقاده إمامتَهما؟ فرجع الجواب: «**من كان على هذا، فهو ناصب**».

هناك خبرٌ آخر لا يقلّ أهميّةً أو خطورةً عن هذا الخبر، وهو خبرُ عبد اللهِ بن المغيرة:

- **قلتُ لأبي الحسن (عليه السلام): إني ابتُليتُ برجلين، أحدُهما ناصبٌ، والآخرُ زيديٌّ، ولا بدّ لي من معاشرتهما، فمن أُعاشر؟**

أنا مبتلى باثنين من جيرانه، ربما ممّن معه في السوق مثلاً، دائماً يتعامل معهما، واحد بكري، وواحد زيدي.

يقول: لا بدّ من معاشرتهما، فمن أُعاشر؟

على الأقلّ واحد أستطيع معاشرته وأتعامل معه، أيُّهما أقرب إلينا من الآخر؟

للوهلة الأولى، الناسُ تقول: الزيدي.

فقال (عليه السلام): «**هما سيّان**».

يعني: البكري والحوثي سيان؟ نعم، سيّان!

هما سيّان، من كذّب بآيةٍ من آياتِ الله تعالى، فقد نبذ الإسلامَ وراء ظهرِه، وهو المكذّبُ لجميعِ القرآنِ والأنبياءِ والمرسلين.

آيةٌ واحدةٌ من آياتِ الله، وأعظمُ آياتِ الله الأئمةُ الأطهارُ (عليهم السلام)، فإذا كذّبتَ بآيةٍ، فكمن كذّب بكلِّ الآيات.

يعني: حتى لو فُرض أن الزيديَّ كذّب بآيةٍ واحدة، ولتكن الحجةَ بن الحسنِ المهدي (صلوات الله عليه وعجّل الله تعالى فرجه الشريف)، فهذا كافٍ، يموتُ به ميتةً جاهلية، بالنتيجة لم يعرف إمامَ زمانِه، ويكون كمن كذّب الأئمةَ جميعاً، بل وكذّب الأنبياءَ والمرسلين جميعاً، بل وكذّب بالقرآن، لأن الدينَ وحدةٌ واحدة، لا تتفكّك في أصولِه.

فكيف إذا كان تكذيبُه لجميعِ الأئمة، اللهمّ إلا ثلاثةً منهم، على اعتقاده أيضاً، وتفسيره للإمامة؟

يعني: هو يثبت إمامةَ عليٍّ أميرِ المؤمنين (عليه السلام)، ويُثبت إمامةَ الحسنِ والحسين، وفي السجّادِ إمامتُه قولان عندهم – عند الزيدية – وبعد ذلك كلّ الأئمة ينكرونهم، يذهبون، يسوقون الإمامةَ في زيدٍ وبنيه، وبني الحسن، وإلى يومنا هذا عندهم إمامُ زمانٍ، هذا الحوثي.

– الإمامُ (عليه السلام) لمّا سُئل: من أُعاشر؟ أحدُهما ناصب، والآخر زيدي، ولا بدّ لي من معاشرتهما، فمن أُعاشر؟ قال (عليه السلام): «**هما**

سيّان. من كذّب بآيةٍ من آياتِ الله تعالى فقد نبذ الإسلامَ وراءَ ظهرِه، وهو المكذّب لجميعِ القرآنِ والأنبياءِ والمرسلين».

- ثم قال: «**هذا – الناصب – نصبَ لك، وهذا الزيديّ نصبَ لنا**». (١)

وبالفعل، أتعلمون أن الزيدية – خصوصاً في بعض مراحلِ التاريخ – كانوا أشدّ نصباً وعداءً للأئمةِ الأطهار (عليهم السلام) من عمومِ البكرية، بأئمتِهم ودعاتِهم؟

يعني: ما كان أئمةُ البكرية يجسرون على أن يقولوا ما قاله أولئك الأنجاسُ في أئمتِنا (عليهم السلام).

بعضهم ألّف رسالةً – مثلاً – في الطعنِ على أئمتِنا (عليهم السلام)، طعنوا في الصادق، طعنوا في الكاظم، طعنوا في الرضا، أنواعٌ وشتى المطاعن، طعنوا في العسكريّ (عليه السلام).

ابنُ قُبَة الرازي – من علمائنا – إنما ألّف رسالةً في جوابِ رسالةٍ لأحدهم زيديّ في الطعنِ على إمامنا العسكريّ (عليه السلام)، ومن تقدّمه من الأئمة، أنهم فقط كانت وظيفتُهم – عياذاً بالله، ناقلُ الكفر ليس بكافر – أنهم جالسون في بيوتِهم، يجمعون أموالاً وأخماساً من الناس، ولم يفعلوا شيئاً لهذه الأمة، الأمة كانت تُقتل، المظلومون والمستضعفون... إلى آخره.

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٨ – الصفحة ٢٣٥

وهؤلاء يُرخون عليهم ستورَهم، ويجمعون أخماساً، ونعوذ بالله من سفالتِه ووقاحتِه، يقول: «ويَنْكِحون بذلك الجواري»، أما نحن الزيدية، أهلُ الجهاد، وأهلُ القتال، وانظروا أئمتَنا ماذا فعلوا..

طبعًا هذا كان يدّعي الإمامة منهم، الزيدية ما إن شهر أحدٌ منهم سيفَه، عقدوا له الإمامة، المهم أن يكون من البَطنين، يعني من الحسن والحسين (عليهما السلام).

فكلّ أحدٍ كان يستطيع أن يمتطيهم، يمتطي هذه الشريحة، التي هي عبارة عن شريحةٍ متعفّنة، سرطانيةٍ في الجسد الشيعي..

فأئمتُنا (عليهم السلام) كثيرًا ما عانَوا من هؤلاء، ولولا قيامُ دولٍ لهم – خصوصًا في اليمن، في الدَّيْلَم، في تلك البقاع – لما بقيت لهم باقية.

لأن أئمتَنا (عليهم السلام) كان من سياستِهم العزلُ والإقصاءُ الاجتماعي، بحيث تنقرضُ الفِرَق المنحرِفة، وهذا ما حصل مع البترية على عِظَمِها في زمنٍ من الأزمان، الواقفةِ على عِظَمِها، فترةً من الفترات، الواقفةُ كانت أكثرَ عددًا وجاهًا من الشيعة أنفسهم، يعني الإمامية.

يعني: عددُ الذين ساقوا الإمامةَ في الرضا (عليه السلام) وبنيه، كانوا أقلَّ عددًا.

تخيّل: الواقفةُ كانوا أكثر، في بعض الفترات، الفطحيةُ صاروا أكثر، بعض الأحيان، الواقفةُ امتدّوا إلى المغرب، المغرب أصلًا شبهُ دويلةٍ واقفيةٍ صارت عندهم، ولهم مصنّفات، هم هؤلاء الذين يُسمّون الشيعةَ السبعيّة، لأنهم يقولون بسبعة أئمة، يعني يقفون على الكاظم (عليه السلام)، فأولئك كلهم انقرضوا، فقط الزيدية بقيت، والإسماعيلية، لأنّه صارت لديهم دولٌ وسلطة، فانتشرت، وهي في تضاؤلٍ الآن.

هناك أفواجٌ من زيديةِ اليمن – بحمدِ الله تعالى – تشيّعوا على يدِنا، وتابعوا المحاضرات، واهتدوا بحمدِ الله تعالى.

فلا محالةَ مع فقدانِ الدعمِ الحكوميِّ للفِرَق المنحرِفة، أنها في طريقِها إلى الزوال.

لأن الفرقَ بين التشيّعِ وباقي الفِرَق هو هذا في الحقيقة:

بقيةُ الفِرَق إنما يُسندها السلطانُ وبقاؤه، فلو زال السلطانُ، لاندثرت.

التشيّعُ قوّتُه ذاتيّة، التشيّعُ في طولِ عمره لم يكن عنده سلطان، المراحلُ التي حصل فيها التشيّعُ على سلطان، كانت مراحلَ محدودةً، وعلى علّاتها أيضًا.

يعني: أيُّ سلطانٍ نتحدّث عنه؟

مثلاً يقول لك: دولةُ بني حمدان، مثلاً، الدولةُ الحمدانيّة، كانت الدولةُ الحمدانيّةُ مُهَجَّنة، فقاضي الدولة و قاضي القضاة، كان حنفيًّا.

أو يقول لك مثلاً: دولةُ البويهيين، مثلاً، كانت دولةً متذبذبة، جماعاتٌ سياسيّة، أسرٌ سياسيّةٌ معيّنة، مثلاً، لها طموحاتٌ سياسيّةٌ تعتنق التشيّعَ لهوىً سياسيٍّ حتى يكون هناك مبررٌ للخروجِ على الحكمِ القائم، البكري مثلاً، وبسط النفوذ.

حتى الدولةُ الصفوية، أساسُ نشأتِها كان هذا التشيّعَ الصوفيَّ المنحرِف، في الحقيقة، ليس التشيّعَ الذي نحن عليه، وكان أيضًا وسيلةً للخروجِ على شرعيّةِ الدولةِ البكرية، المسألةُ كانت هكذا.

ولذا: قوةُ التشيّع قوةٌ ذاتيّة، لا يفرق، سواءٌ لديهم دولةٌ أم لا، ينتشرُ التشيّعُ إذا خُلّي له هو بنفسه، ينتشر، قوّتُه الذاتيّة كافية.

البكريّةُ لماذا هي إلى اليوم باقية؟ لأن وراءَها بترول، وراءَها دولٌ تدعمُها، وتعتبرها هي المذهبَ الرسميَّ لها، لا أكثر.

إذا أزلنا هذه الدول، أو جرّدناها من القدرات البترولية أو الماليّة، المذهبُ البكريُّ يزول، كذلك هو الآن، مع كلِّ هذا الدعم، ومع كلِّ هذا الإمدادِ النفطيِّ، بالريال والدينار والدرهم والدولار، وما شاكل، مع كلِّ هذا

الإمداد، هو أيضًا مذهبٌ فاشل، آيلٌ للسقوط، الناسُ تخرجُ منه أفواجًا أفواجًا، وتدخل وتعتنق ولايةَ أهلِ البيتِ الطاهرين (عليهم السلام).

فكيف لو زال مُسندُه وداعمُه من السلطان؟ يكون هذا إن شاء الله في عهدِنا، ونرى الزوالَ المطلق.

واحدٌ ينبغي أن لا يتعجّب من هذا، لأنه كانت هناك مذاهبُ ضخمةٌ وواسعةٌ ومنتشرة، وفي فترةٍ من الفترات، كانت أكثريةُ العالمِ الإسلاميِّ كلّها، انقرضت.

المعتزلةُ – مثلاً – مذهبٌ عظيمٌ، برجالاته، بفقهائه، بمؤلفاته، بعقلياته، وانتشاره ثقافيًّا أيضًا في الأرجاء، لماذا انتشر؟

لأنه تبنّته الدولة، المأمون تبنّى هذا المذهب، استمرَّ مع مَن جاء بعده، فانتشر.

المذهبُ الظاهري، مثلاً، وهلمّ جرًّا، مذاهبُ انتشرت، كانت لها امتداداتُها الواسعة، لكنها كلُّها انقرضت، ما إن تبدّلت وجهةُ السلطان، تنقرض، الناسُ على دينِ ملوكِهم.

الناس... ليس الشيعة الرافضةُ، لأنهم رافضة، يعني يرفضون هذا الحكم، نحن أصلًا رافضةٌ معارضةٌ، فلا نتأثّر، سواء اقترب السلطانُ منّا شِبْرًا، أو ابتعد عنّا ذراعًا، لا يغيّر عندنا شيئًا.

فالشاهد:

يقول الإمامُ الهادي (عليه السلام): «**هذا نصبَ لك، وهذا الزيديُّ نصبَ لنا**»، فهذا نصٌّ في أن الزيديّةَ نصّاب.

يقول:

- **وخبرُ عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام)**: «**ليس الناصبُ من نصبَ لنا أهلَ البيت، لأنك لا تجد أحدًا يقول: أنا أُبغِضُ محمدًا وآلَ محمدٍ (صلّى الله عليه وآله)، ولكنّ الناصبَ من نصبَ لكم، وهو يعلم أنكم تتولّوننا، وأنكم من شيعتِنا**» .. هذا خبرُ عبد الله بن سنان – مشابهٌ لخبرِ المُعلّى بن خُنيس الذي مرَّ معنا.

هذا إذن دليلُهم الرابع، دليلُ الفقهاءِ الذين ذهبوا إلى نجاسةِ أهلِ الخلاف، لأنه معلومٌ أن الناصبَ نجس، بل الرواياتُ تقول: هو أنجسُ من الكلب، أجلكم الله.

المجددُ الثاني، ماذا يقول؟

يقول: «**وفيه – مضافًا إلى الخدشةِ في السند –**»، يعني هذا الحديث فيه مشكلتان:

أولاً: السندُ فيه ضعفٌ، ليس تامًّا، ليس صحيحًا مئةً بالمئة.

ثانيًا: «**وضعفُ الدلالة**»، يقول: الدلالةُ أيضًا ضعيفة، يقول: لأن خبري المعلى وابن سنان – هذا الخبر الذي يقول: "**ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحدًا يقول أني أبغض محمدًا وآل محمد عليهم السلام، بل الناصب من نصب لكم**" – يقول: **هذا الخبر كالدافع للبداهة**.

هذان خبران يدفعان البداهة، هناك بداهةٌ موجودةٌ، وهي ماذا؟

أمرٌ بدهيٌّ، كالدافعِ للبداهة، لكثرةِ المُبغضينَ لهم، والمستحلينَ لقتلِهم، وقتالِهم.

كيف تقول هذه الأخبار، أو يقول هذان الخبران: «لا تجد أحدًا يقول: أنا أبغض آلَ محمد عليهم السلام»؟ فإذاً: أين ذهب كل أولئك النواصب الذين كانوا يُصرّحون بأنهم نحن نبغض آل محمد عليهم السلام؟ ويلعنون عليًّا (عليه السلام)، وكانوا يُجاهرون بذلك، ويتديّنون به، وقد قاتلوهم واستحلّوا قتلَهم! يعني: معاوية، والأمويون، والخوارج، أين ذهبوا؟

السيّد الحميري (رحمه الله) – هذا الشاعرُ المتشيّع، من بيتٍ خارجي – هو يقول بنفسه: يقول: «أمّي كانت بعد صلاةِ الغداةِ، من كلِّ يومٍ، أراها بالسبحة، سبعين مرةً، تلعنُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ (صلوات الله عليه)».

هذا طاهرٌ ابنُ تلك الخبيثة، ولم يتحرّج من أن يُخزي أمَّه، يعني: يُبيّن مخازيها، أنها كيف كانت ناصبية، كيف كانت تفعل.. لأنه أكيد لما يُحدّث

بهذا الحديث أو بهذا الكلام، كلّ واحد يقول: بئسًا لها من امرأة، لأنه شريفٌ، مؤمنٌ، لا تأخذُه في الله لومةُ لائم، لا والدٌ ولا ولد.

نحن في آل محمدٍ (عليهم السلام) لا نعرف والدًا ولا ولدًا، ولا صاحبةً ولا ابنَ عمٍّ، ولا ابنَ خالٍ.

أقاربُنا على رؤوسِنا، ولكن: إن كانوا موالين طاهرين، معادين لأعداءِ أهل البيت (عليهم السلام)، أو لا أقل ليسوا بناصبين.

المهم: هذا قد يكون للشخص مثلاً قريبٌ بكريٌّ، أو زيديٌّ، أو كتابيٌّ، فلا بأس، لا مانع، الإنسانُ يَبَرُّ أقرباءَه، ويُحبِّبُهم للإيمان بذلك، لكن لا يكون هذا الأب، أو الأخ مثلاً، يحملُ رايةً يُحاربُ بها محمدًا وآل محمد (عليهم السلام)، حينئذٍ: فلا أنسابَ بينهم، تنقطع هذه العلقة.

فإذاً: يقول المجدد الثاني: هذان الخبران اللذان ينفيان وجودَ نواصب لشخوصِ الأئمة (عليهم السلام) ومبغضين لشخوصِهم، يقول: **هذا يدفعُ البداهة**، يدفعُ الواقع، الواقعُ يقول: حَدَّثنا – على مرِّ التاريخ – أنّ هناك نواصب.

فكيف يقول الإمام (عليه السلام): «لا تجد أحدًا يقول: أنا أبغضُ أهل البيت»؟!

هذا ما تفسيرُه؟

لذلك هو – وعلى ما ببالي – المرجع الخوئي وجماعةٌ ردّوا هذه الأخبار من رأسٍ، قالوا: هذه الأخبارُ مردودةٌ، لأنها تُخالفُ البداهة، تُخالف الواقعَ التاريخي.. أما نحن فلنا رأيٌ آخر، هذا لعلنا نتطرّقُ له في لَحنِ الأئمة إن شاء الله تعالى.

يقول: «ومخالفتُها»، يعني: أيضًا هذان الخبران وأمثالُهما، الأخبار التي تنفي وجودَ الناصبة بذلك المعنى الأخص، «ومخالفتُها للنصوصِ المصرِّحةِ بالناصبِ لنا أهلَ البيت، كروايتي عليِّ بنِ الحكم، وابنِ أبي يعفور، وغيرِهما مما تقدّم»، لأنّه عندنا نصوصٌ تقول: الناصبُ لنا أهلَ البيت، وتُشخّص وتُحدّد أن الناصبَ هو من نصبَ لهم (عليهم السلام).

فيقعُ التعارض إذًا، إذا كانت طائفةٌ من الروايات تنفي وجودَ الناصب لهم، وإنما تُثبت وجودَ الناصب للشيعة فقط، فتقابلها رواياتٌ تُثبت وجودَ الناصب لهم مباشرةً، يقول: «هذا الناصب»، مثل الرواية التي مرّت معنا: «**هما سيّان، هذا الناصبُ نصبَ لك، وهذا الزيديُّ نصبَ لنا**».

يقول [1]: «**مضافًا إلى كل هذا – الخدشةِ في السند، وضعفِ الدلالة، ومخالفةِ البداهة، ومخالفةِ النصوصِ الأخرى التي تُثبت النصب لشخوصِ الأئمة (عليهم السلام) – مضافًا إلى كل هذا، لا بد من تنزيلها على بعضِ**

[1] أي السيد المجدد الشيرازي الثاني.. وقد سبق تخريج المصدر في الفصول السابقة.

مراتبِ النّصبِ الذي لا يُوجِب ترتيبَ الأحكام المرتّبة على الناصبيِّ بمعناه المصطلح عليه».

يقول: إذا أخذنا بهاتين الروايتين، اللتين تقولان: «**ليس الناصبُ من نصبَ لنا، بل من نصبَ لكم**»، إذا أخذناهما وأعرضنا عن كلّ تلك الإشكالات، فلا بدّ أن نُنزّل معنى النّصب هنا على بعض مراتب النّصب.

مثلاً: مرتبةٌ أخفّ من تلك المرتبةِ الأشد، التي يُكفَّرُ صاحبُها، أو يُنجّس.

ناصبٌ للشيعة، ليس للأئمة (عليهم السلام)، لا بأس نتحمّله، لكن ليس نجسًا، أمّا الناصب للأئمة (عليهم السلام)، نجس.

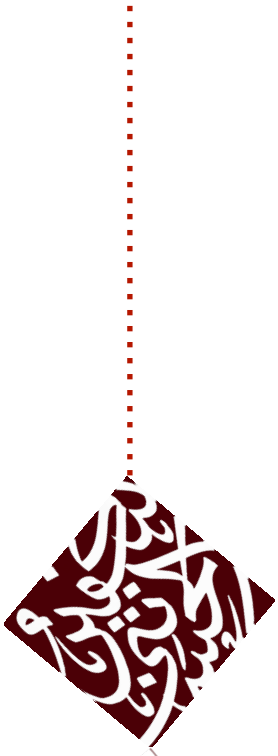
فإذاً: لا نَحمل معنى الناصب على معنى الناصب المصطلح عليه، والذي يلزم منه التنجيس، والحُكم بلوازم الكفر، وذلك بقرينةِ الأخبار المتقدّمة.

لماذا نحن حملناه على هذا النّصب الخفيف – فلنسمِّه؟ – لأن عندنا قرينةً: أخبارًا متقدمةً، دالّة على كونِ هؤلاء محكومين بالإسلام، هذه الرواية التي مرّت معنا، والتي حكمت عليهم بالإسلام.

يقول: «**والكلامُ في المقامِ طويل، اكتفينا منه بهذا القدر**».

هـذا كـلّه في المـخالـف، يـعني: كـلُّ هـذا الـكلام الآن، الـذي ذكـرنـاه، في المخالف.

فـالمجددُ الـثاني، ممّـن يـذهـب إلى إسـلام أهـل الخـلاف حكمًا، وهـناك تـتمّةٌ لـكلامِـه في خـصوص سـائرِ أقسام الشيعة، نتطرّق إلـيه إن شـاء الله تـعالى في الدرس المقبل.



نجاسة غير الإثنا عشرية

كنّا قد مررنا بجولةٍ على جمعٍ لا بأسَ به من رواياتِ أئمتِنا الأطهار (عليهم السلام) في مسألةِ تكفيرِ المخالفِ أو عدمِه، وذلك فيما نقلناه عن المجددِ الثاني في موسوعة الفقه، إذِ استقرأ هذه الروايات وانتهى بعد الجمعِ فيما بينها إلى الحكمِ على أهلِ الخلافِ بشتى فرقِهم بحكمِ الإسلامِ والمسلمين، وانتهى إلى هذا الرأي.

بقي أن نذكرَ كلامَه استطرادًا في شأنِ سائرِ فرقِ الشيعة، فهل يا ترى يعمّهم هذا الحكمُ أيضًا، ويُحكَمُ عليهم بالإسلامِ أم لا؟

يقول:

- **وأما سائرُ أقسامِ الشيعةِ غيرِ الاثني عشرية، فقد دلّت نصوصٌ كثيرةٌ على كفرِهم، ككثيرٍ من الأخبارِ المتقدّمةِ الدالّةِ على أن مَن جحدَ إمامًا كان كمن قال: (إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ)، ونحوِه.**[1]

روايةُ الكشّي بسندِه عن ابنِ أبي عمير، عن مَن حدّثه، قال:

- **سألتُ محمدَ بنَ عليٍّ الرضا (عليهم السلام) ـ أي الإمام الجواد ـ عن هذه الآية: (وجوهٌ يومئذٍ خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ)، قال: "وردت في النواصب والزيديّة والواقفيّة من النواصب."**

[1] موسوعة الفقه، ج٣ ص٢٥٩

هذا نصٌّ في الحكمِ عليهم بالنَّصْب، والناصِبُ كافِرٌ نجِس، مع أنّ الزيديةَ والواقفيةَ معدودان في فرقِ الشيعة.

- يقول: **وروايته** ـ أي رواية الكشّي ـ **أيضًا بسنده عن عمرِ بنِ يزيد (رحمه الله)، قال: دخلتُ على الصادقِ (عليه السلام) فحدّثني مليًّا في فضائلِ الشيعة، ثم قال: "إنّ من الشيعةِ بعدَنا مَن هو شرٌّ من النواصب." فقلتُ: جُعلتُ فداك، أليس ينتحلون مودّتَكم ويتبرّؤون من أعدائِكم؟ قال: "نعم." فقلتُ: جُعلتُ فداك، بيّنْ لنا لنعرفَهم، كيف تقول: شرٌّ من النواصب؟**

(شرٌّ من النواصب! يعني أسوأ من النواصب، يعني الوهابية مثلًا أو الإباضية، هؤلاء شرٌّ منهم مع أنهم عندهم ولاية، وعندهم براءة! **جعلتُ فداك بيّن لنا لنعرفَهم.**)

- قال: "**إنما هم قومٌ**" ـ هو هنا أثبت هذا اللفظ ـ "**يقفون بزيد، ويقفون بموسى (عليه السلام).**"

(موسى أي الكاظم عليه السلام.)

هو هنا أثبت لفظ (يقفون)، في حين في لفظٍ آخر، وهو لعله الأضبط: "**إنما هم قومٌ يُفتنون بزيد**، أي الزيدية، **ويُفتنون بموسى**، أي الواقفة."

ما تفسيرُ هذا؟

أنه يكون المفتونُ بزيدٍ شرًّا من المفتونِ بأبي بكرٍ وعمر!

المفتونُ بموسى (عليه السلام) شرٌّ من المفتونِ بأبي بكرٍ وعمر، حتى بلغَ حدَّ النَّصْبِ، الذي لا يتولّى أصلًا أئمةَ أهلِ البيت، لا يتولّى واحدًا منهم، بل ويبرأ منهم، ويصبح شرًّا منه.

ذلك الواقفيُّ الذي يتولّى سبعةً من أئمةِ أهلِ البيت، ليس واحدًا أو اثنين، ويتبرّأ من أعدائِهم أيضًا، تسأل الواقفي: ما تقول في أبي بكرٍ وعمر؟ يقول: "لعنةُ اللهِ عليهم."

(هذه عقيدة الواقفة.)

إذا كانوا الواقفةُ موجودين في زمانِنا، ويلعنون أبا بكرٍ وعمر، قد يعتبُ علينا مَن هم مِنّا إذا رفضناهم، يقولون: هؤلاء رافضة مثلنا، موالين مثلنا، يشتركون في سبعة أئمةٍ معنا...

الولايةُ يجب أن تكون تامّة، الرَّفْضُ يجب أن يكون تامًّا، يعني أنت ترفض أبا بكر، ترفض عمر، ترفض بني أميّة، ترفض بني العباس.. يجب أن ترفض الخونة الذين خانوا الإمام الرضا (عليه السلام) وارتدّوا عنه، الوكلاء الخبثاء السَّفَلة الذين ابتدعوا بدعة الوقف.

الواقفةُ تُجلُّ هؤلاء، تعتبرهم من مشايخِها، من عظمائِها.

تسأله: ما تقول مثلًا في عليّ بن أبي حمزة البطائني؟ يقول: "سيّدي ومولاي، هذا ثقةُ الإمام (عليه السلام)، هذا كذا، هذا كذا..."

(الرافضيُّ يرفض هذا أيضًا، الرافضي ليس الرافضي مجرّد ذاك الذي رفض أبا بكرٍ وعمر فقط، نعم، الرَّفْضُ مصداقُه الأبرز: رفضُ الطاغيتين، صحيح، ولكن رفضُ كلِّ طاغيةٍ يأتي، وإن كان متلبِّسًا بالتشيّع، وإن كان عليّ خامنئي مثلًا، هذا هو الرَّفْضُ الصحيح.. أما أن نُجزّئَ الرَّفْضَ، فذلك كمن جزّأ الولاية.)

الرَّفْضُ مبدأٌ عامٌّ يسيرُ على الكلّ، كلُّ من لديه انحرافٌ عقديٌّ مرفوض، كلُّ ظالمٍ مرفوض.

الولايةُ أيضًا نفسُ الشيء، و الولاية ـ بالمناسبة ـ تمتدُّ لتشملَ ولايةَ ثقاتِ الأئمةِ (عليهم السلام)، أصحابِهم الأبرار، حواريّيهم، العلماءِ الأخيار، الذين هم ورثةٌ لهم، ومروِّجي شريعتِهم وعلومِهم، كلّ هؤلاء عليك أن تواليَهم.

هذه من الأمورِ الضروريةِ في الولايةِ أيضًا لماذا كان هؤلاء الذين هم من الداخل الشيعي، ولديهم ولايةٌ وبراءةٌ، غايةُ ما هناك ولايتُهم منقوصة، براءتُهم منقوصة، وفتنوا؟

جماعةٌ أخذوا زيدًا، جعلوه إمامًا، وهو ليس بإمام..

في أحسنِ الأقوالِ: هو عالمٌ من علماءِ آلِ محمدٍ (عليهم السلام)، يدعو للرِّضا من آل محمد (عليهم السلام)، لا أكثرَ ولا أقلّ.

وأما موسى (عليه السلام) فإمامٌ صحيح، ولكن ليس لهم حقٌّ في أن يُفتنوا به إلى حدِّ الوقف عليه.

لماذا صار هؤلاء شرًّا؟ أي أنجسَ من النواصب، في نصّ كلام الإمام الصادق (عليه السلام)؟

للذي قلناه سابقًا: أن الانحرافَ الداخليّ أشدُّ وأخطرُ، بمليونِ مرةٍ من الانحراف الخارجيّ، لأنَّ المحيطَ الشيعيّ الداخليّ عادةً يكون محصنًا من الانحراف الخارجيّ، الذي يأتيه من وراءِ الحدود، أصلًا لا يستقبلُه.

هناك حالةُ حصانة، يعني إذا جاء واحدٌ يرتدي العمامة البكرية مثلًا، يريد يتحدّث معه.. يبتسم، ومن الممكن أن يستقبل منه بعض الكلام، لكن بالأخير، كل هذا الكلام الذي قاله، يأخذه كلّه على بعضه، يرميه في أقربِ سلّةِ مهملات، لا يتأثّر به، لأنه حتى الشكل يكشف أنّه ليس منّا.

أمّا إذا يكون بزينا هذا، ويبدأ حديثه: "وصلى الله على محمد وآله الطاهرين (عليهم السلام)"، و"اللهم عجّل لوليك الفرج"، ويختم: "أمن يجيب المضطر إذا دعاه"، الشخص من الممكن أن يتأثّر ويفتن به بسرعة، ويستقبل كلامه فورًا، لأنه يقول: "هذا منّا".

الزيدية والواقفية كانت عبارة عن مجتمعات مذهبيّة متداخلة، تداخلًا وثيقَ الصلة مع المجتمع الإماميّ.. تجد في البيت الواحد أحيانًا واحدًا إماميًّا، الثاني زيديًّا، الثالث واقفيًّا، الرابع بتريًّا.

موجودة هذه الظاهرة، بيوتٌ عريقة كوفية شيعية قديمة، حجازية، يمانية... موجودة كانت هذه الظاهرة، فكانت مشكلة كبيرة.

ولأنه كما قلنا: العلاقات الاجتماعية هذه تلعب دورًا، علاقات أسرية تلعب دورًا، علاقات عشائرية تلعب دورًا، كان يقع هذا التماهي شيئًا فشيئًا، فيتأثّر، ممكن يتأثّر بهم، خصوصًا لما يُعلن لواء الثورة، لأنه الناس بسبب الكبت والظلم والاستضعاف تريد كلّ من يعطيها أملًا بزوال الظلم أو إزالته، فهذا ثار، نحن معه، نقف معه، ويخلّصنا من جَوْرِ بني أميّة مثلًا.

هم بنو العباس كيف ضحكوا على الشيعة؟

بهذه الطريقة!

جماهير الشيعة ركضوا وراء هؤلاء العباسيين قبل أن يستلموا الحكم، مع أن الأئمة (عليهم السلام) كانوا يُحذّرون، يقولون: "هذا الأمر لم يأتِ زمانُه بعد، اتقوا الله، كذا كذا..." لم يُفد، عواطف... حتى صاروا قادة عسكريين لهم.

أبو سلمة الخلال مثلًا، هذا ـ على الأظهر ـ كان ممّن يعتقد بإمامة الصادق (عليه السلام)، يعني إمامُه ليس أبو العباس السفاح، قبل أن يستلم الحكم، فلما يُسأل: "مَن إمامُك، الذي لا تموت إلا باعتقاد إمامتِه حتى لا تموت ميتةً جاهلية؟" يقول: "أبو عبد الله الصادق (عليه السلام)."

لكن انظروا كيف العاطفة جرّته، حتى أهمل تحذيرات إمامِه، والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، فصار قائدًا عسكريًّا فذًّا، هو الذي مهّد الأمر لقيام حكم بني العباس في الكوفة، وهذه صارت عاصمتهم، ومنها انطلقوا.

لمّا أبو مسلم الخراساني استولى على خراسان -و بالمناسبة- كانوا يدعونهم، فيقولون: اقبلوا إلينا.. و كانوا يقولون:لا بيعة إلا في الكوفة، فالمهم أن الكوفة تسقط، ومنها نُعلن حكمنا...

فأبو سلمة الخلّال تولّى هذه المهمة، استولى على الكوفة، أسقط حكم بني أميّة فيها، وفي توابعها، العراق صار بيده، ولكن حبس في الحقيقة بني العباس، أبو العباس السفّاح، ومعه أبو جعفر المنصور الدوانيقي، كلّهم حبسهم في دار، على أساس: الآن ليس الوقت مؤاتياً، ويكون خطر أمنيّ عليكم.

ثم كاتب الإمام الصادق (عليه السلام) أنه تقدّم واستلم الحكم، والإمام لم يقبل أصلًا، لأن هذا الأمر لم يحن أوانه بعد، فهذا الأمر معقودٌ للحجة بن الحسن (عليهما السلام).

فأنت كأنّك أردت أن تتذاكى على العباسيين، لكنّك بالنتيجة مهّدتَ الأمرَ لهم.. قائدٌ عسكريٌّ فذٌّ كان، وشجاع، وذو خبرةٍ وحِنكة، وقادرٌ على ترتيب الخطط، بالفعل اقتلع حكم بني أميّة.

و مع الأسف، هذا الذي دفع ثمنَه الشيعةُ غاليًا، من دماء أئمتهم (عليهم السلام) أوّلًا.

حتى قال قائلهم:

يا ليتَ جورَ بني مروان عاد لنا

وأن عدل بني العباس في النار

رافعين لهم شعار "العباسيين: الرضا من آل محمد (عليهم السلام)"، وأوهموا الناس أنّهم إنما هم قادةٌ ثائرون، لا يدّعون لأنفسهم، وإنما يدعون لأهل البيت (عليهم السلام)، إنما لمكانهم منهم، كونهم أبناءَ عمومتهم، هاشميين، وهكذا...

يعني كانوا يقولون: نحن وقاءٌ لهم، وبالفعل، قبل أن يستلموا الحكم، كانوا يعظّمون الأئمة (عليهم السلام).

يعني من الصادق (عليه السلام)، هذا أبو جعفر الدوانيقي، يقبّل يده، ينحني له، "جعلت فداك يا ابن رسول الله"... أما ما إن صار ملكًا، هو نفسه قد قتل هذا الإمام!

هذه النذالة... قال ﷻ ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى.. أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى﴾.

إذا استغنى، وصار عنده ملك، صار عنده ثروة، صار عنده جاه وأتباع، يتفرعن.. فلذلك نقول: الانحرافُ الداخليُّ أخطر بكثير من الانحراف الخارجي.

ولهذا نُكرّر ما كنّا نقوله من سنوات، لما نُسأل أو نُعاتَب: لماذا تحملون على بعض رجالات الشيعة؟ يقولون... فقلنا: نحن أصلًا نستغفر الله تعالى في فضح هؤلاء، وفي الحَمل عليهم، لكي لا يغترّ الناس بهم.

هؤلاء ليسوا على منهج آل محمد (عليهم السلام)، ليسوا على منهج علمائنا المتقدمين.

قارن بين كلامهم وكلام مثل المفيد مثلًا، أو الصدوق، أو شيخ الطائفة، أو أبي الصلاح الحلبي، أو أيًّا كان من علمائنا الأبرار: السيّد المرتضى،

العلامة الحلي... تجد هناك فرقًا واضحًا وبيّنًا، في الأصول، في العقيدة، في المتبنيات الكليّة التي لا يسوغ الإعراض عنها.. لذلك ماذا تفعل؟

أوجب الله على العالِم أن يُظهر علمَه إذا ما ظهرت البدع، وإلا فعليه لعنةُ الله.

كثيرًا ما نحن نتكلّم على هؤلاء أصلًا **عرضًا**، في الحقيقة..

يعني أصلًا لا أتذكّر أنني أفردت سلسلة خاصة بفئة منهم؛ أما سلسلة "**صفعات رافضية على وجوه البترية**"، فهي سلسلة مختصرة، تسع أو عشر حلقات، أمّا لا أتذكّر أني أفردت سلسلة خاصة في فئةٍ منهم.

وأحسب أن هذا المقدار ـ إن شاء الله ـ يكفي لمن ألقى الله في نفسه البصيرة والوعي، إن شاء الله تعالى، وإلّا عمومًا نجد أنفسَنا مقصّرين، فالانحراف الداخلي جدًّا خطير، هذا الذي يُفسّر قول الإمام الصادق (عليه السلام) في الزيدية والواقفية: أنهم شرٌّ من النواصب..

- **يقول المجدّد الثاني: وما رواه أيضًا، قال: إن الزيديّة والواقفيّة والنواصب بمنزلةٍ واحدة.**

هكذا قال الإمام (عليه السلام).. وروايةُ أحمد بن محمد بن مطهّر المتقدّمة، وغيرها، هذه كلّها رواياتٌ إذًا تذكر شمولَ حكمِ الكفرِ والنَّصْبِ لسائرِ فرقِ الشيعةِ المنحرفة.

- **يقول: ولذا ذهبَ صاحبُ الحدائق إلى كفرِهم ونجاستِهم، نجاسةِ المخالفين، بل والشيعةِ من غير الإماميّة، واستشهد أخيرًا بما عن مشرق الشمسين، الذي هو كتابٌ للبهائي، استشهد به: أنّ متقدّمي أصحابِنا كانوا يسمّون هذه الفرق بالكلاب الممطورة، أي الكلاب التي أصابها المطر، مبالغةً في نجاستِهم والبعدِ عنهم.**

بالفعل، إذا ترى كلبًا ـ أجلكم الله ـ ممطورًا، تصيبك تشنّجات، تريد أن تفرّ بنفسِك، لأنه هذا بأيّ لحظةٍ ينتفض وينثُر هذه الذرّات والقطرات، فينجّسك بالكامل، فلا تستطيع أن تُصلّي، وعليك أن تغسل...

فمتقدّمو أصحابِنا ـ وبالمناسبة أئمتُنا أيضًا ـ عندنا لفظ الممطورة على لسان الإمام الجواد (عليه السلام)، تقريبًا: بالفعل كلابٌ ممطورة، كانوا يُحذّرون منهم تحرّزًا، لا يجمعك وإيّاهم سقفُ بيت، ولا طريق..

هكذا عزلوا، وإلا لَكان إلى اليوم موجودين.

(الكلاب الممطورة – الواقفة)

- قال: **مبالغةً في نجاستهم والبعدِ عنهم. بل في بعض الروايات: جواز قتلهم.**

- **فعن رجال الكشّي بسنده عن عليّ بن حديد، قال: سمعتُ مَن سأل أبي الحسن الأوّل (عليه السلام)، فقال: "إنّي سمعت محمد بن بشير يقول:**

إنك لستَ موسى بن جعفر الذي أنتَ إمامُنا وحُجّتُنا فيما بيننا وبين الله."

(هذا محمد بن بشير ـ لعنه الله ـ أحد المنحرفين، وكان على قول مغاليًا أيضًا، فكان يُنكر إمامة الكاظم عليه السلام، أو يزعم أن هذا الكاظم الحيّ الآن ليس هو موسى بن جعفر الحقيقي، ذاك غائب، هذا مُشخّص بصورتِه، ممثَّل بمثالِه، هكذا...) فهذا كان يقول هذا الكلام.

وانتبهوا، كان فقط يقصر كلامه على هذا:

- **"إنك لستَ موسى بن جعفر الذي أنت إمامُنا وحجّتُنا فيما بيننا وبين الله."**

سبّ الإمام؟ لم يسبّ. ولكن لاحظوا الإمام الكاظم (عليه السلام) ماذا قال فيه:

- **فقال: "لعنه الله ثلاثًا، أذاقه الله حرّ الحديد."**

(يعني: إن شاء الله يُذبح من الوريد إلى الوريد بالحديد، حتى يذوق حرّ الحديد لما يُذبح.)

- **"قتله الله أخبث ما يكون من قتلة."**

وبالفعل، طبعًا، الله استجاب دعاء الإمام (عليه السلام)، فتولّت السلطة أمرَه.

(وهنا نكتةٌ مهمّة:)

أنه يجب ألا تأخذَنا العاطفة، فيما لو كان عدوٌّ من أعدائنا قتل شخصًا آخر، وإن كان ينتحل مودّةَ الأئمة (عليهم السلام) أو يعدّ نفسَه شيعيًّا، إذا كان منحرفًا، فنفرح بذلك، لا نقول مثلًا: لأن آل سعود قتلوه، فإذًا نتعاطف معه كراهيةً منا لآل سعود... نقول على هذا المثال الشائع العامّي: "فخارٌ يكسّر بعضُه."

لأنه أحيانًا، بالفعل، استُجيب لدعوات الأئمة الأطهار (عليهم السلام) على يد أعدى أعدائهم.

ومن هنا نقول: نحن، هؤلاء الذين هم بالفعل جُهّال، وأنا أستغرب من مستوياتهم الإدراكيّة الضعيفة، مع الأسف، الذين يقولون ـ طبعًا مع احترامنا لمقام العلماء، بس هذا موضوعًا جهل ـ

أنه: "الله تعالى استجاب دعاء الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على يد المختار الثقفي."

عندنا هكذا رواية.

نـقول: وإذا اسـتجاب الله دعـاء الإمـام (عـليه السـلام) على يـد المـختار الثقفي، يعني هل معنى ذلك أن المختار الثقفي صار وليًّا من أولياء الله؟

من يقول؟

لطالما استجاب اللهُ أدعيةَ الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) على يد بني أميّة، وبني العبّاس، ومن أخبث خلق الله.

أصلًا عندنا رواية: **"الظالمُ سيفي، أنتقمُ به، وأنتقمُ منه."**. (١

يعني: هذا يصير سيف الله المسلول؟ ممكن أن يكون ظالمًا، سيفَ الله!

فـمَن قتل الشـلمغاني اللعين؟ العباسيون قتلوه.. فهل نذهب نتولّى بني العبّاس مثلًا؟ أو نتعاطف مع الشلمغاني؟

هذا لا يصحّ!

هـذا لـيس مـنطقنا نـحن الشـيعة.. الشـيعة: أهـلُ عـقل، أهـلُ وعـي، أهـلُ بصيرة.

---

١ لم أعثر على مصدرٍ لهذه الرواية التي نقلها سماحته زيد عزّه.. ولكن توجد لها نظائر بألفاظ مختلفة، – كالتي في الكافي الشريف؛ عنه، عن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال: ما انتصر الله من ظالم إلا بظالم، وذلك قوله عز وجل: " وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا | الكافي – الشيخ الكليني – ج ٢ – الصفحة ٣٣٤

يجب أن ترتب وتبرمج عقلَك بالبرمجة التي جاءت عن أئمتك (عليهم السلام).. فإذا عقلُك لا يعمل بالشكل الصحيح، دينُك أيضًا لن يكون صحيحًا، فتضيع وتتيه في الدنيا وفي الآخرة.

- **قال عليه السلام: "قتله الله أخبث ما يكون من قتلة."**
- **فقلتُ له: "إذا سمعتُ ذلك منه، أَوَ ليس حلٌّ لي دمُه، مباح، كما أُبيح دمُ السابِّ لرسول الله (صلى الله عليه وآله)؟"**
- **فقال الإمام: "نعم، حَلَّ واللهِ دمُه، وأباحه لك، ولمن سمع ذلك منه."**

طبعًا، نحن كان لنا تعليقٌ قديمٌ على هذا الحديث أيضًا، في خصوص الحكم بإهدار الدم.. فلا نرى هذا الإطلاق، ولا نرى الحديث مفضيًا إلى ذلك، في الحقيقة.

هناك بعضُ الشرائط المسكوت عنها هاهنا، المُبيَّنة في أحاديث أخرى، ونَحمِل حليّة أو إهدار الدم على ما كان فيه مزيدُ مؤونة، من ذاك الذي انحرف، بحيث يمكن عَدُّه أنه يجنحُ لإجرام، حتى ولو كان قوليًّا، لأنه سيفضي ـ لا محالة ـ كما حدّثنا التاريخ، إلى إجرامٍ فعليٍّ تُسفك به الدماء، ويمتدّ أحيانًا إلى دمِ المعصوم (عليه السلام).

لأنه ما معنى أن تقول: "أنتَ لستَ موسى بن جعفر الذي هو إمامُنا"؟

ماذا سيُكوّن هذا الكلام في الذهنيّة العامة؟

والناس آنذاك، لما يعتقدون برمزٍ ديني مثل محمد بن بشير، ويأخذون منه الفتوى والحُكم، ويتّبعونه ـ كان له جماعة يتبعونه، ويأخذون بقولِه ، سيتصوّر لديهم أن هذا موسى بن جعفر مُنتحَل، نعوذ بالله، وتحملهم الغيرة الدينيّة الكاذبة على قتله واستهدافه.

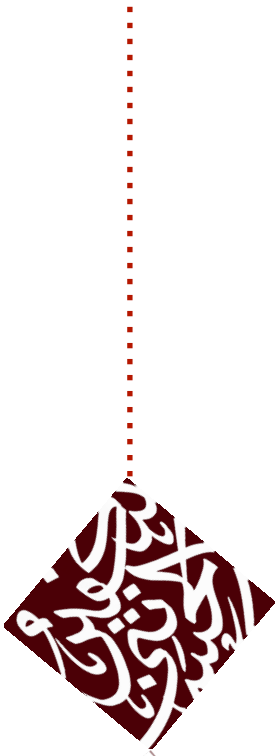
فهذه بحد ذاتها مقولةٌ إرهابيةٌ تحريضيّة في الحقيقة. فعمومًا، هذا كلّه أيضًا تفصيلُه قد يكون في دروسنا لحن الأئمة (١، إن شاء الله تعالى.

ولكن هذا الحديث، كما يقول المجدّد الثاني، من الروايات الدالّة على نجاسة وكفر سائر فرق الشيعة المنحرفة غير الإمامية.

وللحديث صِلة، إن شاء الله.

---

١ قد أشار الشيخ لها مرارًا في هذه السلسلة؛ وهي موجودة على صفحته الرسميّة على برنامج " اليوتيوب " وكذا تجدونها عبر موقع القطرة..



كفر مرتكب الكبيرة

مما ذكره المجددُ الشيرازيُّ الثاني (رحمه الله) في موسوعة الفقه، مما استدلّ به على كفرِ بقيّةِ طوائفِ الشيعة غيرِ الإماميّة: هذه الروايةُ التي مرّت معنا،..

- **والتي رواها الكشيُّ بسندهِ عن عليِّ بن حديد، قال: سمعتُ من سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام)، فقال: إني سمعتُ محمدَ بنَ بشيرٍ يقول: إنّك لستَ موسى بن جعفر الذي أنت إمامُنا وحجّتُنا فيما بيننا وبينَ الله. فقال (عليه السلام): (لعنه الله ثلاثًا، أذاقه الله حرَّ الحديد، قتله الله أخبثَ ما يكون من قتلة).. فقلتُ له: إذا سمعتُ ذلك منه، أَوَلَيس حلالًا لي دمُه مباحًا، كما أُبيح دمُ السابِّ لرسولِ الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقال الإمامُ: (نعم، حلَّ واللهِ دمُه وأباحَه لك ولمن سمع ذلك منه). الحديث.**

المجددُ الثاني له تعليقٌ على هذا الحديث، هو هذا:

- **لكن فيه -مضافًا إلى احتمالِ كونِ ذلك بالنسبة إلى الشيعيِّ الذي انحرف بعدًا- فإنّه يكون بذلك منكرًا لضروريّ مذهبِه، وقد تقدّم أن منكرَ ضروريّ المذهب من أهل المذهب كمنكر ضروريّ الدين من أهلِ الدين، ولا ينافي عدم كفرِ منكرِ ضروريّ المذهب من غيرِ أهلِه كفرَ منكره من أهلِه، كما لا ينافي عدمَ قتلِ منكرِ ضروريّ الدين من غيرِ أهلِه**

قتلَ منكره من أهلِه.. هذا كلُّه مضافٌ إليه أن هذه النصوص لا تصلحُ لمقاومة ما تقدّم من نصوصِ شرحِ الإسلام، ولذا كان الأئمّة (عليهم السلام) يعاشرون هؤلاء، بل كثيرٌ من الرواةِ من أربابِ هذه المذاهب. [1]

النقاش كلُّه في أيّة مسألة؟

في كفرِ المخالف، وانتهى المجددُ إلى الحكمِ بإسلامِ المخالف، لورود رواياتٍ تدلُّ على ذلك، وبالجمعِ فيما بينها وبين الرواياتِ الدالّة على كفرِهم حُمل الكفرُ على مرتبةٍ من مراتبه لا توجبُ سلبَ عنوانِ المسلمِ وحكمِه عن المخالف، وهو "الكفر بالإيمان"، لا "الكفر بالإسلام".

ثم فرّع على ذلك البحث في حكمِ الشيعي غيرِ الإمامي، فأدرج رواياتٍ ذكرت كفرَه أيضًا، وبعدما ذكرها، ومنها هذه الرواية التي مرّت معنا والتي حتى حلّت دمَ ذلك الشخص محمد بن بشير (لعنه الله)، قال فيه:

أي اعتراضُنا على هذا الاستدلال بهذه الروايات أمران:

الأمر الأول: احتمالُ أن يكون هذا الذي ورد بخصوصِ كفرِ غيرِ الإمامي من الشيعة، احتمالُ أن يكون مخصوصًا بأولئك الذين كانوا شيعةً حقًّا، فارتدّوا. لاحظوا عبارته: قال **"احتمالُ كون ذلك بالنسبة إلى الشيعيِّ الذي**

[1] موسوعة الفقه ج٣ ص٢٧١ | كتاب الطهارة

انحرف بعدًا"، يعني كان شيعيًّا فانحرف بعدَ ذلك، وصار زيديًّا مثلًا، صار واقفيًّا، صار بتريًّا مثلًا.

يقول: **هذا الذي تنصرفُ إليه** -في نظره أو فيما احتمله- **هذه الروايات**.

فإن قلتَ: كيف يمكنُ الحكمُ على من تحوّل إلى الزيديّة أو الواقفيّة أو الإسماعيليّة مثلًا بالكفر، والحالُ أن من كان يعتقدُ بتلك العقائدِ الباطلة، وكان أصلًا خارجَ هذا المذهب، فإنّه يُحكمُ بالإسلام؟ إذا البكريُّ أنت حكمتَ عليه بالإسلام!

- أجابك المجددُ الثاني بأنّه: **لا يُنافي عدم كفرِ حاملِ هذه العقائد من غيرِ أهل المذهب، كفرَ حاملِها المرتد من أهل المذهب، كما لا يُنافي حاملَ العقائد الكفريّة من غير أهل الدين، كفرَ حاملِها المرتد من أهلِ الدين**.

يعني مثلًا يتّضحُ الأمر بهذا المثال:

لو أنَّ رجلًا نشأ نصرانيًّا، وكان يقول بأنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة (والعياذ بالله)، ما حكمُه؟ كتابيّ، محقونُ الدم صحيح؟

لو أنَّ شخصًا آخر قال بعينِ هذه المقالة، وبعينِ هذه العقيدة، لكنّه كان مسلمًا ثم ارتدّ، وصار يقول: الله ثالث ثلاثة. ما حكمُه؟

مرتدّ، وتلحقه لوازمُ الارتداد.

فإذاً لا سواء، لسبقِ حالةٍ من قبل، وهي حالةُ تماميّة الحجة لكونه من أهلِ الدينِ بالأصل.

يقول: على هذا، فالذي يكون شيعيًّا بالأصل، وبعد ذلك ارتدّ عن التشيّع إلى مذهبٍ من تلك المذاهب الباطلة -بكريًّا، صار واقفيًّا، صار إسماعيليًّا، زيديًّا، أيًّا كان- نحكم عليه أيضًا بالكفر، ولا نُعارَض بأنَّ هذا الإنسان لو أنه نشأ أصلًا في تلك الحياطة، وحمل تلك العقائد، فليس بكافر.

يقول: هذا هو المحتمل، أن تكون هذه الروايات -التي مثلًا كفّرت هذا وذاك- تكون منصرفة إلى من كان شيعيًّا، فانحرف بعدًا.

هذه المناقشة الأولى، فإذا ما دامت ربما محتملة أو مظنونة أن تكون مخصوصة بهذه الفئة، إذًا هي ليست دليلًا على كفر غير الإمامي من الشيعة، لا نستطيع أن نتّخذها دليلًا، لأن غير الإمامي نشأ أساسًا بتلك المذاهب وحملها، فإذن يُجرى عليه حكم المسلم.

المناقشة الثانية: يقول: هذه النصوص التي دلّت على كفر غير الإمامي من الشيعة، لا تصلح لمقاومة ما تقدّم من نصوص شرح الإسلام.

تقدّمت معنا نصوص شرحت ما هو الإسلام: الشهادتان، إقام الصلاة، إيتاء الزكاة، حج البيت، إلى ما هنالك، صوم شهر رمضان. والإمام (عليه

السلام) يقول: وبه -أو عليه- حُقنت الدماء (مضمون كلامه الشريف)[1]، وجرت المواريث والمناكح، إلى ما هناك، فهو مسلمٌ إذًا حكمًا..

فحتى هذه النصوص، لو افترضنا أنّها لا يمكن حملها على أن المراد بها الشيعي الذي انحرف بعد ذلك، لم نُخصّصها بفئةٍ ما، فلا بدَّ من طرحِها، لأنها لا تقاوم تلك النصوص الأثبت، الأقوى، التي شرحت الإسلام، وكيف يتحقّق الإسلام في الفرد.

والزيديُّ مسلمٌ على هذا، والإسماعيلي كذلك، والواقفي، البتري، الناووسي، أيًا كان من هذه المذاهب التي انتسبت إلى التشيّع زورًا.

ثم يُؤيد كلامَه هذا بقوله: "**ولذا كان الأئمة (عليهم السلام) يعاشرون هؤلاء، بل كثيرٌ من الرواة من أرباب هذه المذاهب**"، وبالفعل، أنت إذا طالعتَ كتبنا تجد أنّ أرباب المذاهب الشيعيّة المنحرفة، يعني كبار البترية،

---

[1] سبق الإشارة إلى هذه الرواية، وهي ما رواه الكليني رحمه الله في الكافي بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن سماعة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن الاسلام والايمان أهما مختلفان؟ فقال: إن الايمان يشارك الاسلام والاسلام لا يشارك الايمان، فقلت: فصفهما لي، فقال: الاسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله (صلى الله عليه وآله)، به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس، والايمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الاسلام وما ظهر من العمل به والايمان أرفع من الاسلام بدرجة، إن الايمان يشارك الاسلام في الظاهر والاسلام لا يشارك الايمان في الباطن وإن اجتمعا في القول والصفة. | الكافي ج ٢ ص ٢٥

كبار الزيدية، كبار الإسماعيلية، الواقفة، كانوا يتردّدون على الأئمّة (عليهم السلام)، وكان الأئمة يعاشرونهم، وما بلغنا -بحسب نظره- أنهم (عليهم السلام) لم يجروا عليهم حكم الكافر، بل أجروا عليهم حكم المسلم..

وكذلك المذاهب البكرية أيضًا، يعني: أبو حنيفة، ومالك، وأمثالهم، كانوا يتردّدون على الأئمّة (عليهم السلام)، وما أجروا عليهم حكم الكفار، ما قالوا مثلًا لمن صافحهم برطوبة: اذهب واغسل يدَك فإنّه نجسٌ مثلًا.

- **قال: ثم لا يخفى أنّه قد شُدّد النكير في نصوص كثيرة، بالنسبة إلى تركِ بعضِ الواجبات، أو ارتكاب بعض المعاصي، حتى أنّ في بعضها أنَّ ذلك كفرٌ، أو شركٌ، أو نحوُهما. لكن حيث دلّ غير واحدٍ من النصوص على جريان أحكام الإسلام على هؤلاء، فاللازم حملُها على المبالغة، والاشتراك في بعض اللوازم.. مثلًا ورد في اللواط أنّه كفر، أو كُفر من هذه الأمة عشرة: النمّام، والشرطي... وكذا وكذا. أو ورد أن الرياء شرك.**

يقول: في تراثنا الروائي روايات كثيرة جرت مجرى تشديد النكير، حتى بخصوص ترك بعض المستحبات أو ارتكاب بعض المكروهات أحيانًا.. وإن لم يذكرها هنا، هو ذكر: ترك بعض الواجبات أو ارتكاب بعض المعاصي، يقول: لكننا أصلًا -يكاد يكون إجماعًا، بل لا أعلم قولًا مخالفًا-

أن من ارتكب هذه الأشياء لا يُكفّر، يكون فاسقًا، يعني تجري عليه أحكام المسلمين.

مثلاً ورد أن اللواط (أجلكم الله) كفر، لأنه ورد: كفرَ هذا الذي -نعوذ بالله- ارتكب هذه الفاحشة.. هل نحكم بكفره؟ مثلًا؟ أم يُجدّ ويَبقى مسلمًا؟

أو ورد -وهذه أصعب-: الرياء شرك، إذا رأينا أحدًا مرائيًا مثلًا، وما أكثرهم، نقول: أنت كافر؟ ونجري عليه أحكام الكفر؟ ليس عندنا شيء كهذا.

أو ورد مثلًا -كما يقول-: كفرَ من هذه الأمة عشرة: النمّام. وما أكثر النمّامين في هذه الأيام، هل نحكم على كل هؤلاء بالكفر؟ لأن الرواية تقول: كفرَ من هذه الأمة عشرة: النمّام، أو الشرطي، يعني جلواز، هذا الذي يكون من أعوان الظالمين..

فإذا علمنا إجماعًا، وسيرة، ومن أدلة أخرى، أن هؤلاء الذين ارتكبوا مثلًا هذه المعاصي، أنهم ما كُفّروا في الحقيقة، بل يستمر حكم الإسلام عليهم، فلزم من ذلك حمل ما ورد في اللسان الروائي من كفرهم على أنه من قبيل المبالغة لتشديد النكير، حتى لا يرتكب أحد مثل هذا فلزم من ذلك

حملُ ما ورد في اللِّسان الروائي من كُفرهم على أنه من قبيلِ المبالغة لتشديد النكير، حتى لا يرتكب أحدٌ مثلَ هذا.

وأنا أذكر أنَّ المجدِّدَ الثاني (رحمه الله) كانت له أيضًا مقالة من هذا القبيل، جرت مجرى تشديدِ النكير، لأنه كان يكره هذه الظاهرة، وهي أن يُدخِّن المعمَّم في مرأى الآخرين، وهو أصلًا كان يكره التدخين، وهذا لعلَّه نادر، لأنَّ بعض الفقهاء لا يكونون فقهاء إلا إذا دَخَّنوا!

الشاهد: فكان المجدد الثاني (رحمه الله) يُعبِّر عن المعمَّم الذي يدخِّن -خاصةً في مرأى الآخرين-، كان يقول: هذا كُفرٌ أخلاقي.

فرواياتُنا هكذا أحيانًا، رواياتُنا تتحدَّثُ حتى عن بعض المكروهات أيضًا، تصفُها بهذا الوصف، يعني ورد في بعض المكروهات: "لَعنٌ من يرتكب هذا المكروه"، فلا بد أن نُنزل هذه اللعنة منزلةً ومرتبةً ما، بأنّها ليست بمعنى الطَّرد من الرحمة كليًّا، وإنّما طردٌ بمقدار، يبتعد قليلًا من رحمة الله عزّ وجلّ، مثلًا: لا يحصل على توفيقٍ في الدنيا؛ لأنه ارتكب هذا المكروه مثلًا.

فالذي نريده من هذا: أنّه ليس كلُّ ما ورد في اللِّسان الروائي أنّه فعلٌ يُلعن عليه الإنسان، أو قد كُفر به الإنسان، أو قد أُشرك به الإنسان، معناه:

تطبيق الحكم عليه، لا، وإنّما هو بمرتبةٍ من المراتب، وجاء اللِّسان الروائي بهذا التعبير لتشديد النكير حتى الناس تتحرَّز منه.

- يقول: **وقد ورد في توضيح ذلك جملةٌ من الروايات المتضمِّنة لاحتجاجِ أميرِ المؤمنين (عليه السلام) مع الخوارج، وأنّ مثل هذه المعاصي لا تُخرجهم عن الإسلام بالفعل.**

إذا رجعتم إلى احتجاجات أمير المؤمنين (عليه السلام) مع الخوارج، لأنّ الخوارج يقولون بكفرِ مرتكب الكبيرة.. يعني إذا لاط أحدٌ مثلًا، أو زنى مثلًا، أو شرب الخمر، أو ارتكب الكبائر، يكفِّرونه.

مرتكب الكبيرة عند الخوارج: كافر.

نحن لا نقول كافر، نقول فاسق، يعني: تجري عليه أحكامُ المسلمين، نعم، يُحدّ، هذا موضوعٌ آخر، يُعاقب، موضوع آخر، لكن ما كُفّر بذلك.

فأميرُ المؤمنين (عليه السلام) كان يحتجُّ عليهم بهذا: أنّ هذه المعاصي لا تُخرجهم من الإسلام.

هم أساسًا، لغبائهم، كفّروا أمير المؤمنين (عليه السلام) على هذا!

اعتبروه مرتكبًا للكبيرة (حاشاه)، وكفّروه على ذلك، وثم طالبوه لكي يعود إلى الإسلام من جديد! أن يشهد على نفسه بالكفر، ويتوب، حتى يعود مرةً أخرى إلى الإسلام!

- **يقول: ولذا حدّهم النبي (صلى الله عليه وآله)، ومع ذلك أجرى عليهم حكمَ المسلمين، هؤلاء الذين حدّهم النبي (صلى الله عليه وآله) ممّن ارتكبوا الكبائر مثلًا، ولكن أجرى عليهم حكمَ المسلمين. كما ورد في باب الرياء: أنّ عباسَ بن يزيد قال لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ هؤلاء العوام يزعمون أنّ الشرك أخفى من دبيبِ النمل في الليلة الظلماء على المسح الأسود، فقال: لا يكون العبد مشركًا حتى يُصلّيَ لغير الله، أو يذبحَ لغير الله، أو يدعو لغير الله.**

(بالمناسبة، هذا موجود، هذا اللفظ: "إن الشرك أخفى من دبيب النمل..." موجود في الروايات أيضًا، ولكن العوام، ماذا أخذوه؟ أخذوا هذا اللفظ بأي معنى؟ أنّ صاحبَه قد أشرك حقًّا!).

يعني ورد: أنّ إدارة الخاتم في القنوت شرك، وأنّ الشرك أخفى من دبيبِ النمل في الليلة الظلماء، لأنّه هو أثناء القنوت كانت عادتهم: يديرون الخاتم حتى يتذكّروا شيئًا، فمعنى ذلك: أنه هو في الصلاة يفكّر بغير الله.

فهذا من الشرك، ولو بمرتبةٍ ضعيفة مثلًا.

وبالمناسبة نذكر: شائعٌ عند كثير من الناس، يتصوّرون أنّه مستحبٌّ: أن يدير الخاتم، يجعل الفص في مقابل وجهه وهو يدعو أو يقنت، شيء لا أصل له، هذا بالمناسبة، بل العكس،ولعلّه أصلًا يكون المراد بإدارة الخاتم غيرَ هذا أصلًا، يعني غير مسألة أنه في القنوت يدير الخاتم، لا، وإنّما حتى يتذكّر شيئًا، ينقله من إصبعٍ، يضعه في إصبع أخرى حتى يتذكّر شيئًا.

فالمهم: هؤلاء أخذوا مثل هذا التعبير، أنّه قد أشرك هذا، أو من الشرك إدارة الخاتم مثلًا، أو من الشرك الرياء، من الشرك كذا... أخذوه بمعنى أنّ صاحبَه قد أشرك حقًّا، فيُحكم عليه بأنّه مشركٌ حُكمًا!

فالإمام (عليه السلام) بيَّن بما يرفعُ الوهم، قال: "**لا يكون العبدُ مشركًا حتى يُصلّيَ لغير الله، أو يذبحَ لغير الله، أو يدعو لغير الله.**"

بهذه يُشرك، أما بمثل تلك الأمور التي نعتها الشارع، أو وصفها بأنها شرك: لا يُكفَّر بالضرورة، لأنّه قد يُراد به تلك المرتبة الخفيفة من الشرك، لأنك أنت لما ترائي، كأنك لم تُصلِّ لربك، أنت صلّيتَ لمن قد راءيتَ لأجله حتى هو يراك، فكأنك صلّيتَ له في الحقيقة.

الخلاصة:

- **يقول: والحاصل: أنّه لا تترتّب أحكام الكفر والشرك، إلّا على الخارج عن الإسلام بالارتداد، أو بما يُقطَع أنه موجبٌ للكفر، بدليلٍ معتبرٍ، محفوفٍ بالشواهد.**

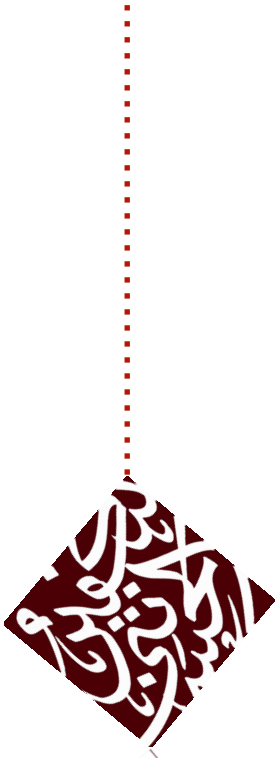
لا يمكن أن نحكم بكفر غيرنا نحن الشيعة أو الإمامية، إلّا إذا كان ذلك الإنسان قد ارتدَّ عن الإسلام، لا عن الإيمان، وإنِ احتُمل أن يكون المرتد عن الإيمان كافرًا، لقيام الحجّة عليه قَبْلًا،رهذا احتمالٌ ذكره، وهذا من جملة ما قد يُفسّر أيضًا أنه: لماذا يجب أن نُشدِّد القبضة على ذاك الذي يكون "منّا" ومن ثم انحرف؟

لأنّه لا سواءٌ فيما بينه وبين الذي كان منحرفًا أصلًا.

يعني: لو فُرضنا -كما ظهرت هذه الظواهر- أنّ أفرادًا اشترتهم الحكومة السعودية، فبدأوا يُروِّجون عقائدَ باطلةً منحرفةً في أوساطِنا نحن الشيعة، هؤلاء ليس حالُهم كحالِ الوهابية أصلًا، مثلًا، لا، هذا يجب أن يكون عقابُه أشدّ.

أما الحكم على فردٍ بأنّه قد خرج من الإسلام، بذلك المعنى الحكمي لا الموضوعي، بذلك المعنى العملي في التعاملِ معه، لا العلمي، فهذا لا يكون إلّا بدليلٍ قاطعٍ محفوفٍ بالشواهد.

وهذا الرأي ممّا استقرّت عليه الفتوى، الرأي بأنّ غيرنا مسلمٌ حُكمًا.



تكفير علمائنا للمخالفين!

قلنا: إنّ الذي انتهى إليه المجدّدُ الثاني (رحمه الله) في موسوعة الفقه هو ما استقرّت عليه الفتوى، والذي نذهب إليه أيضاً من الحكم بإسلام غيرِنا، سواء كان مخالفاً بَكرياً أو كان ينتسبُ إلى التشيّع بإحدى تلك النِّسب المذهبيّة المنتحلة الباطلة، كالزيديّة مثلاً.

فنحن إذن نحكمُ عليهم بأنهم مسلمون، مُحقونةٌ دماؤهم، مُصانةٌ أعراضُهم وأموالُهم.

ولكن، هذا الرأيُ الذي استقرّت عليه الفتوى إنما هو في الحقيقة رأيُ مشهورِ المعاصرين، وقد بدأ بالاتّساع أولَ ما بدأ مع المتأخرين.

أمّا المتقدّمون من فقهائنا، فقد كان مشهورُهم ـ على ما حُكي ـ هو الحكمُ بكفر المخالف، بمن في ذلك الشيعيُّ غيرُ الإماميّ، هذا كان مشهورَ فتواهم إن لم يكن إجماعهم.

فعلى سبيل المثال: لو أخذنا واحداً يُعتبر عمدةَ المتقدّمين، وهو المفيد (رحمه الله)، لوجدناه يقول كما في كتابه أوائل المقالات تحت هذا العنوان:

- "**القولُ في تسميةِ جاحدي الإمامة، ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمّة من فرض الطاعة، ما هو القولُ فيهم؟**"

أي: ما هو حكمهم؟

يقول حاكياً الإجماع والاتفاق:

- **"واتفقت الإماميةُ على أنَّ من أنكر إمامةَ أحدِ الأئمّة ـ فيدخل في ذلك كلُّ الفرق الشيعية أيضاً غير الإمامية ـ واتفقت الإماميةُ على أنَّ من أنكر إمامةَ أحدِ الأئمّة، وجحد ما أوجبه اللهُ تعالى من فرض الطاعة، فهو كافرٌ، ضالٌّ، مستحقٌّ للخلود في النار وأجمعت المعتزلة والزيديّة على خلاف ذلك- في المقابل يعرض آراءهم- وأنكروا كفر من ذكرناه، وحكموا لبعضهم بالفسق خاصّة، ولبعضهم بما دون الفسق من العصيان".** (١)

هذا رأي المعتزلة، و المقصود بالمعتزلة: معتزلةُ بغداد آنذاك، من الذين كانوا مُفَضِّلَة، يُفضّلون عليّاً (عليه السلام) على من سواه.

والزيديّة، فتفضيلهم لعليٍّ (عليه السلام) وسوقهم الإمامة في بنيه ظاهرٌ كذلك.

قد يقول قائل: إنّ كلامَ المفيد هنا لا يلزم منه بالضرورة أنه يُرتِّب أحكامَ الكافر على المخالف، خاصّةً أنه قال: "كافرٌ، ضالٌّ، مستحقٌّ للخلود في النار."

---

١ أوائل المقالات – الشيخ المفيد – الصفحة ٤٤

فكأنه ـ بقرينة هذا الاتصال في الكلام ـ إنما يعني كفره الأخرويّ، لا كفره الدنيوي، يعني مآله إلى النار، هذا هو المهم.

وذلك صحّ عليه إجماعُ الإمامية واتفاقهم، كلُّ الإمامية، وإلى الآن طبعاً، أنه بالنتيجة: الذي يموت ولا يعرف إمامَ زمانه، مات ميتةً جاهلية، ضالّاً، كافراً في الآخرة، مستحقاً للخلود في النار، إلا إذا كان مستضعفاً أو قاصراً.

هذه مسألةٌ أخرى، وثمّ مفهومُ القصور خلافٌ فيه بين الفقهاء، ومفهومُ الاستضعاف أو المستضعف أيضاً فيه خلافٌ بين الفقهاء: أن من هو المستضعف؟ ومن هو القاصر؟

المهم: هذا عليه الإجماع.

أمّا في دار الدنيا، فهناك خلافٌ بين من ذهب إلى كفرهم حكماً، وبين من ذهب إلى إسلامهم حكماً.. ونحن مع الفريق الآخر.

ولكن، هذه حجّةُ المفيد: أنه بالنتيجة هؤلاء جاحدون ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة للأئمّة (عليهم السلام)، فحتى لو جحدوا إمامةَ واحدٍ من الأئمّة، كفروا بذلك.

وليس الكفر الذي يعنيه المفيد هو الكفر الأخروي، لأنه لما نظرنا في فقهه وأحكامه، وجدناه بالفعل يُرتِّب بعضَ أحكام الكافر على المخالف.

من ذلك ما جاء في تهذيب الأحكام، لشيخ الطائفة (رحمه الله)، تلميذُ المفيد، فينقل آراءه وأقواله، ثم بعد ذلك يأتي بالاستدلال عليها من الروايات وما شاكَل.

- يقول: **قال الشيخ (أيّده الله تعالى) ـ يعني أستاذه المفيد ـ: "ولا يجوز لأحدٍ من أهل الإيمان أن يُغسِّل مخالفاً للحق في الولاية، ولا يُصلِّي عليه، إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية، فيُغسّله تغسيل أهل الخلاف.**

يعني: لا تُغسِّله مثل تغسيلنا، إذا فُرِض وجود فرق..

- **ولا يُترك معه جريدة**

هذه من السنن المذكورة ـ وإذا صلى عليه مُضطَراً، يقول: ليس لك حقٌّ إلا مُضطرّاً في تقيّة، تُصلّي على المخالف، وإذا اضطررت وصليت عليه:

- **"وإذا صلّى عليه لعنه في صلاته، ولم يدعُ له فيها."**

هذا كلام الشيخ المفيد، شيخ الطائفة، جاء يُبيِّن الوجه في ذلك، ما هو؟

- يقول: **"فالوجه فيه: إنّ المخالفَ لأهل الحق كافرٌ، فيجب أن يكون حكمُه حكمَ الكفّار، إلا ما خرج بالدليل."**

يعني: الأصلُ في المخالف هو الكفر، إلا ما خرج بالدليل، نُعامله معاملةَ المسلم.. عيناً مثل الكتابي، فالأصل في الكتابي حكمُه حكم سائر ملل الكفر...

لكن نُعامله معاملةً خاصّة مختلفة... لأنه كتابي، للدليل الخاص، فبعض الأحكام تفترق.

- **وإذا كان غسلُ الكافر لا يجوز، فيجب أن يكون غسلُ المخالف أيضاً غير جائز.. وأما الصلاةُ عليه، فيكون على حدّ ما كان يُصلّي النبيُّ (صلى الله عليه وآله) والأئمّة (عليهم السلام) على المنافقين. (١)**

النبي كيف كان يُصلّي على المنافقين؟ بأربع تكبيرات، ويَلعنه بعد الرابعة سرّاً..

فيقول: تُصلّي على المخالف هكذا، على حدّ ما صلّى النبيُّ على المنافقين.

وبالفعل، صلاةُ الجنازة عند المخالفين أربعُ تكبيرات، ليست خمساً مثلنا.

هم أخذوا صلاة النبيِّ على المنافقين، والنبي كان مُبتلى بكثرة المنافقين عنده في أصحابه، فكثيراً ما كان يُصلّي أربع تكبيرات، فأخذوها هذه "وافق شنّ طبقة".

---

١ تهذيب الأحكام – الشيخ الطوسي – ج ١ – الصفحة ٣٣٥

فلاحظوا تفسيرَ شيخ الطائفة لكلامِ شيخِنا المفيد، شيخه هو، أن الوجهَ فيه: أن المخالفَ لأهل الحق كافرٌ.

وقد يظنّ ظانٌّ أن هذا هو رأيُ شيخ الطائفة، والحقُّ أنه ليس برأيه، إلا أن يُقال: رأيه في متقدّم عمره، لأنه متى ألّفَ كتاب التهذيب؟

هذه الموسوعة التهذيب العظيمة، ألّفها وهو شابٌّ صغير، عمره 24 سنة تقريباً.

و هو من أصاغر تلامذة المفيد بالمناسبة، ليس من أكابرهم ـ عمراً ـ لكنه نابغة، لديه نبوغ.

وهناك قولٌ بأنه متشيّع بالمناسبة، وأنه كان شافعيّ المذهب قبل ذلك، طبعاً ليس قولنا، بل قولُ المخالفين الذين ترجموا له، كابن حجر والذهبي [1] لعله، ذكروا قالوا: كان شافعياً، ثم لّما ذهب إلى بغداد، اتصل بابن المعلِّم، الذي هو المفيد (رحمه الله)، فتشيّع.

[1] قال الذهبي: أبو جعفر الطوسي شيخ الشيعة، وصاحب التصانيف، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي.. قدم بغداد، **وتفقه أولا للشافعي**. ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الامامية | سير أعلام النبلاء – الذهبي – ج ١٨ – الصفحة ٣٣٥

فشيخُ الطائفة (رحمه الله) كان ـ فلنقل هكذا ـ أنه كان في بدءِ أمره، كان يرى كفرَ مخالفينا، ولكن رأيه الذي استقرّ عليه هو الحكمُ بإسلامهم، وهذا بعدما اشتدّ فقهُه.

يُعلم هذا مما ذكره ابن إدريس صاحب السرائر (رحمه الله)..

- **يقول في سرائره: "ولا تجبُ الصلاةُ إلا على المعتقدين للحق، أو من كان بحكمهم، من أطفالهم الذين بلغوا ستّ سنين."**

لأنه دون ستّ سنين ليس عليه صلاة، على ما قدّمناه.

- **"ومن المستضعفين."**

يقول صاحب السرائر: الصلاة لا تجوز إلا على المعتقدين للحق، يعني أهل الولاية، أهل التشيّع، أو من بحكمهم، أطفالهم، يعني عندهم أطفال، وهذا يُلحَق حكمُه بأبيه ما دام بلغ ستّ سنين، وإن كان لم يبلغ بعد، أو لم يُجرَ عليه القلم.

أما المخالفون المتعمّدون للخلاف على الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، فلا يُصلّى عليهم إلا اضطراراً وتقيّة.

- **يقول: "وقال بعضُ أصحابِنا: تجبُ الصلاةُ على أهلِ القبلة، عموماً ومطلقاً، أهلِ القبلة من أيِّ الفِرَق كانوا، تجبُ الصلاة، ومن يشهد الشهادتين."**

- **والأول، وهو عدم الوجوب: مذهبُ شيخِنا المفيد.**

والثاني، أي: الوجوب، وجوبُ الصلاة على أهل القبلة، ومن يشهد الشهادتين مُطلقاً

- **مذهبُ شيخنا أبي جعفر الطوسي (رحمه الله).**

فهذا رأيُ شيخِ الطائفة.

- **أما رأيُ صاحب السرائر، يقول: "والأولُ أظهر." أنا مع المفيد.**

مع أنه بالمناسبة شيخ الطائفة يُعتبر جدَّه أيضاً .. فمن أجداد صاحب السرائر ابن إدريس الحلّي (رحمه الله).

- **قال: "والأولُ أظهر في المذهب، ويعضده القرآن، وهو قولُه تعالى: (ولا تُصلِّ على أحدٍ منهم ماتَ أبداً) يعني الكفّار. "والمخالفُ للحقّ كافرٌ بلا خلافٍ بيننا.. (١)**

بلا خلاف، يعني: إجماع.

---

١ السرائر – ابن إدريس الحلي – ج ١ – الصفحة ٣٥٦

مخالفُ الحقّ، مخالفُ التشيّع: كافر.

فإذن: رأيُ المتقدّمين، مشهورُهم إن لم يكن إجماعُهم، هو كُفرُ المخالف.

ولكن، يجدر هنا أن ننتبهَ إلى مسألة، أنه نفسُ هؤلاء المتقدّمين أجازوا الصلاةَ على المستضعف، ومعنى ذلك أنهم فرّقوا في الحكم ما بين المخالف بهذا العنوان، وما بين المستضعف بهذا العنوان.

لو تأملتم جيداً، لعلمتم أنهم إنما يعنون بالمستضعفين عوامَّ أهلِ القبلة، أكثريتهم في الحقيقة.

لأن لفظة "المخالف" تستبطن أيّ معنى؟

أنه هو عارفٌ وخالف، يعني متعمّد، كأبي حنيفة، ومالك مثلاً، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والثوري، إلى آخره...

هذا "المخالف"، غافل عمّا هو عليه.. اسمه "مخالف" صحيح، ولكن بالاسم.

هذا تربّى في جوٍّ معيّن، يذهب إلى إمام الجامع، يسأله بعض المسائل، ويَحشون دماغَه بهذه الأباطيل، وهذه الترهات في خطبِ الجمعة مثلاً، صلاة التراويح، يقوم يقف يُصلّي كأنه "حمار" كما يقول ابن عمر في روايتهم.

هذه الأجواء تُضيّع عليه إدراكه في الحقيقة، تُفقِده إدراكه.

وعادةً الناس ومعظمهم مُلتهين بأعمالهم، وملتهي بلقمة عيشه، وكيف يكسب قوتَه وقوتَ أبنائه، وإلى آخره...

لا يستطيع أن يدرسَ المذاهبَ والفروقاتِ والجدليّاتِ الكلاميّةِ هذه كلّها، والفقهيّة، حتى يعرف، ومع ذلك يُصرّ ويُخالف، هذا كثيراً ما يكون مستضعفاً.

قد يأتي الآن أحد ويقول: ورد أيضاً في الآثار أو في الأخبار عندنا: "من عرفَ اختلافَ الناس فليس بمستضعف." (١)

على الأقل يعرفون أنّ هناك اختلافاً، يستطيع أن يميّز بين هذا الشيعي، و هذا البكري، و هذا الزيدي، على الأقل هذا المقدار يعرفه، صحيح؟

"فعرفَ اختلافَ الناس، فإذاً ليس بمستضعف،" الرواية تقول.

نقول: لا، هذا خطأٌ في فهم الرواية.

ما معنى "عرف اختلاف الناس"؟

أي: عرفَ اختلافهم الذي يختلفون فيه، ليس مجرّد مسمّيات وعناوين.

---

١ كما روى الكليني عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) | الكافي - الشيخ الكليني - ج ٢ - الصفحة ٤٠٦

"عرف اختلاف الناس على أيّ شيء يختلفون"، فعليه أن يُدرك، يكون عنده على الأقل نصيب من الفهم والإدراك بحيث يستطيع أن يُميّز.

وإلا لو حُمِلت الروايةُ على هذا المعنى الظاهري، لا يوجد مستضعفٌ في الدنيا أصلاً، حتى في زمان صدور النصّ.

فلا يوجد أحدٌ كان في الدنيا، حتى ربّاتُ الحجال، لا يُميّزن بالعناوين، أنه هذا "رافضي"، هذا "شيعي"، هذا "بكري"، هذا "حنفي"، هذا "مالكي"، يعني يُميّزن على الأقل بهذا المقدار.

فإذا لا يبقى هناك مستضعفٌ.

أمّ أيمن (رحمها الله) مثلاً، الرواية عن أبي جعفر عليه السلام حين سأله إسماعيل الجعفي، تقول:

- **فهل سلم أحد لا يعرف هذا الأمر؟ فقال: لا إلا المستضعفين، قلت: من هم؟ قال: نساؤكم وأولادكم. ثم قال: أرأيت ام أيمن؟ فإني أشهد أنها من أهل الجنة وما كانت تعرف ما أنتم عليه».** (١)

لكن هل نَحمِل معنى ذلك على أنها لا تُدرك أن الإمامة في أهل البيت؟ كيف؟ وأنّى؟

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٢ – الصفحة ٤٠٥

فهذا المقدار البسيط من الفهم والإدراك كانت تُميّزه أمّ أيمن، وتعتقد به، ورواياتُها مذكورة في ذلك، كانت ممّن قام، وشهدت للزهراء البتول (عليها السلام)، واحتجّت على أبي بكر، وذكرت إمامتهم (عليهم السلام)، ووجوب طاعتهم ومودّتهم، في هذا الفَلك هي.

لكن نعم، الخطاب لمّا يكون لزرارة، ما كانت تعرف هذا الأمر؟

يعني: مثلما أنت تُدرك هذا الأمر، زرارة فقيه في هذا الأمر.

هذه المباحث كلّها والتفصيلات إن شاء الله تأتي في لحن الأئمة، حتى نعرف ما معنى كلام الإمام (عليه السلام)، لَحنُ كلامه في هذه الرواية ما هو..

فإذن: لمّا ننتبه مثلاً إلى أن رأيَ المفيد ـ نعم ـ كفّر المخالفين، لكن: أيّ مخالفين يعنيهم المفيد؟

يعني "البقّال" مثلًا، فيقول: هذا كافرٌ، تجري عليه أحكام الكفر؟.. أم يعني واحدًا مثل أبي حنيفة مثلاً؟

المسألة هنا علينا أن نُميّز، لأنه إذ أجازَ الصلاةَ على المستضعفين منهم، يفتح لنا هذا بابًا: أنه إنما عَنى بالمخالف صنفًا محدودًا من أهل العامّة أو أهل الخلاف.

الآن، ما هو مستندُ هؤلاء المتقدّمين في عدم جواز الصلاة على المخالفين؟

الجواب: أن هذا المستند هو من مستندات التكفير الحسينيّ المقدّس.

فلسيّد الشهداء (أرواحنا فداه) موقفٌ عمليّ تكفيريّ في هذا الشأن تحديدًا، أنه ما قبل أن يُصلّي على مخالف إلا صلاةَ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على المنافقين، لا على المؤمنين البررة.

وهذه في الحقيقة مسألة أيضًا مُحرجة.

يعني: أنا أعلم أنّ من يسمعُنا أو يستمعُ إلينا، وحتى من هم في الداخل الشيعي، قد يَنقبضون من ذكر هذه التفاصيل الفقهيّة، الآراء الفقهيّة، الروايات في هذا الشأن، لماذا؟

لأنهم يُسوّقون لنظريّة ـ دبلوماسيّةٍ لنسمّيها ـ تخلط الحقّ بالباطل، والحابل بالنابل.

هم يُسوّقون لهذه النظريّة: أن أئمّتنا (عليهم السلام) دعاةُ وحدة.

ويقول لك هذا التعبير: يقول لك "الحسين عليه السلام ليس فقط للشيعة، الحسين للشيعة وللسنّة وللصابئة وللنصارى واليهود..." وما شاكَل.

هذا كلامهم عادةً في الإعلام.

فلما نأتي نحن ونُبيّن مواقف الحسين (عليه السلام)، مواقفه التكفيرية، بياناته التكفيرية، أفعاله التكفيرية، أنه كان الحسين (عليه السلام) يُميّز ما بين أهل الإيمان، ما بين أهل التشيّع، وما بين غيرهم، يقف خطيبًا ويقول: "ما على ملّة إبراهيم إلا نحن وشيعتُنا"، هذا تمييز، لا يعتدّ بشرعيّة غير الشيعة..

أنهم مسلمون حقًّا؟

مؤمنون حقًّا؟

بل موحّدون حقًّا؟

وثمّ حين يأتي دورُ الصلاة عليهم، لا يفعل مثل أفعالكم، أنه يقف يُصلّي على مخالف، لا أقل يكون من كبار المخالفين مثلاً، لا من مستضعفيهم مثلاً، كان يُميّز الحسين (عليه السلام).

فعرضُ الحسين (عليه السلام) في صورته الحقيقية المشرقة العظيمة، التي فيها صرامة في الدين، أمرٌ محرجٌ لهم، لأنه يُبطل ما أحدثوه، وكل البناء الذي بنوه.

عرضُ أئمّتنا الأطهار (عليهم السلام) برواياتهم الحقيقية، وما أُثِرَ عنهم، ومواقفهم التي منها حدّيتهم في مواجهة الآخر غير الشيعي غير الإمامي، حتى وإن تلبّس بالتشيّع، هذه تُحرجهم، وتُفشِل كثيرًا من مشاريعهم، من مشاريع غيرِنا، من أصحاب التيّارات الأخرى.

تُحرجهم مثلاً أمام البُهرة، الذين فتحوا لهم الديار والعتبات المقدّسة، وأدخلوهم، وهم ـ في حكم المتقدّمين بل والمتأخرين إلى زمان السيد محسن الحكيم ـ كانوا يُنجّسونهم، ولذلك كانوا يمنعونهم من دخول الروضات الشريفة، ويقولون لهم: قفوا عند حدود الصحن، زوروا من هناك، ممنوع تدخلون.

لكن الآن: يدخلون بكل أريحيّة، وبكل تكريم، حتى أنهم يُفرغون لهم المشاهد أو الروضات الشريفة حتى يدخلوا براحتهم، مع إمامهم أو مع سلاطينهم، سلطان البهرة، وكذا.

هو قد يتفصّى من ذلك بالقول: بأن هؤلاء اليوم ليسوا كالبهرة قديمًا الذين كانوا مثلاً يسبّون الإمام الكاظم (عليه السلام) والأئمة من بعده، باعتبارهم منتحلين (نعوذ بالله) للإمامة، وإنما صارت عقيدتُهم مختلفة!

نقول: أولاً، الاستصحاب، ماذا نفعل معه؟

أولاً: يجب أن يثبت لنا أنهم قد كفروا بعقيدتهم السابقة.

ثانيًا: إنهم قومٌ ذو كِتمان، كذلك وذو مراوغة، وذو تألُّف، يعني من طبيعتهم أنهم يتألّفون، ولذلك يأتون بصرر من الذهب والفضة لمن يتعاطى معهم ويتعامل معهم، فمن الطبيعي مع قومٍ يتألّفون ويفرطون في الدبلوماسيّة أن يُخفوا هذه العقيدة.

إذا سألناهم يقولون: أنا لا أنصبُ العداء للكاظم، لكن أساس عقيدتهم الإسماعيلية قائمٌ على ذلك.

وكانوا يُشاهَدون فيما قبل، حين ينزلون بغداد، وتلوح لهم القبتان الشريفتان للكاظم والجواد (عليهما السلام)، هذا منقول عنهم، أنهم كانوا يَعبسون في وجوههم، ويُقطّبون وجوههم، باعتبار أنهم يعتبرون ـ عياذًا بالله ـ هؤلاء الأئمة منتحلين.. فمع الأسف زمانُنا تحوَّل إلى زمان هذه الدبلوماسيّة المُفرطة.

نحن لسنا ضدّ هذه الدبلوماسيّة، بالمناسبة.

لسنا ضدّ بناء ومدّ الجسور مع الآخر، كافراً كان أو مخالفاً لنا في المذهب، أيّاً كان، ولكن، شريطة أن تبقى كل تلك الجسور في المشتركات الاجتماعية التساكنيّة الوطنيّة، سمّها ما شئت، في هذا الإطار الدنيوي فقط، لا يمتد إلى المحيط الديني، أو يمسّ الأحكام الدينية أو الجانب العقدي، الجانب الكلامي، الجانب الفقهي كذلك، الحكمي.

يعني مثلاً: أنا مأمور بأن أبرَّ حتى باليهودي، أحياناً، رواية عندنا: **"إن جاورك يهودي فأحسن مجاورته"** (١)، تُحسن له، لكن هو هذا اليهودي، يقول: أنا أريد أن آتي سياحة إلى مكة مثلاً، وأدخل في المسجد الحرام، هل لي أن أسمح له؟ ليس لي أن أسمح له.

﴿ **إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾(٢)، اعذرني، هذا كتابي، هذه مقدّساتي و هكذا تقول، هذا حُكم الله.

أنا ليست لي الصلاحية في التنازل عن حكم الله، أحكامي أستطيع أن أتنازل لك عنها، لكن أن أتنازل عن حكم الله؟ هذا لا يصح.

فما المانع أن يكون ذات التعامل مع المخالفين؟ مع الإسماعيليّة، مع الزيديّة؟ فليكن!

يعني هؤلاء، إذا ثبت ـ وهو ثابت في الحقيقة ـ أنهم ينصبون العداء، يهينون الأئمة الأطهار، يكذّبونهم، لأنهم ساقوا الإمامة من بعد الصادق (عليه السلام) في إسماعيل وذريته، صاروا كفّاراً، صاروا أنجاساً، فلا يدخلون. ﴿ **إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾

---

١ الأمالي – الشيخ المفيد – الصفحة ١٨٥

٢ التوبة:٢٨

مثلما أن اليهودي والنصراني لا يستطيع أن يدخل مكة والمدينة..

لاحظوا، غير الشيعي حتى المخالف، نحن نجيز له دخول حرم أمير المؤمنين (عليه السلام)، حتى الروضة الشريفة، هو طاهر على المشهور الآن، استقرّت الفتوى، يدخل حرم الحسين (عليه السلام)، يتمسّح بأعتاب الحسين، بضريح الحسين (عليه السلام)، أهلاً وسهلاً.

لكن عندنا حكم خاص بخصوص الروضة الشريفة العسكريّة، ـ لا أقل حدود البيت ـ لأنه هذا المقام دوناً عن سائر المقامات الأخرى، هذا كان بالأصل بيت الإمام الهادي والعسكري (عليهما السلام)، فالإمامان دُفنا في بيتهما، فإذن هو ملك خاص، لا يجوز التصرف في مال الغير، في ملك الغير، لا يجوز من الناحية الشرعية إلا بإذن من صاحب الملك.

و صاحب الملك من اليوم؟

الحجة بن الحسن (عليهما السلام).

ما ذكر لنا أنه أذن لأحد في دخول ملكهم الخاص.. ولذا كان المتقدمون ـ يعني المفيد ـ حتى لا أحد يتّهم المفيد بالعنصريّة وبالطائفيّة، المفيد كان يحكم بحرمة دخول حتى الشيعي في الروضة العسكريّة، فيقول ما مضمونه: "زُرْ من وراء الجدران،و لا تدخل."

لأنه هذا بيت الإمام (عليه السلام).

هذا كان يقول به الشيخ المفيد، ويقوله شيخ الطائفة أيضاً، يعني حتى نحن المفروض لا ندخل حسب رأيهم.

بعد ذلك جاء فقهاء آخرون من المتأخرين، حقّقوا، وجدوا هناك كليات عندنا، أدلة كلية، تقول في المضمون: أن الأئمة (عليهم السلام) يقولون: "أبحنا لشيعتنا حقوقنا."

فإذا قلنا: نُطبّق هذه على تلك، نقول: إن شاء الله نحن مأذون لنا، نحن، لشيعتنا، فهم يقولون إنهم أباحوا لشيعتهم..

لكن ليس عندنا دليل أنهم أباحوا لمخالفيهم.

فما المانع هناك، في الحضرة العسكريّة، أن نقول: "يا أيها المخالف، مع كل الاحترام، رجاءً، زُرْ عند الصحن، قف هناك."

هذه المشكلة، حتى على مستوى مرجعياتنا، بالمناسبة، لا يُجسِّرون على قول هذا الكلام، لأن الدبلوماسيّات صارت هي الطاغية، ولو يُتنازل فيها عن أحكام الله تعالى.

إذا فقيه يقول: "أنا حقّقت وأُجَوِّز بناء على اجتهادي، أنه يدخل المخالف في الحضرة العسكريّة." ليست عندنا مشكلة معه، إذا كان فقيهًا عادلًا، وبالفعل، هناك من المعاصرين من قال بهذا.. ولكن كلامنا مع الذي لا يرى ذلك، مع الذي يرى نجاسة مثل البهرة مثلاً، لماذا تسمح لهم؟ لماذا لا تحكم

وتحث على أنه ضروري: هؤلاء لا يدخلون في نطاق، على الأقل، ما له حكم المسجديّة، اجعله فقط يزور من الصحن.

دبلوماسيات؟ لا بأس بها. علاقات عامة؟ لا بأس بها.

كل هذا نحن معه، لا نعترض.. ولكن لا بد أن يكون عندنا حدود معيّنة.

هل يصح من أجل الدبلوماسية، نتنازل عن حكم أن المسلمة لا يجوز أن ينكحها كتابي؟ نقول: من باب المساواة، وكلنا إخوة، ووحدة وطنية، ولماذا هذه التفرقة...

هل يصح هذا الكلام؟ لا يصح.

هذا حكم الله.

من باب المعاملة بالمثل، يقول لك: "عاملني بالمثل، أنا أُجَوِّز لك أن تنكح ابنتي، وهي على غير دينك، لماذا لا تعاملني بالمثل؟" نعم، لا أعاملك بالمثل، الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه. هذا حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله).

هذه أحكام فقهية، يجب أن نسير عليها، كذلك الأحكام العقديّة، إن جاز التعبير، يعني المسائل المتعلقة بالإمامة، بالولاية، بالبراءة، هذه أصلاً أوجب أن يتمّ التشديد عليها، يعني ليس لأجل العلاقات الاجتماعية،

والدبلوماسية، والتساكن المشترك، والوحدة الوطنية، وما إلى هناك، هل أنا مُضطرّ أعترف بشرعيّة أبي بكر وعمر؟ أو أقبل بالترضي عنهما مثلاً؟ كلا!

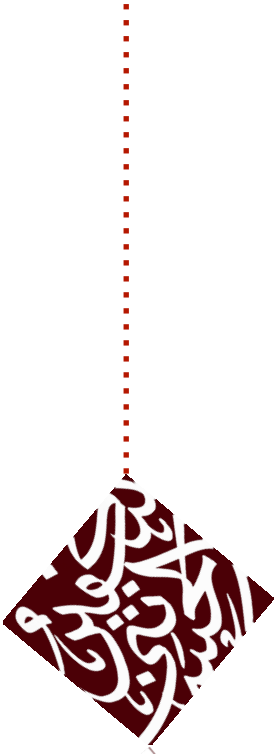
بل أُصرّ على وجوب البراءة منهما، ولعنهما.

وعلى المخالف أن يتقبّلني كما أنا، بعقيدتي ومذهبي، لا أن أتنازل أنا.

وأنا لم أطلب منه أن يتنازل، أنا أطلب منه أن يتقبل وجودي بما أنا عليه، لا أقول له: تنازل عن عقيدتك، وإلا لا أتساكن معك، وإلا لا أشترك معك...

أطالِبُك بالتنازل عن عقيدتك حتى تنجو أنت، أمّا أنت في حكمي، أنت في العراق، في إيران، في البحرين، في أيّ مكان، نَفرُض حُكمًا شيعيًّا، ما أُطالِبُك بأن تتنازل عن عقيدتك حتى تبقى معي أخًا في المواطنة.

هذه المسائل المفروض ليس فيها حرج.. المفروض أن تُبَيّن.



صلاةُ الحُسين عَليهِ السَّلام على أعدائه

انتهينا أيّها الإخوةُ إلى أنَّ مشهورَ المتقدّمينَ من علمائنا قالوا بكفرِ المخالف، مع إجراءِ بعضِ الأحكامِ اللازمةِ لذلك الكفرِ عليه، ومن تلك الأحكامِ كما قرّره المفيدُ وتبعه عليه شيخُ الطائفةِ في بدوِ أمره قبل أن يعدلَ عنه إلى غيرِه، وكذا ابنُ إدريس الحلي وغيرهم، أنّه لا تجوزُ الصلاةُ على المخالفِ إذا ما مات، وذلك لأنّه كافرٌ في الحقيقة.

قلنا: ما هو المستندُ في عدمِ جوازِ الصلاةِ عليهم؟

المستندُ موقفٌ عمليٌّ تكفيريٌّ للحسينِ بنِ عليٍّ (صلواتُ اللهِ عليهما)، هذا الموقفُ الذي يمكن عدّه من أدلّةِ ومواقفِ التكفيرِ الحسيني..

- جاءَ ذكرُه في الكافي الشريف بسندِ الكلينيِّ (رحمه الله) **عن عامر بن السمط، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن رجلا من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي صلوات الله عليهما يمشي معه فلقيه عليه السلام: أين تذهب يا فلان؟ قال: فقال له مولاه..**

أي مولى للحسين (عليه السلام).. وهنا المولى إمّا يكون بمعنى أنّه عبدٌ خادمٌ، وإمّا يكون بمعنى الموالي الشيعي.

الحسينُ لاحظَ أنّ هذا المولى الذي لقيه كان يريد الفرار..

- **فقال عليه السلام: أين تذهب يا فلان؟ قال: فقال له مولاه: أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليها، فقال له الحسين (عليه السلام): انظر أن تقوم على يميني فما تسمعني أقول فقل مثله،**

لا تفر، تعال، قف على يميني، ما أقول أنا، أنت قُل مثله.

- **فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام : " الله أكبر اللهم العن فلانا عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير مختلفة "اللهم اخز عبدك في عبادك وبلادك، اللهم أصله حر نارك، اللهم أذقه أشد عذابك" -**

لأنّه قد يأتي أحدُهم يتفذلك من دعاةِ الوحدةِ المزعومة، يقول: الروايةُ تقول إنه كان منافقًا، لا تقول إنه مخالف - نقول: أصلًا لا يوجد فقيهٌ يقول إنّ هذه الرواية ليست خاصةً بالمخالفين، لأنّه أصلًا في التعبيرِ الروائيِّ إحدى مصطلحاتِ الأئمّةِ الأطهارِ (عليهم السلام) عن المخالفين: المنافقون، يعني يصفونهم بالنفاق.

وثمَّ القرينةُ في هذه الروايةِ واضحةٌ، وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ أيضًا عن شخصيّةِ هذا المنافق. القرينةُ هنا متصلةٌ موجودةٌ..

- فالإمامُ (عليه السلام) يقول: "**وأصله حرَّ نارك، وأذقه أشدَّ عذابك، فإنّه كان يتولّى أعداءك، ويعادي أولياءك، ويبغض أهلَ بيتِ نبيك (صلّى الله عليه وآله)**" (١).

يعني إذًا هذا منافق.

قدْ أحدهم يأتي ويقول: هذا مخالف، يعني المرادُ بالمنافق هنا هذا المخالف.

فقدْ يأتي شخصٌ يقول: هذا ليس مجرّدَ مخالفٍ عاديّ، هذا كان ناصبًا، لأنّ الإمام (عليه السلام) يقول: "ويبغض أهلَ بيتِ نبيك (صلّى الله عليه وآله)".

نقول: نعم سلّمنا، ولكن أتعلم ما كان نَصْبُه حتى تتكلّم؟ لأنّي أنا كشفتُ ووصلتُ إلى هذه الشخصيّة، من هي، نَصْبُها يكون جدًّا يسيرًا بالقياس إلى النّواصبِ المعروفين.

فعلى هذا يمكن تعميمُ ما كان عليه على مطلقِ المخالفِ حينئذٍ، لأنّه إذا هذا هو النّصْب، إذًا هذا مطلقُ المخالف، كما سيتبيّن إن شاء الله. ولكن ترقّبْ معي.

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٣ – الصفحة ١٨٩

بنفسِ المضمونِ وردَ أيضًا في الكافي الشريف، وفي من لا يحضره الفقيه، وفي قرب الإسناد أيضًا للحميري (رحمه الله)، عن صفوان الجمال.

- الروايةُ تختلفُ عن تلك في اللفظِ قليلًا، لأنّ تلك مرويّةٌ عن عامرِ بنِ السّمط عن الصادقِ (عليه السلام)، وهذه عن صفوان الجمال عن الصادقِ (عليه السلام)، قال: "**مات رجلٌ من المنافقين، فخرج الحسينُ (عليه السلام) يمشي، فلقي مولىً له، فقال له: إلى أين تذهب؟ فقال: أفرُّ من جنازةِ هذا المنافق أن أُصلّي عليه. فقال له الحسينُ (عليه السلام): قُمْ إلى جنبِي، فما سمعتني أقول فقل مثله**".. قال: فرفعَ يديه، فقال: "**اللهمَّ أخزِ عبدك في عبادك وبلادك، اللهمَّ أصله حرّ نارك، اللهمَّ أذقه أشدَّ عذابك، فإنّه كان يتولّى أعداءك، ويعادي أولياءك، ويبغض أهل بيت نبيك (صلّى الله عليه وآله)**". (١)

العلّامةُ المجلسيُّ (رحمه الله) له تعليقٌ على هذه الروايةِ في مرآة العقول..

- يقول: "**قولُه (عليه السلام): من المنافقين، أي من أهلِ الخلافِ والضلال**".

حتى لا يأتينا متنطّعٌ يقول: المقصودُ المنافقين النواصب، ليس عمومَ المخالفين..

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٣ – الصفحة ١٨٩

- قال: "**فإنّ جميعَهم منافقون، يظهرون الإسلام، ولتركِ ولايةِ الأئمةِ باطنًا، أخبثُ المشركينَ والكفّار، ويمكن أن يكون المرادُ بعضَ بني أميّة وأشباههم، من الذين لم يؤمنوا بالله والرسول أصلًا، وكانوا يظهرون اسم الإسلام للمصالح الدنيوية**". ([1]

لو رجعتم إلى المتونِ الفقهيّة، تجدون أنهم استنبطوا من هاتين الروايتين المرويتين عن الحسينِ بنِ عليٍّ (صلوات الله عليهما)، أن الصلاةَ على المخالفين تكون بهذه الكيفيّة: أن تُصلّى عليه بأربعِ تكبيراتٍ لا بخمسٍ، وتقول فيما بعدَ الرابعة: "**اللهمَّ العن فلانًا عبدَك ألفَ لعنةٍ مؤتلفةٍ غيرَ مختلفة**"، إلى آخرِ الدعاءِ الحسينيِّ الشريف.

والعلّامةُ المجلسيُّ، بعدما أقرّ بأنّ المرادَ بالمنافقين هنا: المخالفون، احتمل أن يكون المرادُ بعضَ بني أميّة وأشباههم، هو هذا الشخص الذي صلّى عليه الحسينُ (عليه السلام) بهذه الكيفية ولعنه.

لم يُذكر في مصادرِنا -بحسب اطلاعي- من هو هذا المنافقُ الذي مات، ولكني بعد البحثِ وجدتُه، ولكن في مصدرٍ من مصادرِ الزيديّة.

هذا وجدته في هامش مسند زيد بن عليّ، المتن هناك، هذا ما جاء فيه:

---

[1] : مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للمجلسي ج١٤ ص٧٧

- **"وقال زيد بن علي (عليه السلام): لا تُصلِّ على المرجئةِ، ولا القدريّةِ، ولا على من نصبَ لآلِ محمدٍ حربًا، إلّا أن لا تجد بدًّا من ذلك"**. (١)

وهو متّسقٌ تمامًا مع الحكمِ الذي عندنا، وقرّره المفيدُ وغيرُه، أنه لا تجوزُ الصلاةُ على المخالفِ للحقّ إلّا تقيّةً.

هذا معنى: **"إلّا أن لا تجد بدًّا من ذلك"**. هذا ما جاء في المتن، في مسند زيد بن علي، والمنسوب إليه، في هامشه، جاء هكذا:

- **"كما رُوِّينا عن الإمام الحسين بن عليٍّ (عليهما السلام) أنه صلّى على سعيدِ بن العاص حين أُلحِق إلى ذلك"**، يعني كان مضطرًّا، كان في **ظرفِ تقيّة، فلعنه في الصلاةِ بهذا اللعن: "اللهمَّ العنه لعنًا وبيلاً، وعجِّلْ بروحه إلى النار تعجيلًا"**. (٢)

هذا على حدّ لفظِ الروايةِ الزيديّة، ولكن فيها تتمّة، ذيلٌ لطيفٌ، يقول:

"فقال له من سمعه"، سمعوا الحسينَ (عليه السلام)، إذًا ليس فقط هذا المولى له سمعه، آخرون من المخالفين سمعوا واستنكروا، فقال له من

---

١ مسند زيد بن علي ص ١١٧

٢ مسند زيد بن علي ص١٧٢

سمعه: "**أهكذا صلاتُكم على موتاكم، يا ابن رسول الله؟!** هو هذا منهجكم؟

أنه ميت.. بدل أن تدعون له بالرحمة، بدل أن تقولون: عفا الله عمّا سلف... توقفون عليه وتقولون: اللهمَّ العنه ألف لعنةٍ، ولعنًا وبيلا، وأصله حرّ نارك، عجّلْ بروحه إلى النار تعجيلًا؟

نحنُ قلنا: الحسينُ (عليه السلام) كجدّهِ وأبيهِ وأمّهِ وأخيهِ، والتسعةِ المعصومينَ من ذريّتهِ وبنيهِ (عليهم الصلاة والسلام) جميعًا، حادّونَ في هذه المسائل، لأنّه من غيرِ هذه الحدّيّة لا يمكنُ أبدًا فرزُ الحقِّ عن الباطل، والمحقِّ عن المبطل، كلُّ شيءٍ يتلخبط، مثلُ ما هي حالتُنا.

نحنُ الآن لماذا واقعونَ في ضلال؟

لأنّنا نجامِلُ كثيرًا، فتختلطُ الأمور، على أساس فلانٍ هلكَ، وهو منّا، يقولُ لك: هذا منّا، ترحّموا عليه... أخيرًا هلكَ حسنُ زاده آمُلي [1] -مثلًا- فيقولونَ لنا: اتركوه، أو ترحّموا عليه، وهو منّا... نقول: اللهمَّ العنه ألفَ لعنةٍ، لعنًا وبيلا، مؤتلفةً غيرَ مختلفة، نصلّي نفسَ صلاةِ الحسينِ (عليه السلام)، فإذا يسمحُ لنا خامنئي، نذهبُ نصلّي عليه هذه الصلاة.

[1] ذكره الشيخ كمثال لهلاكه في أيام إلقاء الشيخ لمحاضراته هذه..

وإذا سألونا: أهكذا صلاتُكم على موتاكم يا ابنَ رسول الله؟ نجيب الحسين عليه السلام.. **قال (عليه السلام): بل صلاتُنا على أعدائنا.**

المنافقُ نصلّي عليه بهذه الطريقة، الناصبُ نصلّي عليه بهذه الطريقة، المخالفُ -مخالفٌ جِلد، يعني غيرُ مستضعف- نصلّي عليه بهذه الطريقة، كذلك صاحبُ البدعةِ منّا، بل هذا آكد، كما قلنا.

لاحظتم الذي مرّ معنا قبل درسين أو ثلاثة، كلامَ المجدّد الثاني، أنّ هذا الذي يكونُ من أهلِ المذهبِ ويرتدُّ عنه، أسوأُ في الحكمِ والتعاملِ معه ممّن يكونُ من خارجِ أهلِ المذهب ويحملُ تلك العقائدَ الباطلة، لأنّ هذا بداخلِنا، مثلُ السوس، مثلُ السرطانِ الداخلي، الذي يفتكُ بنا.

هؤلاء الذين يدّعونَ العرفان، أتعلمُ أيَّ كفريّاتٍ جاءوا بهنَّ في أوساطنا؟

وأضاعوا الشبابَ، والشيوخَ، والكُهولَ، ما أبقوا شيئًا، في الحقيقة، حتى بلغ من كفريّاتهم أنَّ قائلَهم يقول: إنّ الشمرَ يدخلُ الجنّةَ في يومِ القيامةِ بقتلِهِ للحسين!

يقول: لأنّه لما قتلَ الحسينَ، ارتكبَ سيئةً واحدة، وهي قتلُ الحسينِ (عليه السلام)، ولكنْ في قِبالها ملايينُ ملايينِ الحسنات، لأنّه بقتلِ الحسينِ بسببِهِ

انتشرَ ذكرُ الحسينِ في العالم، مظلوميةُ الحسين، البكاءُ على الحسين، الحسينيات، المجالسُ الحسينيّة، فاهتدى العالمُ بسببِ ذلك!

هل رأيتَ حمارًا يتكلّمُ بمثلِ هذا المنطق؟! هذا منطقُ ما يُسمّى بالعرفاء!

نقلتُ لكم في الليالي الحسينية الماضية، كيفَ هذا الحداد في يوم عاشوراء يتراقص، أو يفرح، يقول: يومُ فرحٍ وسرور!

هذا يعني انسلاخٌ عن الفطرةِ السويّةِ باسم العرفان، الشيطانُ هكذا قادهم إلى هذه الأمور، ويُراد منّا أن نسكت، وأنه إذا مات الميتُ منهم، لأنّه مجرّد يتزيّى بهذا الزي، يلبسُ لباسنا، ولباسَ علماءِ الشيعة والحوزويين، ويتكلّم، أوّل ما يبدأ يصلّي على محمدٍ وآلِهِ الطاهرينَ (عليهم السلام)، ويبكي على الحسينِ (عليه السلام)، صار منّا؟!

هل هذا ملاكُ التشيّع؟! وأنّ يكون الواحدُ منّا؟! ألا تستمعونَ لمحاضراتِنا جيّدًا؟! هذه الأمورُ جدًّا حسّاسةٌ ودقيقة، ولا أحسبُ أحدًا آخرَ يبيّنها بالنحوِ الذي نُبيّنُه، لأنّها (قضية)...

قبل سنواتٍ أيضًا، في الليالي الحسينية، قلت: إذا كان هذا هو الملاك، أنّ كلّ من يبكي على الحسين، إذًا هو معدودٌ منّا... عندنا رواياتٌ تقول: أبو هريرة كان يبكي على الحسين، بعضُ الرواياتِ تقول: إنّ أبا هريرة امتدّ به العمر، ما مات قبل شهادة الحسين (عليه السلام)، فكان يبكي على الحسين

(عليه السلام) بكاءً مُرًّا هو وأنسُ بنُ مالك، وكذا مروانُ بنُ الحكم كان يبكي على الحسين!

يعني هؤلاء نعتبرُهم منّا مثلًا؟! ما هو الملاك؟ أن ننظرَ في عقيدتِه، ومن ثمّ نفحصَها فحصًا دقيقًا، حتى نقول: هذا منّا أم من غيرِنا؟ نرى ما هي عقيدتُه.

الذي يحملُ عقيدةَ ابنِ عربي، أو الحلّاج، أو حتى ملا صدرا، هذا منّا؟! هذا ما جاء به آلُ محمدٍ (عليهم السلام)؟! ويلكم! دينُ اللهِ لا تتلاعبوا به بهذه الطريقة! ولا تأخذنّكم العواطف!

مات، لا تجوزُ عليه إلّا الرحمة! من قال لكم؟! كلُّ ميتٍ تجوزُ له الرحمة؟! من أين جئتُم بهذا؟!

نَنظر: مَن هذا الميت؟! يستحقُّ الرحمة؟ نترحّمُ عليه.

يستحقُّ اللعنة؟ نلعنه، ولا نتحرّج.

انظر الحسينَ، ما كان يتحرّج، لما سُئل، قال: أهكذا، يعني بلسانِ العتاب، يسألونه: أهكذا صلاتُكم على موتاكم، يا ابنَ رسول الله؟

قال (عليه السلام): بل صلاتُنا على أعدائنا..

على سعيدِ بنِ العاص، هكذا نصلّي.

سعيدُ بنُ العاص، إنّ هذا الشخص يُعتبر إذا عُدّ ناصبيًّا، فمن أصحابِ النّصْبِ الخفيفِ جدًّا، بل على العكس، له مواقفُ مشهودةٌ ضدّ بني أبيه، ضدّ بني أميّة، وفي مدحِ أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام).

يعني بالفعل، الإنسانُ يتعجّب، أنّه إذا واحدٌ على هذه الصفةِ، اعتبرَه الحسينُ (عليه السلام) عدوًّا، لأنّ الحسينَ لا يعتبر حتى الذي ناصرَه، أو ناصر أباه في موقفٍ ما، وموقفين أو ثلاثة، أنّ هذا أخذ صكَّ النجاة!

المهم: العقيدة، كيف كانت عقيدتُه؟

حتى تقفوا على شخصيّتِه، كان في زمانِ الطاغيةِ الثالث، عثمان (لعنه الله)، ممّن يكتب له، هو أمويّ بالنتيجة، من أولئك القوم، وتولّى له، ولاّه عثمان الكوفة، وذلك بعدما شرب الوليد (لعنه الله) الخمر، في الحادثةِ المعروفة ... وأوّلُ ما نزلَ الكوفة -بالمناسبة- كان يلعنُ الوليد، وكان يقول: طهّروا المنبر أمامي، هذا نجس، كان بسببِ هذا النجس الذي كان يعلوه. يعني بهذه البداياتِ بدأ.

قدْ يقول قائل: كيف كانت نهاياتُه؟ النهاياتُ أيضًا لا بأس بها، أقصد: نهاياتِ حكمِ عثمان.

عثمان قُتل، وهذا يُفترض أنْ تأخذه الحميّةُ القبليّةُ إلى جانبِ عثمان، ولذلك يُفترض أنّه لما خرجت عائشة (لعنها الله) أنْ يكون معها، في

جندها، كسائرِ بني أبيه الذين نصرُوها: مروان، وغيرُ مروان، دخلوا في جندِ عائشة.

ولكنّه فعلَ العكسَ تمامًا، لزمَ بيتَه!

انظر لمواقفه... تُعتبر شريفة. ما نصرَ عائشة، خذلها، وحذّر منها، ومن فتنتها.. ما نصرَ معاويةَ لما خرج على أمير المؤمنين (عليه السلام)، وحذّره، وأرسل إليه كتابًا شديدَ اللهجة.

أنا أنقلُ لك الموقفين الآن: الموقفُ الأول، الذي كان ضدّ عائشة.

هذا كلامُه؛ لما خرجت عائشة، ومعها طلحة، والزبير، ومروان بن الحكم، وعبد الرحمن بن عتاب بن أسيد الأموي، والمغيرة بن شعبة، وجماعةٌ من بني أميّة، خرجوا يطالبونَ بثارِ عثمان (لعنهم الله جميعًا). ماذا كان كلامُه، كما نجدُه في رسائل المرتضى (رحمه الله)، عن نصر بن مزاحم، وكذا في الطبقات الكبرى لابن سعد؟

- **قال، بعدما ترحّمَ على عثمان، وأثنى عليه: "وقد زعمتم -أيّها الناس- أنكم إنّما تخرجون تطلبونَ بدم عثمان، فإن كنتم ذلك تريدون، فإنّ قتلةَ عثمان على صدورِ هذه المطيّ وأعجازها، فَميلوا عليهم بأسيافكم.** ألا تقولون: نريد قتلةَ عثمان؟ أليست هذه دعواكم، يا عائشة وطلحة وزبير ومروان؟ ها هم موجودون، هذا طلحة، وهذا الزبير، وهذا من معهما،

هؤلاء كانوا قتلةَ عثمان في الحقيقة، بل عائشة نفسها، هي التي قتلته بفتواها الشهيرة: اقتلوا نعثلًا فقد كفر. **فَميلوا عليهم بأسيافكم، وإلّا فانصرفوا إلى منازلكم، ولا تقتلوا في رضى المخلوقين أنفسَكم، ولا يُغني الناسُ عنكم يوم القيامة شيئًا."**

كلامٌ يدلّ على أنّه نابعٌ من إنسانٍ أو صادرٌ من إنسانٍ مُقرٍّ ومُذعنٍ بالحق.

انظروا كيف أجابه مروانُ بنُ الحكم (لعنه الله):

- **قال له: "لا، بل نضربُ بعضَهم ببعضٍ، فمَن قُتل كان الظفرُ فيه، ويبقى الباقي، فنطلبُه، وهو واهنٌ ضعيف."** (١

هذه روايةٌ -بالمناسبة- جدًّا محرجةٌ لأهل الطائفةِ البكرية، لأنّها واردةٌ في مصادرهم، في الطبقات الكبرى، واعترافٌ من هذا الرجل -من سعيدِ بن العاص- على أن قتلةَ عثمان: مَن؟ هم عائشة، وطلحة، والزبير، ومن كان معهم.

هذا موقف.

الموقفُ الثاني: موقفُه مع معاوية.

---

١ الطبقات الكبرى لابن سعد ج٥ ص٣٥

تخيّل: معاوية، زعيمُ بني أميّة في عصره، يخرج مناديًا بثارِ عثمان، ومحاربًا أميرَ المؤمنين (عليه السلام)، وهذا يقوم بالعكسِ تمامًا. كتب إليه كتابًا، يُحذّره، ويُثني على أمير المؤمنين (عليه السلام).

- كتبَ لمعاوية، كما في وقعة الجمل لضَامر بن شَدقَم، وكما في شرح النهج لابن أبي الحديد، يقول له: "**وأمرتنا بطلب دم عثمان، فأيّ جهةٍ تسلكُ فيها، أبا عبد الرحمن؟ رُدمتِ الفِجاجُ، وأُحكم الأمرُ عليك، وولّي زمامه غيرُك.**"

- يعني: هو أميرُ المؤمنين (عليه السلام)، هو تولّى، هو الخليفةُ الحق -.

- **"فدَعْ مُناواةَ مَن، لو كان افترشَ فراشَهُ صدرَ الأمر، لم يُعْدَلْ به غيرُه..**

أنت تُناوئ مَن؟ هذا الذي لو فرشَ فراشَه في صدرِ الأمر - يعني منذُ اليومِ الأول من شهادةِ النبي الأعظم (صلّى الله عليه وآله) -، لو لم يكن مشغولًا بجنازتِه (صلّى الله عليه وآله)، لو فرشَ فراشَه، وقال: أنا الخليفة، ما كان أحدٌ يستطيعُ أن يُعْدَلَ به غيرُه، لا أبو بكر، ولا غيرُه.

ولكنّهم انتهزوا الفرصة فقط، انتهزوا فرصةَ انشغاله.

فيدور الزمان، وتأتي أنت الصعلوك، تُناوئ عليًّا، تُريد أن تُعْدَلَ بعليٍّ (عليه السلام)؟!

- "**فدعْ مُناواةَ مَن لو كان افترشَ فراشَه صدرَ الأمر لم يُعدَلْ به غيرُه، وقلتَ: كأنّا عن قليلٍ لا نتعارف.**" - يعني كنايةً عن المواجهة والمخاصمة والحرب -.
- "**فهل نحنُ إلّا حيٌّ من قريش، إن لم تنلْنا الولايةُ، لم يضقْ عنّا الحق؟! إنّها خلافةٌ منافِيّة، وباللهِ أُقسمُ قسمًا مبرورًا: لئن صحّت عزيمتُك على ما وردَ به كتابُك** - وهو إعلانُ الحرب على أمير المؤمنين (عليه السلام) -، **لألفيَنّكَ بين الحالتين طليحًا** - يعني هزيلًا أو خائرَ القوى - **مذمومًا مدحورًا. وهَبْني أُخالكَ بعد خوضِ الدماءِ تنالُ الظفر**، فلنفرضْ أنك أخيرًا تنتصر، بعد خوضِ الدماء هذه، **هل في ذلك عوضٌ عن ركوبِ المأثم، ونقصِ الدين؟**"

يظهر كأنّه متورّع، يَعِظه، يقول له: إيّاك أن تلجَ في هذا، حتى لا ينقصَ دينُك، وتحتطبَ الوزرَ والإثم.

"**أمّا أنا، فلا على بني أميّة، ولا لهم، أجعلُ الحزمَ داري، والبيتَ سجني، وأتوسّدُ الإسلام، وأستشعرُ العافية، فاعدِلْ، أبا عبد الرحمن، زمامَ راحلتك إلى محجّةِ الحق، واستوهبِ العافيةَ لأهلك، واستعطفِ الناسَ على قومِك، وهيهات من قبولك ما أقول، حتى يُفجّر مروانُ ينابيعَ الفتن، تأجّجُ في**

البلاد، وكأنّي بكما – عند ملاقاةِ الأبطال – تعتذرانِ بالقدر. ولبئسَ العاقبةُ: الندامة، وعما قليلٍ يضحُ لك الأمر، والسلام." (١

إذن، أيُّ ناصبٍ هذا؟! أيُّ منافقٍ هذا؟!

هذا يُعتبر في الدرجةِ الخفيفةِ جدًّا، أو بمستوى خفيفٍ، بمرتبةٍ خفيفةٍ جدًّا من هذا النّصْب والعداءِ لأهلِ البيت. ما أُثِرَ عنه –بالمناسبة– أنّه كان يلعنُ أهلَ البيت (عليهم السلام)، ولا أُثِرَ عنه أنّه كان يُخاصمُهم تلكَ المخاصمة، بل على العكس، مثلُ هذه المواقف، يعني يُفترض أن يكون من خيار بني أميّة.

فإذن، لماذا مثلُ هذا الشخص، بهذه المرتبةِ البسيطةِ أو اليسيرة من الخلافِ على آل محمد (عليهم السلام)، كان مستحقًّا للعنة؟

نعم، في منهجِ التكفيرِ الحسيني، كان مستحقًّا، يقف الحسينُ (عليه السلام) على جنازته، يلعنه بمثل هذا، ويقول: "هو من أعدائنا، هذه صلاتُنا على أعدائنا."

نعم، خاصّةً إذا علمتَ أنّ هذا الشخص، بالنتيجة، بعدما معاوية أحكم سلطانه، أخيرًا جاء إليه، وبايعه، وتولّى له أيضًا.

---

١ شرح نهج البلاغة – ابن أبي الحديد – ج ١٠ – الصفحة ٢٤٤

ما رفعَ لواءً على أهلِ البيت (عليهم السلام)، ولكن في المقابل، هو بالنتيجة صار من أعوان الظالمين، مع بني أبيه، ما انحازَ عنهم، ما شذَّ عنهم حتى يفرَّ بنفسه إلى الله تعالى، ويكفي عقيدتُه، بدأ كلامه بالترحّم على عثمان، وهذا كافٍ، عند الحسينِ (عليه السلام)، هذا يكفي لأن يُصدَقَ عليه أنّه عدوّ، ويستأهلَ اللعنة.

من هذا الموقفِ الحسيني وأمثاله، استنبطَ الفقهاءُ: عدمَ جوازِ الصلاةِ على المخالف، إلّا بأربعِ تكبيرات، على نحوِ ما يُصلّى على المنافق، ويُلعنُ فيهنَّ، أو بعدَ رابعتهنَّ، وينصرفُ المصلّي.



ما كفنَّاهم ولا حنَّطناهم !

عـلِمنا فيما تـقدّم أنّ مـن صـورِ التكفيرِ الحسـينيّ: صـلاتَـه (صـلواتُ الله عليه) على ميّتٍ مخالفٍ، عُدّ منافقًا وعدوًّا، وهو سعيدُ بنُ العاصِ الأمويّ، بأن لعنه في تلك الصلاةِ ألفَ لعنةٍ.

وقـلنا إنّ هـذا الـخُـلقَ الحسـينيّ يـنبغي أن يتخـلّقَ بـه كـلُّ مـقتفٍ لأثـرِ الحسينِ (صلواتُ الله عليه) ومتحرٍّ للمشيِ على خطاه، دونما شعورٍ بالحرج، وإن لامه اللائمون.

ذلك لأنّ الحسين (صلى اللهُ عليه) لِيم أيضًا، أي تـمّ لـومُه على ذلك، لما قال له القائلُ وقد سمعه يلعنُ سعيدَ بنَ العاصِ وهو مُسجّى: قال له: **أهكذا صلاتُكم على موتاكم يا ابنَ رسولِ الله؟ فقال (صلواتُ الله عليه): «بل صلاتُنا على أعدائنا»**.

عـلينا الانـتباهُ -أيّهـا الإخـوةُ- إلى أنّ المـنافقين والمنحـرفين والمـتلاعبين بالدين، كثيرًا ما يستخدمون هذه الحيلة، وهي أنّهم يُفكّكون ما بين تعاملهم مع الشخصية حال حياتها، وتعاملهم معها حال موتها.

فقد تجد هذا المنافق، أو هذا المنحرف، أو هذا الطاغية أحيانًا، يستهدف الشخصيةَ حال حياتها بشتى صنوفِ الاستهداف، فيؤذيها، يجور عليها، وربما يصل الأمر حتى إلى قتلها أحيانًا.

ولكن ما إن يتحوّل الطورُ إلى طورِ التعامل معها وهي تحت الثرى، حتى تجده يُبدي شيئًا من الترحّم عليها، شيئًا من الثناء عليها، يمشي في جنازتها، يشترك في الصلاة على هذه الشخصية، وكأنّه «عفا الله عمّا سلف»، وكأنّ هذا شيءٌ من النُبل، من الشهامة، إذ أتناسى ما بيني وبين هذه الشخصية التي كنّا على خصامٍ معها في حال الحياة، وأكرّم الموت، يعني أكرّم موت هذه الشخصية، وأقول: "للموت حرمة، وللميّت حرمة".

فيرى الناسُ السذّجُ والبُسطاءُ يرونَ ذلك بالفعلِ نُبلًا وشهامة، ويقولون: انظروا، لقد تناسى هذا الشخص كلَّ ما كان بينه وبين تلك الشخصية، ما أن حضر الموت، فوجدناه يقف في الصفوف الأولى، وهو يُصلّي على هذه الشخصية!

يحضرني هنا كمثالٍ معاصرٍ: شخصيةُ الطاغيةِ صدّام حسين (لعنه الله).

أتذكّر أنّه في محاكمته، كان حينما يأتي على ذِكر عبد الكريم قاسم مثلًا، كان يقول: "الله يرحمه"، بل وحتى لما كان يذكر خميني أيضًا، كان يقول: "الله يرحمه".

وكان يُفلسف ذلك، كان يقول: "نحن لما نكون في الحياة، فلابدّ أن نقومَ بما يُمليه علينا الواجب من الحربِ والخصامِ وما شابه. لكن إذا مات من نخاصمه، فلا تجوز عليه إلّا الرحمة، ونقول ذهب إلى دارِ حقّه"، كما يقول.

"وأنا أوجّه دائمًا المسؤولين، ولما هلك خميني، أنا كنتُ أوجّههم بأنّه لا بدّ أن تحترموه، ولا تذكروه إلّا بالرحمة."

والمُطبّلون بطبيعة الحال، سواء من البعثيّة أو من انساق إليهم، يقولون: انظروا إلى مدى شهامته ونُبله! هذه حيلةٌ في الحقيقة، وهي حيلةُ معاوية (لعنه الله).

فمعاوية -بالمناسبة- هناك أثرٌ يرويه أهلُ الخلافِ، أنّه لما بلغه نبأ شهادة عليّ (عليه السلام)، بكى أمام زوجه، وترحّم على عليٍّ (عليه السلام)، قال: "رحم الله أبا الحسن".

هذا بخلاف ما تقوله رواياتٌ أخرى، تذكر أنّه فرِح وسجد شكرًا... إلى ما هنالك، الروايات متخالفة، ولعلّه يمكن الجمعُ فيما بينها بأنّه يُقال: هذا موقفٌ أظهره أمام زوجته وخاصّته، وذاك موقفٌ أمام العامة، وكذا على سبيل ما نعلمه من سبيلِ الطغاة والمنافقين.

فتذكر تلك الروايات أنّ زوجته قالت له: أنتَ في حياته كنتَ تحاربه، والآن تبكي عليه؟ فقال لها: "إنّما أبكي على ما فات من العلم بفوته"، شيءٌ من هذا القبيل، أنقل ذلك بالمضمون ممّا علِق بذاكرتي.

هذه حيلة هذه من إحدى الحيل التي طالما يستعملها هؤلاء المنافقون والطغاة. وإن لم تكن حيلة، فأقلّ ما يُقال فيها: إنّها اضطرابٌ نفسي، أو ازدواجيةٌ في الشخصية، لا تفسير ثالث -في نظري- لهذه الصفة.

وبالمناسبة، حتى في محيطنا الديني يقع هذا كثيرًا. أنك تجد شخصًا كمقتدى الصدر مثلًا -كمثالٍ حيٍّ- كان بينه وبين المرجع الراحل السيد محمد سعيد الحكيم ما صنَع الحدّاد، ولكن ما أن توفّي، وجدناه يشترك في جنازته مثلًا، أو في مجلسِ الفاتحة عليه، وإن كان واضحًا منه أنّه مشتركٌ دون رغبة قلبيةٍ في ذلك.

خامنئي، لما توفّي واستُشهد المجدّد الثاني (رحمه الله)، أيضًا أقام له مجلس فاتحة عظيمًا في المسجد الأعظم في قم المقدّسة، وأحضر وكيلَه ونائبَه هناك، وأصدر بيانَ تعزيةٍ في هذا الشأن.

وهو أساسًا كان خامنئي -كما تعلمون- في سنواته الأخيرة، على خصامٍ مستفحل تقريبًا بينه وبين هاشمي رفسنجاني. ولكن لما توفّي هاشمي رفسنجاني، ذهب هو بنفسه وصلّى عليه مثلًا.

مثلٌ معروفٌ يقول لك: "يقتل القتيل ويمشي بجنازته!"

هذه في الحقيقة كانت سياسة معاوية. معاوية كان يتصرّف هذه التصرفات. أنّه ليس لديه مانعٌ من أن يبلغ خصامُه وفجوره في الخصومة

وحربه وإيذاؤه مبلغًا، أحيانًا القتل، يصل إلى القتل، لكن بعد ما يقتل، يُكرم الميت القتيل، ويغسّله، يُكفّنه، يُصلّي عليه، يترحّم عليه. نعم، كان يفعل هذا.

وفي المقابل، الحسين (عليه السلام) كانت لا تتغيّر مواقفه. يعني طريقة تعاملِه مع الشخصية التي هي عدوّة، أو على خصامٍ في حياتها، هي ذاتها تسري إلى ما بعد هلاكها، لا تتغيّر.. هذا الذي أريد أن أصل إليه.

أقول: إذا تخلّقنا بأخلاقِ الحسين (عليه السلام)، فهذه مسألةُ الحياة والموت ليست لها موضوعيةٌ هنا.

إذا كنّا قد شخّصنا أنّ هذا الشخص عدوٌّ، شريطةَ أن لا يكون عدونا عدوًّا من بابٍ شخصيٍّ أو شخصانيٍّ أو دنيويٍّ، نتكلم عن العدوّ في الدين، نعتبره عدوًّا دينيًّا، كالمنافقِ مثلًا، أو المنحرفِ مثلًا، المبتدعِ مثلًا، ونحوِ ذلك.

وإلّا، في الأمور الشخصية، نعم، الإنسان عليه -بمقدار ما يستطيع- أنّه: هذا الذي أفضى إلى ربّه، يقول: "أفضى إلى ربّه، وأعفو عنه أملًا أن يعفو الله عنّي"، هذا لا مانع، هذا أمرٌ حسن، خُلُقٌ حسن.

لكن شخصٌ منحرفٌ، شخصٌ مبتدعٌ مثلًا، هذا يموت، أنت في حياته كنت تقول فيه من الأقاويل ما تقولُه من تفسيقٍ وتبديعٍ وما شاكل، إذا

كنت بالفعل هكذا تراه، وهو لم يتب، يعني موته هذا ليس معناه أنّه قد تاب مثلًا، أو قد جُبّ ما قبله، الموت هنا ليس له موضوعيّة.

فيفترض أن تستمر في نفس هذا الموقف إلى ما بعد موته أيضًا، أيضًا تلعنه ألف لعنة، ولا يؤثّر فيك أمرُ موته شيئًا في الحقيقة، وإن لامك الناس.

فهذا الشائع عند الناس: أنّه إذا مات أحدٌ، فحتى لو كانت الخصومة دينيّة بيننا وبينه، فعلينا أن نتناسى، علينا أن نتجاوز عنه، بل لا تجوز عليه إلا الرحمة!

نقول: هذا مبدأٌ خاطئ، تفكيرٌ خاطئ، ليس هذا هو منهج الحسين (عليه السلام)، هذا منهجُ معاوية. . وانظروا لطبيعة المواجهة التي جرت ما بين الحسين (عليه السلام)، وما بين معاوية في هذا الشأن تحديدًا.

- في تاريخ اليعقوبي: **قال معاويةُ للحسين بن عليّ (عليهما السلام): "يا أبا عبد الله، علِمتَ أنّا قتلنا شيعةَ أبيك، فحنّطناهم وكفّناهم، وصلّينا عليهم، ودفنّاهم"**.

- يقول: نحن قتلنا شيعة أبيك، مثل حجر بن عدي وأمثاله (عليهم رحمة الله)، ولكن انظر كيف نحن نمتلك نُبلًا وشهامة! نحن مع كلّ هذا، احترمنا، وقلنا: مراسم الجنازة تقوم كما ينبغي، وكفّناهم،

وغسلناهم، صلّينا عليهم، صلّينا عليهم! أي: ترحّمنا عليهم، ودفنّاهم بكلّ توقيرٍ واحترام –

– فقال الحسين (عليه السلام): "**حججتك وربّ الكعبة**".

- حججتك: أي غلبتُك بالحُجّة.

هنا، من فمك أُدينك: أنّه إذا كان هؤلاء مستحقّون شرعًا للتوقير والاحترام بكل هذه المراسم، فلماذا في حياتهم قتلتهم؟

ليس فقط آذيتهم أو أهنتهم، المفترض أنهم مستحقّون للاحترام شرعًا، فلماذا قتلتهم إذًا؟! فأنت محجوج، "حججتك ورب الكعبة".

في المقابل، نُبل وشهامة أهل البيت (عليهم السلام) يقتضيان بالعكس..

يقول: "**لكنّنا، والله، إن قتلنا شيعتك، ما كفّناهم، ولا حنّطناهم، ولا صلّينا عليهم، ولا دفنّاهم..**" (١)

نعم، عندنا بالفقه: أنّه إذا تأذّى الناسُ من ريحهم، أو من انتشار الأوبئة بسبب بقاء تلك الجيف، فترمى في أقرب حفرة، لا أكثر من ذلك.

أمّا لا حرمةَ لهم، لا أحياءً ولا أمواتًا.

هذا لفظ ما رواه اليعقوبي.

---

١ تاريخ اليعقوبي – اليعقوبي – ج ٢ – الصفحة ٢٣١

أمّا ما جاء في كشف الغمة للإربلي، ونثر الدر للآبي، والاحتجاج للطبرسي، فهو هذا:

- **يقول: لما قتل معاويةُ حجرَ بنَ عديّ وأصحابَه، لقي في ذلك العام الحسينَ** (عليه السلام)، يعني في عام الحج، في موسم الحج، **فقال: "أبا عبد الله، هل بلغك ما صنعتُ بحجرٍ وأصحابه من شيعة أبيك؟" فقال: "لا". قال: "إنّا قتلناهم، وكفّناهم، وصلّينا عليهم".**

- فضحك الحسين (عليه السلام)، ثمّ قال: "**خَصَمك القومُ يوم القيامة يا معاوية**".

أي: أنّهم حَجّوك، وغلبوك بالحُجّة، هذه حجّة عليك.

- "**أمّا والله، لو وُلّينا مثلها من شيعتك، ما كفّناهم، ولا صلّينا عليهم، ولا قبرناهم.**" (١)

فإذًا، موقفُ الحسين (عليه السلام) ومنهجُه هو الثبات، ما لم يتُبْ ذلك الشخص الذي ارتكب ما ارتكب في حقّ الدين، أو في حقّ المؤمنين، فإنّ الموقف يظلّ هو موقفَ الرفض، موقفَ اللّعن، ولا احترامَ له، لا في حياتِه، ولا في مماتِه.

---

١ كشف الغمة لابن أبي الفتح الإربلي ج٢ ص٢٤٠

فحتى في مماته: لا يُغسّل، لا يُكفّن، لا يُصلّى عليه، ولا حتى يُقبر أو يُدفن.

هذا الإنسان الذي لا يُصلّى عليه، ولا يُقبر، معناه: أنّه لا تجري عليه أحكامُ المسلم. فالمسلم: واجبٌ أن يُغسّل، أن يُكفّن، أن يُصلّى عليه، أن يُدفن. هذه كلّها واجباتٌ، واجبٌ كفائيّ على المسلمين.

فمعنى قول الحسين ما قال: إنّ هذا الموقف يمكن إدراجُه في قائمةِ المواقفِ الحسينيّةِ التكفيريّة، إحدى مفردات وشواهد التكفير الحسينيّ، أنّه عاملهم معاملةَ الكفار.

من؟ هو قال: شيعتك يا معاوية.

شيعة معاوية، هذا حكمهم عند الحسين (عليه الصلاة والسلام).

لا يُقال ههنا: أنتم أيها الشيعة، إذ تستذكرون هذه الروايات وتتذاكرونها وتُفتون بموجبها، إنّه لمجرّد أنّ هؤلاء أتباعُ معاوية، فمعنى ذلك أنّكم تعاملونهم معاملةَ الكفّار؟! أنتم بذلك بالغتم مبلغًا عظيمًا جدًّا من التطرّف! أنتم متطرّفون! ما هذا التطرّف؟! ألِمجرد أنهم اتبعوا غير إمامكم؟!

هو دائمًا يحاول يُبَسِّط القضية، لاحظوا اللغة التي يستعملها:- يُبَسِّطها جدًّا – ماذا حدث؟! هو قال: أنا إمامي معاوية، أنت تقول: إمامك عليّ، يعني بهذه البساطة يأخذها.

هو لا يُفكّر بما يترتّب على ذلك من أمور.

لولا أنّ جماعةً من هذه الأمّة اتّخذت معاوية إمامًا، لما سُفِكت الدماء، لما هُتِكت الأعراض، لما عُبِث بهذا الدين.

وما زلنا إلى اليوم نُعاني من الآثار والمخلّفات لانحياز جماعةٍ من هذه الأمّة للائتمامِ بمعاوية، ومعاونته، وهو رأسُ الفئةِ الباغية، وتطبيقِ منهجه، الذي ترك آثاره السلبيّة على ديننا، وعلى ماضينا، وحاضرنا، ولعلّهم مستقبلنا أيضًا، إلى ما شاء الله.

القضية هذه ليست سهلةً أبدًا.. لا يمكن التسامحُ بهذه الطريقة مع من يقصدُ عامدًا ممالأةَ، ومعاونةَ، وتطبيقَ منهجِ طاغيةٍ، منحرفٍ، منافقٍ، من الطلقاء، إرهابيّ! كيف يكون التسامح معه؟!

كونك تقبلُه، وتجعله معدودًا في أمّتنا، وتقول له: احترامه شرعًا، وبالتالي لا بدّ من الصلاة عليه أيضًا! معناه: أنّك تُهوِّن من عِظم ما جاء به هؤلاء، وما أسّسه هؤلاء. وهذا في منتهى الخطورة!

لو ضربنا مثالًا: بأنّ هؤلاء الذين يكونون مع داعش مثلًا، واتّخذوا أبا بكر البغدادي إمامًا لهم، هل يمكن التساهلُ معهم؟ أو التسامحُ معهم؟ أو إشعارهم بأنّ لهم شيئًا من الاحترام؟!

بحيث إذا قتلنا الواحدَ منهم، لا بدّ أن نقوم بمراسم الجنازة، ونُقيم فاتحة، ونقول: ذهب إلى دار حقّه! وعلينا أن نحترمه! الموتُ له حرمة!

هذا سَفَه! لا بدّ أن الأمة تعرف: أنّ هناك امتهانًا واحتقارًا لهؤلاء، وأنه لا حرمةَ لهم، ولا كرامة.

فهؤلاء الذين قد من مخالفينا يقولون: أنتم متطرّفون بمثل هذه الأحكام، تبعًا لإمامكم الحسين (عليه السلام)!

فقط لهؤلاء نوجّه لهم – أو إليهم – هذا الكلام، أنه من باب النقض، كجوابٍ نقضيّ مثلًا، نقول: أنتم أيضًا، في فقهكم، عندكم مثل هذا، وأمثاله، وأضعافه، وأخطر منه!

يعني: إذا كان ما لدينا هو يقف عند حدّ أنّ – مثلًا – لا نُكفّن، ولا نغسّل، ولا نُصلّي عليهم، وإذا صلّينا، نلعن مثلًا، فأنتم تجاوزتم ذلك إلى استحلالِ الدم نفسه! يعني إلى القتل نفسه!

أنتم لديكم نفس هذه الأحكام، وأشدّ منها. وهذا كلّه مُثبتٌ في كتب فقهكم.

تقريبًا أعظم كتاب فقهيٍّ عند أهل الخلاف هو كتاب المغني لابن قدامة، هناك فصلٌ بهذا العنوان: فصل: لا يُصلّى على الجهميّة ولا الرافضة، هذا عنوان الفصل!

- يقول: **قال أحمد بن حنبل: "لا أشهد الجهميّةَ ولا الرافضة"**، يعني لا أشهد جنائزهم. "**ويشهده من شاء**".

يعني يقول: أيضًا لا أمنع، من يريد أن يشهد، فليشهد، ولكن أنا شخصيًّا لا أشهد، ما أستحلّ أن أُصلّي على رافضيّ.

- **" قد ترك النبي (صلى الله عليه وآله) الصلاةَ على أقلّ من هذا! الدَّين، والغُلول، وقاتلُ نفسه!"** (١)

يعني: ضرب أمثلة بالجنائز التي امتنع النبي (صلى الله عليه وآله) عن الصلاة عليها – فلان مثلًا انتحر، قاتلَ نفسَه، ما صلّى عليه النبي (صلى الله عليه وآله).

فلان عليه دين، وما أدّاه عمدًا للناس، ما كان يُصلّي النبي (صلى الله عليه وآله) على هذا.

---

١ المغني لابن قدامة ج٣ ص٥٠٧

فلان غلّ غلولًا في المعركة، خيانة، ذهب و أخذ شيئًا من الغنائم قبل التقسيم، ما كان يُصلّي عليه.

وأمثالُ هذه الموبقات، ما كان يُصلّي... بل حتى هناك رواية تقول: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) دُعي إلى جنازة ليُصلّي على صاحبها، فقال: "هذا صاحبكم- مضمون كلامه الشريف-، كان قابضًا، بخيلًا؟ أم مؤدّيًا حقّ الله وحقّ الناس، ويتصدّق، ويؤدّي دينه، سخيّ، كريم، جواد؟

فقالوا له: كان فيه هذه الصفة، أنه قابضٌ على مالِه، مهتمٌّ بأموالِه كثيرًا.

فالتفت (صلى الله عليه وآله) وانسحب، وقال: "صلّوا على صاحبكم". حتى الناس تنتبه في مثل هذه الأمور. (١)

من الذي يستأهل أن يقف صاحبُ الأمر (عليه السلام) على قبره أو يُصلّي عليه؟ على الناس أن تنتبه.

---

١ ولعل الشيخ يشير لهذه الرواية التي يرويها الحر العاملي في وسائله: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ان لنا ذكر لنا ان رجلا من الأنصار مات وعليه ديناران دينا فلم يصل عليه النبي (صلى الله عليه وآله) وقال: صلوا على صاحبكم حتى ضمنها عنه بعض قرابته فقال أبو عبد الله (عليه السلام): ذلك الحق، ثم قال: ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنما فعل ذلك ليتعظوا وليرد بعضهم على بعض..) وسائل الشيعة للحر العاملي - ج ١٨ - الصفحة ٣١٩

سيرته (روحي له الفداء) كسيرةِ جدّه المصطفى (صلى الله عليه وآله). البخيل، ينفر منه الإمام (عليه السلام) عمومًا.

فأحمد بن حنبل يقول: هؤلاء الذين تلبّسوا بمثل هذه الموبقات، النبيُّ الأعظم (صلى الله عليه وآله) لم يُصلِّ عليهم. والرافضيّ، يقول: أعظمُ جرمًا من هؤلاء! مرتكبٌ لأمرٍ أعظم، في نظره.

- وقال: "**لا يُصلّى على الرافضيّ**".
- وقال أبو بكر بن عيّاش: "**لا أُصلّي على رافضيّ، ولا حَروريّ -خارجي-**".
- وقال الفِرْيابيّ: "**مَن شتم أبا بكر، فهو كافر، لا يُصلّى عليه**". **قيل له: فكيف نصنع به، وهو يقول: لا إله إلا الله؟! قال: "لا تمسّوه بأيديكم، يعني: شاتمُ أبي بكر، ارفعوه بالخشب حتى تُواروه في حُفرتِه.**
- وقال أحمد: "**أهل البدع لا يُعادَون إن مرضوا، ولا تُشهد جنائزُهم إن ماتوا.. وهذا قول مالك.**

يعني حتى مالك بن أنس وافقه في ذلك.. وكما قلت: ليتهم توقّفوا عند هذا الحدّ. ليست عندنا مشكلة أصلًا، نحن لا نريدكم تُصلّون على جنائزِنا، نحن نتأذّى إذا جاء واحد من أمثالكم يُصلّي في وسطنا.

ولكن المشكلة صارت أكبر، يعني الإجرام أكبر عندهم، إنهم تعدّوا ذلك إلى حدّ استحلال الدم!

هذا هو الخطير.

هناك، فيما نقله ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول، يقول:

- **"وقد قطع طائفة من الفقهاء، من أهل الكوفة وغيرهم، بقتل مَن سبّ الصحابة"**[1]..

فتوى إهدار الدم، كلّ من يسبّ الصحابة يُقتل، وكفّر الرافضة.

- ثمّ نقل كلام الفِرْيابيّ الذي مرّ معنا للتو، ثمّ ينقل كلامًا آخر لأحمد بن يونس، يقول: **"لو أنّ يهوديًّا ذبح شاة، وذبح رافضيٌّ، لأكلتُ ذبيحةَ اليهوديّ، ولم آكل ذبيحةَ الرافضيّ، لأنّه مرتدٌّ عن الإسلام"**.

- يقول: **وكذلك قال أبو بكر بن هانئ: "لا تؤكل ذبيحةُ الروافض والقدريّة، كما لا تؤكل ذبيحةُ المرتدّ"، مع أنّه تُؤكل ذبيحةُ الكتابيّ!**

المشهور عندهم في فقههم، أنّ الكتابيّ تُؤكل ذبيحته، يعني لا مشكلة. نحن لا نُجوّز، نحن لا بدّ أن يكون الذابحُ مسلمًا، وفي قول المتقدّمين: لا بدّ أن يكون مؤمنًا، ليس مجرّد مسلم.

---

[1] كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية الحراني ص٥٧٠

- ثمّ يقول أبو بكر بن هانئ: "**لأنّ هؤلاء يُقامون مقام المرتدّ، وأهلُ الذمّة يُقرّون على دينهم، وتُؤخذ منهم الجزية**".

يعني: الذي ارتدّ، لا تُقبل منه الجزية. نحن، المفروض، مرتدّون! أمّا اليهوديّ والنصرانيّ، فهو كتابيّ، تُؤخذ منه الجزية، ويُقرّ على دينه، يبقى على دينه، لا توجد مشكلة!

- يقول: **وكذلك قال عبد الله بن إدريس، من أعيان أئمة الكوفة: "ليس لرافضيّ شفعة، إلا لمسلم"**..

هذا في باب الشفعة، أنّه: حقّ الشريك في أنّه هو الذي يأخذ الأرض أو العقار، يقول: الرافضيّ ليس له هذا الحقّ، لأنّه أصلًا ليس بمسلم!

- وقال فُضيل بن مرزوق: "**سمعتُ الحسن بن الحسن، الذي هو الحسن المُثنّى، يقول لرجل من الرافضة: والله، إنّ قتلك لقُربةٌ إلى الله!**"

يعني، هم ينقلون هذا القول عن الحسن المُثنّى، ولا علينا الآن أن نتحقّق من صدق النسبة، وأنها هل هي نسبة صحيحة مئة بالمئة أم لا، المهم أنهم يَبنون على ذلك، لما يحشدون هذه النصوص، يُريدون البناء عليها لشيء، وهو: استحلالُ قتل الرافضة.

- إذ يُوردون هذا المثال، ويذكرون هذه الرواية، أنّ الحسن المُثنّى قال لرجلٍ من الرافضة: "**والله، إنّ قتلك لقُربةٌ إلى الله، وما أمنعُ من ذلك إلا**

بالجوار" – هكذا ضبطوا الكلمة – ربّما: وما أمتنع من ذلك إلا بالجِوار، يعني: لأنك جاري مثلًا.

- يقول: وفي رواية – هذا كلّه ينقله ابن تيمية في الصارم المسلول – يقول: وفي رواية قال: "**رحمك الله، قذفتَ، إنّما تقول هذا تمزح؟**"يعني: ذلك الرافضيّ يقول للحسن بن الحسن المثنّى، يقول له: "أنت تمزح معي، لما تقول: والله إنّ قتلك لقُربة إلى الله؟" قال: "**لا والله، ما هو بالمزاح، ولكنّه الجِدّ**".. قال: "**وسمعتُه يقول**"، هذا الرافضي ينقل عن الحسن المُثنّى،: **لئن أمكننا الله منكم، لَنَقطعنّ أيديكم وأرجلكم**"!

هذه نصوص دمويّة، ليست تكفيريّة فقط تقف عند حدّ معيّن!

لو كانت تكفيريّة فحسب، لما كانت لدينا معها مشكلة، لأنّه – يكفي – ما هو التكفير؟ كما قلنا، لا نتحرّج منه، إنّه فقط سلبُ اعتراف، رُتِّبَت عليه بعض الأحكام، لا بأس.

- لا تُصلّوا علينا مثلًا.
- لا تستحلّوا ذبيحتنا.
- لا تتزوّجوا منّا، ولا نُزوّجكم.

ثمّ ماذا؟

ما انعدمت الحياة! نحن نتعامل مع أهل الكتاب بهذه الطريقة! نتعامل مع الكفار بهذه الطريقة!

ونحن أيضًا نبني أوطاننا، ونعيش التعدديّة بصورها المختلفة، ونتساكن، ونتشارك، ونُحارب أحيانًا معًا!

فليس هناك شيءٌ يُهدِّد السلم الأهليّ بذلك.

لكن: أن آتي وأُعلِّم ابني مثل هذا – مثلًا – في المنهج الدراسي، في المنهج الفقهي، يستمع لمثل هذه النصوص؟ هذا النصّ عبارة عن قنبلةٍ موقوتة!

لما المتديّن البكري يتديّن، ويسمع هذه المقالة: "والله إنّ قتلك لقُربةٌ إلى الله"، تتكوّن عنده نزعةٌ دمويّة، في أنّه بالفعل: أتقرّب إلى الله بقتل الرافضيّ!

وقد نُسبت هذه المقالة إلى مَن؟! إلى واحدٍ من الذرّية الطاهرة، يعني: ابنِ الإمامِ الحسنِ السبط (صلوات الله عليه)!

ويبدو أنّ هذا تعمّد، حتى هذا الذي يستقبل هذا الكلام من البكريّة، يقول: "هذا موقفُ آل البيت من الرافضة"، فيُشحَن أكثر، ويكون دمويًّا أكثر.

هذه النصوص، هي التي فَرّخت الجماعاتِ الإرهابيّةَ المتناثرةَ هنا وهناك، ضمنَ الطائفةِ البكرية الأمّ.. ولذلك، كان لا بدّ من وقفةٍ ها هنا عندها.



الأقوالُ في مَعنَى النَّاصِب

كُنّا في بداياتِ هذه السلسلة قد ذكرنا أنّه مع توالي البحث، سيتبيّن الفرق ما بين التكفيرِ الحُسيني والتكفيرِ البَكري، وقلنا إنّ التكفيرَ الحُسيني، مع تسليمِنا بكونِه تكفيراً، وأنّه أحياناً تترتّب عليه أحكام، أي أنّه لا يقتصرُ على نطاقِ النظرةِ للآخر فقط، بل يمتدُّ إلى شيءٍ من التعامل، بأن نُعامِلَه معاملةَ الكافر، إلا أنّه يبقى تكفيراً راقياً، لا يُهدِّد السِّلمَ الأهليَّ بشيء، لا تُسفكُ به الدماء، لا تُنتَهكُ به الأعراض، تُحفَظُ به إنسانيةُ الإنسان.

أمّا التكفيرُ البَكري، فإجمالاً يختلف عن ذلك؛ إذ يمتدُّ إلى ما تُسفكُ به الدماء، وتُنتَهكُ به الأعراض، ويُسلَبُ به المال، وإلى ما هنالك من أمور، وأنّه بذلك يصبحُ تكفيراً دموياً إرهابياً بشعاً ينبغي أن يُجَرَّم.

نعم، لا ندّعي أنّ كلَّ كهنةِ أهلِ الخلاف، أو من يُعدُّ عالماً عندهم، ذهب إلى هذا الطرازِ من التكفيرِ الذي فيه شيءٌ من الدمويةِ والإجرام، فهناك من كان تكفيرُهم مُشذّباً أو ناعماً -إن جاز التعبير- ولكن هؤلاء في الحقيقة، إن فتّشتَ في كتبِ الفقهِ عندهم، ليسوا من الأكابر.

ومعظمُهم يكونون من المعاصرين، من المتأخرين، ممن تأثّروا مثلاً بالثقافاتِ الغربية، أو بثقافاتٍ مستوردة على ثقافتِهم البَكرية وفقهِهم البَكري الأصلي، أو إذا كانوا من المتقدّمين عندهم، فهم ليسوا من الأرباب، أربابِ المذاهبِ والطوائفِ والشخصيّاتِ اللامعة الكبرى عندهم.

فهناك قاسمٌ مشتركٌ يمكن ملاحظتُه فيما بين الأكابر من الكهنةِ عندهم، وهو تسرّعُهم بالفعلِ في استحلالِ دمِ المخالفِ لهم في المذهب، بل وأحياناً استحلالُ دمِ الموافقِ لهم في المذهب إذا قال بمقالةٍ هنا أو هناك اعتبروها شاذّة، مثلاً، أو أحياناً فعل فعلاً ما اعتبروه شاذاً.

بعبارةٍ جامعة: إنّ تجرّؤهم على الدماءِ، وما يُهدِّدُ السِّلمَ الأهليَّ من بابِ التكفير، أوسع بكثيرٍ ممّا لدى شيعةِ أهلِ البيت (عليهم السلام) في فقهِهم من باب التكفير؛ وذلك لأنّ شيعةَ أهلِ البيت (عليهم السلام) التزموا بمنهجِ التكفيرِ الحُسيني، تكفيرِ آلِ محمد (عليهم السلام)، الذي هو في لُبِّه مجرّدُ سَلبٍ للشرعيّة من الآخر، دونما هدمٍ للنُّظمِ الاجتماعية بالضرورة.

نعم، لو فُرض أنّ الآخر هذا جنحَ للإجرام، للإرهاب، شَهَرَ السيفَ مثلاً، صدق عليه وصفُ الناصبِ المحارب، فحينئذٍ من الطبيعيّ أنّه يُواجَه بالقوّة، ويصلُ ذلك أيضاً إلى إزهاقِ روحِه حمايةً للنُّظمِ الاجتماعيّة، حمايةً للسِّلمِ الأهلي.

أمّا عموماً وإجمالاً، قولهُ بمقالةٍ ما، التزامُهُ باعتقادٍ ما، لا يوجب في الأغلبِ الأعمّ استحلالَ دمِه.

كان آخرُ موقفٍ من مواقفِ التكفيرِ الحُسيني التي وقفنا عندها، هو موقفُه (عليه الصلاة والسلام) مع معاوية (لعنه الله)، فمعاوية قال له: **بلغك ما صنعنا بشيعةِ أبيك، قتلناهم وكفناهم وصلينا عليهم.**

فقال الحسين (عليه السلام): **خصمك القوم يا معاوية، لكننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم ولا صلينا عليهم ولا قبرناهم..**

فإن قيل: إنّ هذا موقفٌ متطرّف منكم أيّها الشيعة، مجرّدُ تذاكُركم لمثلِ هذه الروايات والآثار وتداولها في فقهِكم، وثم البناء عليها يُعدّ تطرّفاً!

قلنا: إنّ لكم أضعافَ أضعافِ ذلك، ونقلنا النصوصَ الدموية التي قلنا إنّ كلَّ منها يُعدُّ قنبلةً موقوتة تجعل الفردَ البَكريّ، الذي يُقبِل على التديّن بمذهبِه، متساهلاً في أمرِ دماءِ الرافضة على وجهِ الخصوص. وذلك كلُّه نقلناه من مصدرين:

من "المغني" لابن قدامة تحت فصل "لا يُصلّى على الجهمية ولا الرافضة"، ومن كتاب "الصارم المسلول" لابن تيمية الحرّاني (لعنه الله).

فلا يرمينَّ من بيتِه من زجاج الناسَ بالحجر.

نحن في المقابل، حتى تتّضح هذه المسألة وتظهر أكثر، نقول: إنّ القولَ المشهورَ عندنا، بل كاد أن يكون إجماعاً، جوازُ الصلاة، إن لم يكن وجوبُها، على المخالفِ لنا في المذهب أو الاعتقاد.

يقول الهمداني (رحمه الله) في مصباح الفقيه:

- **"وكيف كان، فالظاهر عدم خلافٍ يُعتَدُّ به في وجوب الصلاة على كلِّ من حُكم بإسلامِه** - ما دام فقط مسلماً، ليس شرطاً أن يكون مؤمناً، أي شيعيّاً - **وإن كان مخالفاً للحق.**

- **ويدلُّ عليه - مضافاً إلى نقل الإجماع المعتضد بالشهرة، وعدم تحقّق الخلف فيه أو الخلاف فيه من أحدٍ، عدا بعض متأخّري المتأخّرين الذين لا يُعتدُّ بخلافِهم** - يعني مما يدلُّ على هذا الحكم وهو وجوبُ الصلاة على كلِّ مسلم وإن كان مخالفاً للحق: الإجماع، مضافاً إلى الإجماع الذي اعتضد أيضاً بالشهرة، شهرةِ الفتوى، وأنّه لا يوجد خلافٌ معتدٌّ به، إلا اللهم من بعض متأخّري المتأخّرين من الفقهاء الذين لا يُعتدُّ بمخالفتِهم.

- **يدلُّ على هذا الحكم: عمومُ خبرِ طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: "صلِّ على من مات من أهل القبلة، وحسابُه على الله."** [1]

[1] مصباح الفقيه للآغا رضا الهمداني - ج ٢ق٢ - الصفحة ٤٩٢

هنا لا بدَّ أن أقول بين قوسين: إنَّ لنا رأياً خاصاً في تعريف الناصب؛ لأنَّ هذه إشكاليةً -صراحةً- صارت بين الفقهاء قديماً وحديثاً: من هو الناصب؟

ليس الناصب من نَصَبَ لنا، بل الناصب من نَصَبَ لكم.

هذه الرواية التي مرّت معنا، و لا يفوتنا أن نذكر أنَّ تعريفنا للناصب -ولعلّ ذلك يأتي أيضاً إن شاء الله تعالى في لحن الأئمة (عليهم السلام)- يختلف شيئاً ما عمّا عرّفه به الأعلام، فالناصب -على القول المشهور- هو من تديّن ببغض أهل البيت (عليهم السلام).

وعلى قولٍ آخر: هو كلُّ من عادى شيعة أهل البيت (عليهم السلام)، حتى وإن أظهر موالاةً لأئمّةِ أهل البيت أو احتراماً لهم. ومن هنا وقعت الإشكاليّة والترنّح في الفتوى، وإن استقرّت على الأوّل بطبيعة الحال.

وهناك من فصّل، قال: إذا كان هذا البغض للشيعة هو الذي يُفضي إلى بغض الأئمّة (عليهم السلام)...

وهناك من شذّ، فقال: إنَّ الناصب الذي لا يُحترم -يعني لا يُحترم في دمِه، في مالِه، في عرضِه- أيّاً كان، هو الذي يكون ناصباً محارباً، لا ناصباً مسالماً -إن جاز التعبير- يعني مجرّد يتديّن ببغضهم (عليهم السلام) مثلاً، يلعنهم (عياذاً بالله)، لكن لم يُشهِر سيفاً، فهذا أيضاً محقونُ الدم، ومصانُ المال مثلاً.

- رأيٌ شاذّ -.

فعموماً، هذه الإشكاليّة كإشارةٍ سريعة فقط، نقول: إنّنا نرى أنَّ مفهومَ الناصب مفهومٌ مُشكِّكٌ بطبيعة الحال، له مراتبه.

ومن جملة مراتبه التي تدخل في باب الأحكام: هو كلُّ من كان مُشتدّاً في دينه، فهو ناصب.

أعني المخالف المشتدّ في دينه، هذا الذي تجده لديه شيء من التديّن، مع الاشتداد فيه، مع الوقوف على الخلاف بمقدارٍ ما، وإن لم يُعلن البغض لآل محمد (عليهم السلام)، بل وإن لم يُعلن البغض لشيعتهم أيضاً، يدخل في مفهوم الناصب على بعض المراتب، وتترتّب عليه الأحكام.

فإذًا، يدخل في هذا النطاق قطعاً، يدخل كبراؤهم، علماؤهم، يدخلون في هذا، بل ويدخل حتى مقلّدتهم، يعني أهل التقليد منهم، الذين يُقلّدون كبراءهم، لكن على نحو الاشتداد، فهؤلاء أيضاً يدخلون في مفهوم النواصب، وتَعمُّهم بعض الأحكام.

أمّا من سوى ذلك من المستضعفين أو من البُلّه، سمّهم، أو حتى وإن كانوا متديّنين – بالمناسبة – يعني ليس كلُّ متديّنٍ بَكريّ هو ناصب! ليس هكذا أقول لا.

وإنما هو متديّنٌ مع شيءٍ من الاشتداد في البَكرية، شيءٍ ليس غلواً بالدرجة الأولى، وإنّما هو يعني معتزٌّ بما لديه، ومُشتدٌّ فيه، ولديه شيءٌ من المناكفة مع المذاهب الأخرى، وخصوصاً مع الشيعة، فهو ناصب.

لأنّ هذه في الحقيقة مرتبةٌ من مراتب النصب، شيءٌ من نصبِ العداءِ للأئمّة (عليهم السلام) وشيعتهم.

أو الذي نفترض أنّه يكون واقفاً على الخلاف ويتعمّده، يعني هو متعمّد في خلافه على الأئمّة (عليهم السلام)، كأن تأتيه الفتوى من عليّ (عليه السلام)، تأتيه الفتوى من الصادق (عليه السلام)، وهو مع ذلك يُقدِّم عليها غيرها، فهذا متعمّدٌ للخلاف، هذه مرتبة من مراتب النصب في الحقيقة.

يعني يقول: أنا أُقلّد الشافعي، وأترك فتوى الصادق (عليه السلام)، عالماً بهذا الخلاف في الفتوى، يتحزّب للأوّل، يتعصّب للأوّل، هذا ناصب. كذلك تُلحَقُه بعض الأحكام، ومنها ما مرّ، إذا قلنا به، وهو: عدم جواز الصلاة عليه، مثلاً.

المخالف عن قصدٍ وعمد.

وأمرٌ آخر ننبه عليه أيضاً: نحن قد مرَّ معنا قولُ بعض الأعاظم، ومنهم المجدد الثاني (رحمه الله)، في سياق إثباته عدم نجاسة أهل الخلاف، استدلّ

بـ"العشرة" – عشرة الأئمّة – ومعاشرتهم لأهل الخلاف بلا تنجيس لهم، مثلاً.

والنجاسةُ من الأحكام التي تلحق التكفير بطبيعة الحال، وقال: إنّه بل كثير من هؤلاء الذين عاشرهم الأئمّة (عليهم السلام)، هم من أرباب المذاهب المنحرفة الباطلة، كأبي حنيفة، مثلاً.

تعليقُنا نحن على ذلك: أنَّه لا دليلَ لدينا على عدمِ اهتمامِهم (عليهم السلام) بأمرِ التطهير، ومراعاة أمر الطهارة والنجاسة في تعاملهم ومعاشرتهم لهؤلاء

...ثم إنّ معاشرتَهم (عليهم السلام) لهؤلاء، كثيراً ما تكون – نستطيع أن نقول – في مُجملها، إن لم يكن كلّها، راجعة إلى الاضطرار والتقيّة، التي يمكن لها في بعض الفروض أن ترفع حكماً وتُحلّ محلَّه حكماً آخر.

فهذا لا يعني غياب الحكم الأوّلي، وإنّما هناك طروءٌ لعنوانٍ ثانوي، حكمٍ ثانوي، يرد على ذلك الحكم الأوّلي.

من شواهدنا على ذلك:

أنّهم (عليهم السلام) كانوا مُضطرّين، وأنّهم أحياناً يتعاملون مع هؤلاء بحسب العِشرة الاجتماعية ومقتضياتها، دون أن يعني ذلك سَلبَ عنوانِ

الكفر منهم، سلبَ عنوانِ الشرك منهم، وثمّ توابع ذلك، إن قلنا بامتداده إلى نطاق الحكم، مثلاً.

- هذه الرواية التي نجدها في "سفينة البحار" **عن الفضل، أنّه دخل على أبي جعفر (عليه السلام) رجلٌ محصور، عظيم البطن، فجلس معه على سريره، فحيّاه ورحّب به الإمام (عليه السلام)**، لاحِظوا: حيّا هذا الزائر، ورحّب به أيضاً، وأجلسه معه على سريره. **فلما قام، قال (عليه السلام): "هذا من الخوارج"**

يعني الإمام في الظاهر أكرمه، مع أنه من الخوارج! يعني حتى ليس تابعاً للدولة، الخوارج أيضاً ضدّ الدولة، لاحظتم؟ من المعارضة، يُعتبرون.

- **قال الفضل: قلت: مشرك؟ فقال: "مشرك، واللهِ، مشرك."** (١)

فإذاً، لا يمتنع أن يكون مشركاً، يُرحّب به الإمام (عليه السلام)، ويُحيّيه، ويُجلسه معه على سريره، لمصلحةٍ من المصالح الدينية، أو بُقتضى من المقتضيات الدينية، سمّها اضطراراً، سمِّها تقيّة، سمِّها أيّ شيء، المهمّ: أنّه يمكن أن يجتمع هذا الذي نجده من المعاشرة مع هؤلاء – معاشرة المسلمين – لكن الحقيقة أنّ حُكمهم شيء آخر.

---

١ سفينة البحار ج ١ ص٣٨٣

الخارجي ليس بنجس؟ الإجماع عندنا أنّ الخارجي نجس، لأنّه بالنتيجة يتطاول على أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويُكفّره.

والإمام أجلسه على سريره! إمامٌ معصوم! الإمام أبو جعفر الباقر (عليه السلام) يُجلسه معه على سريره!

فألا تقول: إنّه تحرّز مثلاً عن هذه النجاسة؟

ألا تقول: إذا كان الحكم هو نجاسته – إجماعاً – ونفرض أنّه جلس على رطوبة أو برطوبةٍ مُسرية، مثلاً، فمن المؤكّد أنّ الإمام (عليه السلام) راعى بعد ذلك...

تعالِ يا جارية، اغسلي مثلاً هذا الذي جلس عليه... مثلاً يعني.

فإذاً، دعوى المجدد الثاني وأمثاله من الأعاظم: أنّهم (عليهم السلام) كانوا يُعاشرونهم ولم يُنجّسوهم مُطلقاً، هذه دعوى محلّ تأمّل، على أقلّ تقدير.

ثم، هناك دعوى أخرى، ممّن ادّعاها أيضاً الشيخ الوحيد الخراساني (حفظه الله)، إذ قال في محاضراته:

– **"لا شكّ في أنّنا لا نمتلك نصّاً روائيّاً قبل عصر الصادقَين (عليهما السلام) يفيد كُفرهم ونجاستهم** – يعني أهل الخلاف – **كما لا نملك**

دليلاً على أنّ الشيعة كانت تتجنّبهم فيما يرتبط بموضوع الطهارة والنجاسة، وما إلى ذلك، مما يتعلّق بالعلاقات الاجتماعية."

لكن، هاتين المقدّمتين عامّتان، والعام لا يُثبت الأخص، لأنّ غايته: عدم البيان، الذي يُحتمل أن يكون لأسبابٍ عديدة.

لأنّ عندنا دليلٌ أخص، وهو الحُكم بنجاسة الناصب.

الناصب أشدّ نجاسةً من الكلب.. غُسالة الناصب غُسالةٌ نجسة..مضمون الروايات بهذا المعنى.

فإذاً، هذه: "عدم البيان"، لا تردّ البيان على نحوِ الخصوص أو الأخصّيّة أيضاً.

- قال: **أمّا بالنسبة إلى عامّة الشيعة، فأهمّها: التقيّة، والظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمعيشيّة الحرِجة، والشديدة، التي كانت الشيعةُ تواجهها في تلك الفترة المظلمة، ممّا أجبرهم على التعامل معهم، على أمل اجتياز تلك المرحلة. وأمّا بالنسبة إلى الأئمّة (عليهم السلام)، فلا نملك دليلاً يُفيد معاشرتهم معهم دون أن يُراعوا مقتضيات الطهارة والنجاسة، بل لم تكن العلاقةُ بينهم إلا عابرة، وفي مجالسَ عامّة، ومناسباتٍ اجتماعية، لا تستلزم المخالطةَ المُحرَّمة.**

نعم، كما قلنا، الثابت: أنَّ عمومَ الشيعة لم يكونوا يجتنبون النواصب، بل كانوا يعاشرونهم في حياتهم الاجتماعية والتجارية، ولدينا شواهد عديدة على ذلك.

ردّنا على هذا الكلام، الذي ادّعى فيه الوحيد الخراساني، أنّ الثابت أن عموم الشيعة لم يكونوا يتعاملون مع المخالفين معاملة الكفّار...

نقول: ردّنا عليه بأنّه استقراء ناقص

فهناك من الروايات ما يُؤشّر أو يُلزم منه، ويُستشفُّ منه أنَّ الشيعة، خاصة أوائلهم، كانوا يتعاملون مع المخالفين – وهم على مبنانا: المشتدّون في دينهم عن قصدٍ أو عمد – معاملةَ الكفّار، ومن ذلك: الحُكم – بطبيعة الحال – بنجاستهم، وإن لم أظفر – حتى الساعة – بدليلٍ خاصٍّ في ذلك، لكنني ظفرتُ بدليلٍ يلزم منه ذلك.

الطهارة من توابع الحُكم بإسلام المرء، النجاسة من توابع الحُكم بكفر المرء، التوريث كذلك من توابع الحُكم بإسلام المرء، إنّما يُورّث المسلم، أبٌ مسلم، لديه ابنٌ مسلم، فيرثه ذاك ويُورَّث.

أمّا إذا كان كافراً أو مرتدّاً، فلا يُورَّث.

قد يقول أحد: كيف نقدر نفترض أنّه يكون كافراً، ما كان مرتدّاً مثلاً؟

عائلة كانت **كلّهم كفّار**، الأب أسلم مثلاً، أبناءه بقوا كفّاراً مثلاً، لا يرثون منه شيئاً.

لدينا رواية، هذه الرواية يمكن أيضاً عدُّها – والختام بها إن شاء الله في هذه السلسلة – أنّها من جملة مصاديق التكفير الحسيني.

ولكن الرواية تقريرية، يعني فيها تقرير المعصوم، تقرير الحسين (عليه السلام)، ويمكن أن نعتبرها أو نؤولها أو نفسّرها بأنّ الشيعة من تلامذة الحسين (عليه السلام) آنذاك، والمؤتمّين به رجالاً ونساءً، كانوا قد تعلّموا الدرس الحسيني والتكفير الحسيني جيّداً، ولذلك كانوا هكذا يتعاملون – حتى مع أقاربهم – بهذه الشاكلة.

- ارجعوا إلى "الثاقب في المناقب" لابن حمزة، و"الخرائج والجرائح" للراوندي، رواية عن أبي خالد الكابلي، عن يحيى بن أم الطويل (رحمة الله عليهما) قال: **كنّا عند الحسين (عليه السلام)، إذ دخل عليه شابٌّ يبكي، فقال له الحسين: ما يُبكيك؟ قال: إنّ والدتي تُوفّيت في هذه الساعة، ولم تُوصِ، ولها مال، وكانت قد أمرتني ألّا أُحدِث في أمرها شيئاً، حتى أُعلِمك خبرها.. فقال الحسين (عليه السلام): "قوموا بنا حتى نصير إلى هذه الحرّة." فقمنا معه، حتى انتهينا إلى باب البيت الذي فيه المرأة وهي مُسجّاة، فأشرف على البيت، ودعا الله ليُحييها حتى**

تُوصي بما تُحبّ من وصيّتها، فأحياها الله، وإذا بالمرأة جلست، وهي تتشهّد، ثم نظرت إلى الحسين (عليه السلام)، فقالت: "ادخل البيت يا مولاي، ادخل البيت"، يعني: الدار الداخليّة، **"ومُرني بأمرك." فدخل وجلس على مخدّة، ثم قال لها: "أوصي، يرحمكِ الله." فقالت: "يا ابن رسول الله، إنّ لي من المال كذا وكذا، في مكان كذا وكذا، وقد جعلتُ ثلثه إليك، لتضعه حيث شئت من أوليائك، والثلثان** – الذي هو نصيب الوارث المفروض – **لابني هذا، إن علمتَ أنّه من مواليك وأوليائك، وإن كان مخالفاً فخذه إليك**. حتى الثلثان! كلّ المال تأخذه إليك، **فلا حقّ للمخالفين في أموال المؤمنين**. الإمام (عليه السلام) لم يستدرك عليها، وقال: لا، لهم الحق، وإن كانوا مخالفين! هذا تقرير.. **ثم سألته أن يُصلّي عليها، وأن يتولّى أمرها، ثم صارت المرأة ميتةً كما كانت**... (١)

... فإذاً، ذاك استقراء ناقص، أن الشيعة الأوائل ما كانوا يتعاملون مع المخالفين معاملة الكفّار، ومن ذلك أنهم ما كانوا يتجنّبونهم أو يُنجّسونهم هذا استقراء ناقص.

---

١ الثاقب في المناقب:ص ٣٢٨ مدينة المعاجز ج٣: ص٥٠٨ ، بصائر الدرجات: ٢٧٠

فهذا يَلزم منه التنجيس كذلك، لأنّه سواء: الحُكم بعدم توريث المخالف، يَلزم منه – بالإرجاع إلى الأصل – أنّه يُعامل معاملة الكافر، أنه يكون نجساً، وهذا معلوم أنّه من توابع معاملة المخالف معاملة الكافر.

وبالفعل، قال بعض فقهائنا المتقدّمين بذلك: أنّ المخالف لا يرث من المؤمن، كما أنّ الكافر لا يرث من المسلم.

- في "الدروس الشرعية" للشهيد الأول (رحمه الله) يقول – عن المفيد (رحمه الله): "**يرث المؤمن أهل البدع، من المعتزلة، والمرجئة، والخوارج، والحشويّة** – مثل أهل الحديث عندهم – ومن شاكَل. نحن نرثهم نعم. نرث أهل البدع. **ولا ترث هذه الفِرق مؤمناً** [1]– ممنوع!

يعني: إذا أحد – نعوذ بالله – عنده ابن مُعتزلي، خارجي، وهابي، أيّاً كان، ما يرث من الأب شيئاً."

وقال الحلبي أبو الصلاح (رحمه الله):

"**المُجَبّر** – يعني الذي يقول بالجبر – **والمُشَبّه** – الذي يقول بالتشبيه، وقد مرّ معنا ذكر التشبيه وابن تيمية وعقائدهم الباطلة – **وجاحد الإمامة** – لم يبقَ

[1] الدروس الشرعية – الشهيد الأول – ج ٢ – الصفحة ٣٤٤

أحد! – جاحد الإمامة الذي يجحد إمامة أهل البيت، **لا يرثون المسلم**." (١)

ونحن من جانبنا نرى أيضاً صحّة ذلك، ولكن على معنى النصب الذي قدّمناه.. فالمستضعف، والذي لا يُصدّق عليه كونه ناصباً – ولو بالمرتبة الدنيا، إحدى تلك المراتب الدنيا – نورّثه كذلك.

وهذا في الحقيقة – في مثل زماننا – يعمُّ عموم أهل الخلاف، في الحقيقة يعمّ أكثريتهم.. أمّا ذلك الصنف المشتدّ في دينه، فلا يُورّث.

وهو في الحقيقة – إن تأملتم – من مقتضيات الحكمة، لأنّه: ما الغرض من عدم توريث الكافر؟ ألّا يكثر الكفر والفساد في الأرض.

لأنّه كلّما صارت مكنة ماديّة أكثر للكافر، كلّما كان ذلك موجباً لإشاعة الكفر والفساد في الأرض أكثر.

فكذلك المخالف – سواءً بسواء – من مقتضيات الحكمة ألّا يُورّث، حتى لا يشيع هذا الفساد، وهذا الخلاف على الأئمّة الأطهار (عليهم السلام) في الأرض أكثر، خاصةً وأنّه – كما تبيّن لنا – أنَّ العقيدة المخالفة بحدّ ذاتها، وبطبيعتها، تحوي كثيراً من القنابل الموقوتة الإرهابية الإجرامية

---

١ كسابقه

الدموية، التي لها مضاعفاتها الخطيرة على مستوى البشرية جمعاء، ليس فقط على مستوى المسلمين عموماً.

نحن لا نمنع الحقوق العامة، أو الحقوق المشتركة، بل حتى نحفظها للكتابي أيضاً، نحفظها حتى لغير المسلم أيضاً.

ولا نمنع التساكن المشترك، والعمل الاجتماعي المشترك، وتعدّديّة المذاهب والأديان في الوطن الواحد، طبقاً لعقدٍ اجتماعي فيما بين هذه الطوائف والمذاهب، فيما بينها، بحيث تستمرّ التنمية، وتستمرّ العلاقات، والجيرة الطيّبة، والسلميّة، كلّ ذلك في محلّه.

أمّا في جانب ما يكون مساعداً على تطويق ومحاصرة المذاهب الهدّامة، والأديان الهدّامة، من الأحكام، فهذا نقول به، وبمنتهى الجرأة والحدّة والإصرار أيضاً.

لأنّ الذي ينظر إلى بعيد – كما يُقال – يعلم أنّ صلاح البشريّة، وحفظها، إنّما يكون بتطويق ومحاصرة، بل والقضاء، على هذه الأديان والمذاهب الهدّامة.

حاصلُ القول هاهنا: أنَّ هذه كانت جولةً في بعض آياتِ التكفيرِ الحُسيني، وبعض مصاديقه.. نسأل الله تعالى أن نكون جميعاً من الماضين

على درب سيّد الشهداء (صلوات الله عليه)، والمتأسّين به، والممتثلين لتعاليمه، والماضين على خُطاه.

وصلّى الله على سيّدِنا محمدٍ وأهلِ بيتِه الطيّبين الطاهرين.

تمَّ بحمدِ اللهِ تعالى

فهرس المحتويات

تَقْديم_____ ٨
تمـهيد_____ ١١
أحاديث حبابة الوالبية_____ ٢٦
وسائر الناس براء !_____ ٤٣
مناقشة سندية_____ ٦٦
التكفير الباقري الحسيني !_____ ٨١
خطبة الحسين عَليهِ السَّلامْ في التوحيد_____ ٩٧
التوحيد كما وصفه الحسين عَليهِ السَّلامْ_____ ١١٣
التجسيم اليهودي السَّلَفي_____ ١٣١
العقيدة الأطيطيّة_____ ١٤٧
صحيح و إن نبت عنه الأسماع!_____ ١٦٣
عقيدة يهودية بكرية_____ ١٧٧
تكفير الحسين لمنكر الإمامة_____ ١٩٣
منطق ذرية الحسين في التكفير_____ ٢٠٧

تكفير الواقفة_____ ٢٢٢
مناقشة الحكم بالنجاسة_____ ٢٣٩
مواصلة مناقشة أخبار التكفير_____ ٢٥٤
الناصب والزيدي سِيَّار!_____ ٢٦٩
نجاسة غير الإثنا عشرية_____ ٢٨٥
كفر مرتكب الكبيرة_____ ٣٠٣
تكفير علمائنا للمخالفين!_____ ٣١٧
صلاةُ الحُسين عَليهِ السَّلام على أعدائه_____ ٣٤٠
ما كفنَّاهم ولا حنَّطناهم !_____ ٣٥٩
الأقوالُ في مَعنَى النَّاصِب_____ ٣٧٩
فهرس المحتويات_____ ٣٩٩

التطرُّقُ إلى هذا المبحثِ يُعدُّ عند كثيرٍ من المشتغلينَ بالدعوةِ الدينيّةِ أو الوعظِ الدينيّ أمرًا مُحرِجًا؛ يُحرجُهم أن يتطرّقوا إلى هذا العنوانِ والالتزامِ بلوازمه، (عنوان التكفير)، لأنّه في الحقبةِ المتأخّرةِ صار هذا العنوانُ ذا مدلولٍ سلبيٍّ في أذهانِ عامّةِ الناس..

فإذا نطقَ أحدٌ مثلًا بتكفيرِ أحدٍ، وإنْ لم يُعَيّنه، وإنّما وضعَ ضوابطَ معيّنةً، وقال:

«هذه الصفاتُ إذا ما تلبّسَ بها أحدٌ فهو كافرٌ أو مرتدٌّ».

حتى وإنْ كان سياقُ كلامِه بهذا السياق، كثيرًا ما يُوصمُ هذا المتحدّثُ بالتطرّف، ويُقال: إنّه متطرّفٌ، خارجٌ عن منهجِ الوسطيةِ والاعتدال.